

Copyright © King Saud University

٨٨٥

القوانين المنشورية

عبد الله المنشوري

٢١٦٤

ف. ش

الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية ،

تأليف الشنشوري عبد الله بن محمد - ٩٩٩ هـ
بخط أحمد بن يوسف تركي السمهودي ، ١٢٣٨ د

١٥٧ ق ١٥ س ٢٣ × ١٦ سم
نسخه حسنة ، خطها نسخ حسن ، بها ثقوب

، طبع .

الأزهرية ٢ : ٦٠٧ . الاعلام ٤ : ٢٧٣

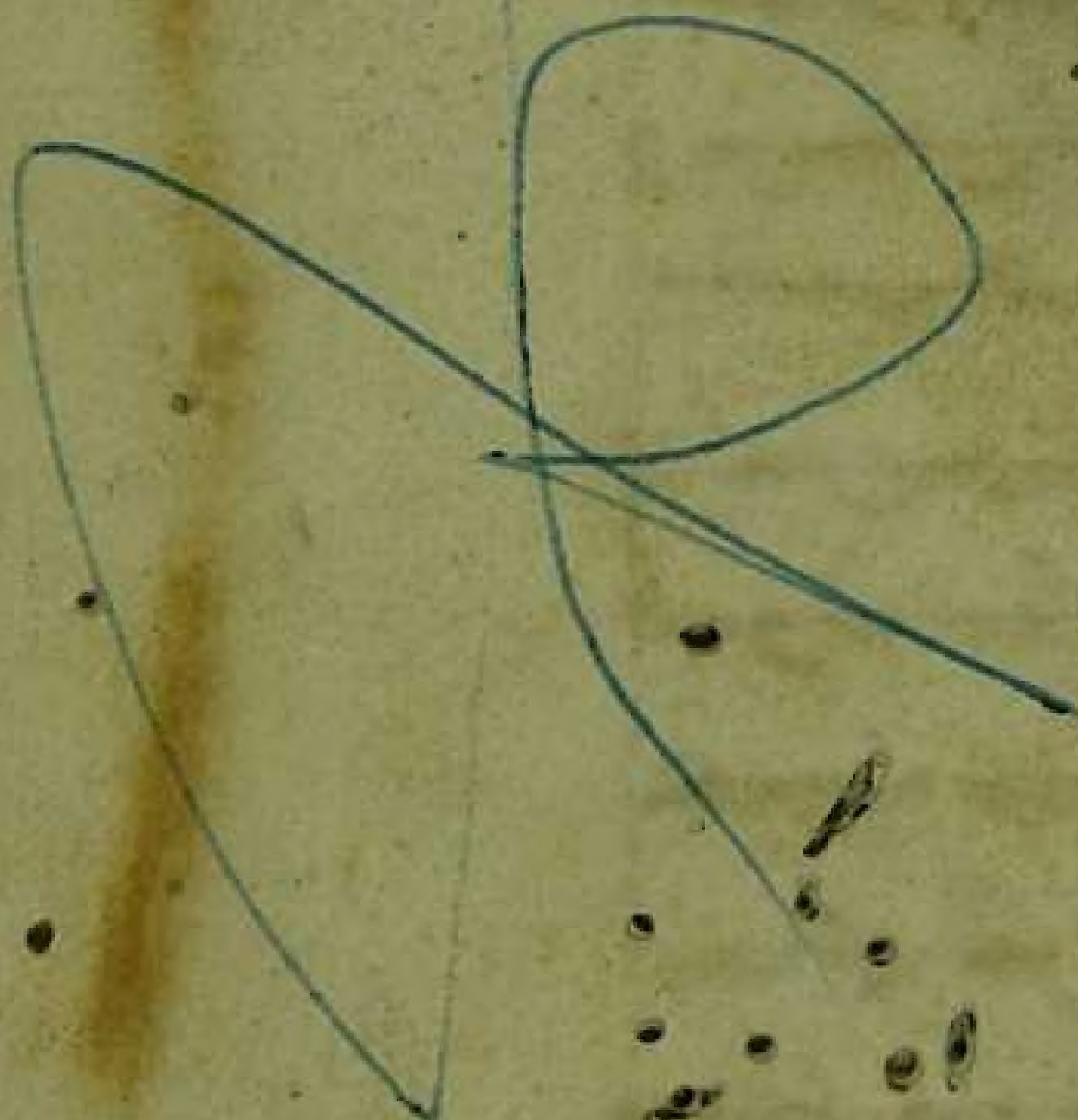
٨٨٥

١ - الفرائض ، الفقه الاسلامي واصله .
أ - المؤلف . ب - الناسخ . ج - تاريخ النسخ .
د - شرح بغية الباحث ه - شرح الرحبية

ري

بسم الله

بسم



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب الفوائد المشهورة الرقم ٨٨٥

اسم المؤلف عبد الله بن محمد بن مشوري

تاريخ النسخ ١٢٢٨

عدد الأوراق ١٥٧

ملاحظات فراغ

٢١٦,٤

٢١٦,٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ **وَبَثَّقِي**
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ **وَأَشْهَدُ أَنْ**
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْمَلِكُ
الْحَقُّ الْمُبِينُ **وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا**
عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ **خَاتَمُ النَّبِيِّينَ**
وَالْمُرْسَلِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ **صَلَاةٌ وَسَلَامٌ**
رَامِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ **وَبَعْدُ**
فَيَقُولُ الْفَقِيرُ لِرَحْمَةِ رَبِّهِ الْقَرِيبِ
الْمُجِيبِ عَبْدُ اللَّهِ السَّنْدُشُورِيُّ
السَّافِعِيُّ الْفَرَضِيُّ الْخَطِيبُ **قَدْ**
سَأَلْتَنِي وَلَدِي عَبْدُ الْوَهَّابِ وَفَقَهُ
أَنَّهُ لِلصُّوَلِ أَنْ أَسْأَلَ عَنْ الْمَنْظُومَةِ
الرَّجَبِيَّةِ **أَسْأَلُكَ أَنْ تَوْلِيَهَا الْفَرْقَ**
الْعَلِيَّةَ **فَاجِبْتَ لَكَ سَأَلَكَ**

م

مِنْ الْأَخْتِصَارِ الْحَسَنِ الْمَسَالِكِ
وَعَمَلْتَهُ عَمَلُ الطَّبِيبِ الْمُجِيبِ
وَقَرِيبُ فِي الْعِبَارَاتِ أَيْ تَقْرِيبُ
وَتَعْرِيفُ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَمَّةِ
وَيَلِينُ فِي مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأَمَّةُ
وَسَمِيتُهُ الْفَوَايِدَ السَّنْدُشُورِيَّةَ
فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ الرَّجَبِيَّةِ **وَأَنَا**
أَسْأَلُ اللَّهَ الْمَنَّانَ بِفَضْلِهِ أَنْ يَنْفَعَنِي
كَمَا نَفَعَنِي بِأَصْلِهِ **وَأَنْ يَعِصِمَنِي**
وَقَارِيهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ **فَإِنْ**
رَوَيْتُ رَحِيمَ جَوَادِ كَرِيمٍ **وَهَذَا**
أَوْ أَنَّ الشَّرُّوعَ فِي الْمَقْصُودِ يَعُونَ
الْمَلِكُ الْمَعْبُودُ **قَالَ** مَوْلَانَا مُحَمَّدُ بْنُ
تَعَالَى **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** أَيْ
أَفْتَحْ وَأَوَّلِي مِنْهُ أَوْفَ **أَوَّلُ مَا تَفْتَحُ**



اي نفتح اي نبتدي **المقال** بالق
الاطلاق اي القول وهو اللفظ الموضوع
لمعنى خلافا للمر اطلقه على المهمل
ايضا كما نقله ليلال المصنوع عن
ابي حيان رحمه الله تعالى ويطلق
على الراي والاعتقاد مجازا والقول
والمقال والمقاله مصداق لقال يقول
واصل قال قول تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فقلت الفاء يقال لما فشي
من القول قالة وقالا وقيلا وقيال
اقولتني ما لم اقل وقولتني نسبت
الي وهجل تقول ومقول وقوال
كثير القول وقوله **بذكر حمد**
ربنا اي ما لكنا وسيدنا ومصلينا
ومريدنا ومعبودنا كما قاله الشيخ

عز الدين بن عبد السلام رحمه
الله تعالى اي **تعالى** عما يقول الجاحد
علوا كبريا شمه حقيقا ما وعد به من
ذكر الحمد بقوله **والحمد** اي الوصف
بالجميل ثابت **لله** وكل من صفاته تعالى
جميل فهو وصف من صفاته **علي ما**
الاعمال اي على انعامه والفضل للاطلاق
ولم يتعرض لذكر المنعم به قال الشيخ
سعد الدين التفتازاني رحمه الله
تعالى ايها ما انقصوا العبارة عن
الاحاطة به وليلا يتوهم اختصاصه
بشيء دون شيء **حمدا** منصوب على
انه مفعول مطلق وهو موكد
ويجوز ان يكون مبيت للنوع ايضا
لوصفه بقوله **به يعجلوا عن القلب**

بسم الله تعالى جميع

القي اي حمدا يذهب الله به عن
القلب عماه والقلب معلوم والعبي
مقصود يكتب بالياء وهو فقد البصر
واطلاقه على عمى البصيرة وهو الجاهل
اطلاق مجازي والعمى الضار هو
عمى القلب وسمي الجاهل بالعمى لان
لجاهل يكون متخيرا يشبه الاعمى واما
عمى البصر فليس بضار في الدين
قال الله سبحانه وتعالى فاني انا اعمى
لا ابصار ولكن تعمي القلوب التي في
الصدور وقال قتادة رحمه الله
البصر الظاهر بلفه ومنفعة وبصر
القلب هو البصر النافع ولما حمدا الله
تعالى صلى على نبيه صلى الله عليه
وسلم لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا

صلوا

صلوا عليه وسلموا تسليما ولقوله
صلى الله عليه وسلم من صلى علي
في كتاب لم تزل الملائكة تشفق
له مادام استمع في ذلك الكتاب فقال
ثم الصلاة بعد اي بعد ما تقدم
وهو هنا مبني على الضم كما هو مقرر
عند النحاة والصلاة لغة الدعاء
والصلاة المطلوبة من الله تعالى
هي رحمته وقيل مغفرته وقيل
كرامته وقيل بناؤه عند الملائكة
ذكر هذه الالوجه الشيخ شهاب الدين
ابن الهيثم رحمه الله تعالى وقرئ
بالسلام خروجا من افراد احدهما
عن الاخر فقال **والسلام** اي التحيّة
علي نبي دين الاسلام وهو نبينا صلي

الله عليه وسلم قال الله سبحانه وتعالى
ملة ابيكم ابراهيم هو سميكم المسلمين
من قبل والنبي انسان اوحى اليه
بشرع وان لم يورثه بليته فان
امر بذلك فمرسول ايضا فالنبي اعم
من الرسول وقيل هما بمعنى واحد
وهو معنى الرسول والنبي بالامر
من النبأ أي الخبر لانه مخبر عن الله
تعالى وبلا همز وهو الاكثر من
النبوة وهي الرفعة لان النبي مرفوع
الرتبة والدين ما شرعه الله من
الحكام والاسلام هو الخضوع
والانقياد لا لوهية الله تعالى
ولا لتحقيق القول الامر والنهي
والإيمان هو التصديق بما جاء

من عند الله والاقراء به وهما وان
اختلفا مفهوما فاصدقهما واحد
فلا يصح في الشرع ان يجزم على احد
بانه مؤمن باليسر بمسلم وبالعكس
ولا نفني بواحد منهما سوى هذا
وقوله **محمد** بدل من نبي فيكون
مجرورا ويجوز رفعه على انه خير
مبتدأ محذوف وهو اسم من اسما
بنينا صلى الله عليه وسلم وهو كما
نقل بن الهيثم عن ابي بكر بن العربي
والتوروي رحمهم الله تعالى الف اسم
واختار هذا الاسم لوجوه منها ان
الله تعالى ذكره في القرآن العظيم
في سياق الامتداح ومنها انه اشهر
والكثر استعمالا في السنة الصحابة

والتابعين فمن بعدهم وقوله **خاتمة**
رسول ربه اي وانبيائه قال الله تعالى
ولكن رسول الله وخاتمة النبيين
والصلاة والسلام على الله وهمة
مؤمنوا بني هاشم وبني المطلب
وقيل جميع الامة وقيل غترته الذين
ينتسبون اليه وهداؤه فاطمة
ونسلم وقيل اقارب من قریش
وقيل غير ذلك **من بعده** اي تبعاله
وصحبه من بعده ايضا وهو اسد
جمع لصاحبه بمعنى الصحابي وهو
من اجتمع به مؤمنابه ولو ساعة
ومات على ذلك وقيل من طالت
صحبة له وكثرت مجالسته له
والاخذ عنه وقيل غير ذلك ولما

حمد الله تعالى وصلي علي نبيه صلي
الله عليه وسلم قال **ونسأل الله**
لنا الاعانة فيما نواخينا اي
تحرينا وقصده نال قال فلان يتوخر
الحق ويتأخاه اي يقصده ويتجرأه
ويقال تأخيت الشيء اي تحريته
والتحري طلب الاخرى وكثيرا
ما يستعمل الفقهاء بمعنى الاجتهاد
والالفاظ الثلاثة متقاربة قال
الشيخ زكريا رحمه الله تعالى الاجتهاد
والتحري والتأخي بذل المجهود في
طلب المقصود ويقال اجتهاد في
حمل الصخرة ولا يقال اجتهاد في
حمل النواة وذكر ابو عبيدة ان
التوخي لا يكون الا في الخير والعمل هذا

هو السبب في تخصيص الناطق التوحي
بالذكر دون التخرى وقوله **من الأبانة**
أي المظهر والكشف **عن مذهب**
مفعل يصلح للمصدر والمكان والزمان
بمعنى المذهب وهو المروءة أو محلها أو
زمانه واصطلاحاً ما ترجح عند
المجتهد في مسألة ما بمذهب الاجتهاد
فصار له معتقداً أو مذهباً وهو
المراد هنا وقوله **الامام** أي الذي
يقتدي به وقيل غيره ذلك وأبدل
من الامام قوله **زيد بن ثابت** بن
الضحاك الصحابي الانصاري
الخزرجي من بني النجار يكنى ابا سعيد
وقيل ابا عبد الرحمن وقيل ابا
خارجة قدم النبي صلى الله عليه

وسم

وسلم المدينة وهو بن خمس عشرة
سنة وتوفي بالمدينة سنة خمس
واربعين قال الترمذي وقيل غير
ذلك ومثاقبه شهيرة وفصايله
كثيرة روي ان بن عمر رضي الله عنهما
قال يوم موت زيد اليوم مات عالم
المدينة وخطب عمر رضي الله عنه
بالجابية فقال من يسأل عن القرائن
فاليات زيد بن ثابت رضي الله عنه
وقال **سروق** دخلت المدينة
فوجدت بها من الراسخين في العلم
زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال
الشعبي علم زيد بن ثابت بمحصلتين
بالقرآن والقراءن **فان** اجتمع
في اسم زيد رضي الله عنه مناسبات

تختلف بالفوايض لم تجتمع في اسم
غير افراد او جمعا وعدد او طرحا
وضربا فاما الافراد فالزاي بسبعة
وهي عدد اصول المسائل وعدد من
يرث بالفرض وحده وعدد الوارثات
من النساء بالبسط والدال باربعة
وهي عدد اسباب الارث والاصول
التي لا تقول واما الجمع فالزاي مع اليا
سبعة عشر وهي عدد الوارثين والوارثات
مع بالاختصار والزاي مع الدال
احد عشر وهي عدد الوارثات علي
طريق البسط بزيادة مولاة المولا
واليامع الدال اربعة عشر وهي عدد
الوارثين بالبسط خلا المولي لانه
قد يكون انثى والزاي مع اليا والدال

احد

احد وعشرون وهي عدد جميع
من يرث بالفرض من حيث اختلاف
احوالهم كما سيأتي لان اصحاب
النصف خمسة والربع اثنان والثلث
واحد والثلثان اربعة والثلث اثنان
والسدس سبعة وقد ضبط ذلك
بعضهم في ضمن بيت فقال ضبط
ذوي الفروض من هذا الرجز
خذه مرتبا وقل هباد بن
فعدة حروف اسمه ثلاثة وهي عدد
شروط الارث وعدد الاصول التي
لا تقول واما الطرح فاذا طرحت
الدال من اليا بقي ستة وهي عدد الفروض
القرآنية وعدد الموانع واذا طرحت
الدال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد

الحروف وتقدم ما فيها لو اذا طرحت
الزاي من الياقي ثلاثة ايضا وتقدم
ما فيها واما الضرب فاذا ضربت حروفه
وهي ثلاثة في نفسها اطلع تسعة
وهي عدد اصول المسائل علي الانح
واكثر ما ذكرته عدد اشياء غير ذلك
ولنرجع الي كلام المؤلف رحمه الله
فقوله الفرضي بفتح الفاء والراء العالم
بالفرايض ويقال له فارض وفريض
كالم وعليم وفراض وفرضي
يسكون الراء ايضا واجاز بن الهائم
رحمه الله ان يقال فرايضي ايضا وان
قال جماعات انه خطأ والفرايض
قال الجلال المحلي رحمه الله تعالى
جمع فريضة بمعنى مقروضة

اي مقدرة لما فيها من السهام المقدرة
فعلبت علي غيرها انتهى اي فعلبت
علي التقصيب وجعلت لقبها هذا
العلم وسيلتي تعريفه وقوله **ان**
كان ذاك اي المذكور من البانة
وتوحيها **من اهمه الفرضي** لمن يريد
التصنيف في علم الفرائض فهو قليل
لما ذكر قال العلامة سبط المارديني
رحمه الله تعالى اي ونسب الله لنا
الاعانة فيما قصدناه من الاظهار
والكشف عن مذهب الامام زيد
الفرضي رضي الله تعالى عنه لان هذا
من اهمه القصد فانه لا يخيب من
قصدنا قال الله تعالى واسئلوا الله
من فضله قال بعض العلماء يا امر

بالمسيلة التي اعطيت انتهى وقال
الامام تاج الدين بن عطاء الله رضي
الله تعالى عنه متي وفقك للطلب
فاعلم انه يريد ان لا يهلكك انتهى
وقوله **علما** منصوب على انه مفعول
لاجله وهو علة لقوله ان كان ذاك
من اهم الفرضي او لقوله تواخي بنا اي
لاجل علمنا **بان العلم** وهو حكمة
الذهن المجازم المطابق للواقع وهو
خلاف الجهل والالف واللام فيه
لاستغراق اولي المعرفة الشرعي وهو
علم التفسير والحديث والفقه والحق
بذلك ما كان العقل والعلم من **خير**
ما سعي فيه ومن **اولي مال العبد**
وعبي قال الله تعالى انما يخشى الله من

عباده

عباده العلماء قال تعالى يرفع الله
الذين امنوا منكم والذين اوتوا العلم
درجات وقال تعالى وقل رب
زدني علما والحديث في فضل العلم
كثيرة مشهورة منها قوله صلى الله عليه
وسلم لا حسد الا في اثنتين رجل
اتاه الله مالا فسلطه على هلكته
في الخير ورجل اتاه الله الحكمة فهو
يقضي بها ويعلمها الناس رواه البخاري
من حديث بن مسعود ومنها
قوله صلى الله عليه وسلم من سلك
طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له
طريقا الى الجنة رواه الترمذي
وحسنه عن ابي هريرة رضي الله
عنه وقال الكافي رضي الله عنه

ري

طلب العلم افضل من صلاة النافلة
وليس بعد الفريضة افضل من طلب
العلم انتهى وكفى بالعلم شرفا ان كل
احد يدعيه وبالجمل قبحا ان كل
احد ينكره **وعلم بان هذا العلم وهو**
علم الفرائض مخصوص بما قد ساء
فيه عند كل العلماء انه اول علم
يفقد في الارض بالكلية حتى
لا يكاد يوجد اي حتى لا يقرب
من الوجدان وما فقد حقيقة
يصدق عليه ان لا يقرب من الوجدان
وما فهم الشيخ بدر الدين سبط
المارديني رحمه الله تعالى من كلام
المص رحمه الله تعالى حيث قال اي
يقرب من عدم الوجدان فليس

بظاهر ان لا النافذة داخلية في
كلامه علي يكاد لا يوجد ^{اعلى} وانما ساء
عند العلماء انه اول علم يفقد لما روي
ابن ماجه وبله اكرم في المستدرک
عن ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعا
تعلموا الفرائض وعلموه الناس
فانه نصف العلم وهو ينسي وهو
اول علم ينتزع من امتي رواه البيهقي
في مسنده وقال تفرد به حفص
ابن عمرو وليس بالقوي ولما كان
علم الفرائض من يشتغل به قليل
لتوقفه على علم الحساب وتسمي
مسايل وارتياب بعضها ببعض
كما في مسايل الجداول وغيره كان عرضة
اي مظنة للنسيان فلاجل هذا

حث صلى الله عليه وسلم علي تعلّم ^{وتعليمه}
وتعليمه واما قوله فانه نصف العلم
فاختلف في معناه علي اوجد اقر بها
ان للانسان حالتين حالة حياة
وحالة موت وفي الفرائض معظم
الاحكام المتعلقة بالموت وقيل
غير ذلك مما اضربنا عنه خوف
الاطالة وقد ورد في علم الفرائض
ايضا من الاحاديث والاثار مما
يدل علي فضله وشرفه اشياء
كثيرة فراجعها في المطولات **وعلمنا**
بان زيدا الامام المذكور **خص** من
بين الصحابة رضي الله عنهم **لا محالة**
قال بن الاثير رحمه الله تعالى في
النهاية اي لا حيلة ويجوز ان يكون

من

من الحول والنفوق او الحركة وهي مفعلة
منهما واكثر ما تستعمل بمعنى اليقين
او الحقيقة او بمعنى لا بد والميم
زايدة انتهى فيكون المعني وان
زيد اخص حقيقة او يقيد **بها**
او لا بد **بما حبالا** اي اعطاه والحياة
العطية والحياة العطية **خاتمة الرسالة**
والنفوق سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم **من قوله** صلى الله عليه وسلم
في فضل اي فضل زيد بن ثابت
المذكور **منها** علي فضله وشرفه
افرضكم زيد ذكر بن الصلاح ان
الترمذي والنسائي وابن ماجه
رووه باسناد جيد قال وهو
حديث حسن انتهى وروى

الترمذي في جامعہ باسنار صحیح
عن انس رضي الله عنه بلفظ اعلم
امتي بالفرائض زيد بن ثابت وانما
قال ذلك صلى الله عليه وسلم قال
ابن الهيثم نقل عن الماوردي رحمهما
الله للعلماء في ذلك خمسة اوجه
وعدها الى ان قال الخامس انه
قال ذلك لانه كان اصحهم حسابا
واسرعهم جوابا ثم قال قال الماوردي
وله حل هذه المعاني لم ياختار
السافعي رضي الله عنه الا بقوله رضي
الله عنه انتهى وقوله **وناهلك بها**
اي لهذه الشهادة من سيد البشر
وخاتم الرسل صلى الله عليه وسلم
اي حبيبها لانها غاية تنهاك

عن

عن ان تطلب غيرها في تكفيك
فكان زيد بن ثابت **اولي** من غيره
باتباع التابعي وتقليد المقلد
لا مريين اقراهما هذه الاحاديث
والثاني انه ما تكلم احد من اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم في الفرائض
الا وقد وجد له قول في بعض
المسائل قد هجره الناس بالاتفاق
الزيد اذ انه لم يقل قول لا يجهل
الاتفاق وذلك يقتضي الترجيح
كما قاله القفال رحمه الله تعالى
لا سيما قال ابن الهيثم رحمه الله
من ادوات الاستدلال عند بعضهم
والصحيح انها ليست منها بل هي
مضادة للاستدلال الذي

بعد هاد اخل فيما قبلها وشهود
له بانه احق بذلك من غيره **وقد**
نجاه اي نجا مذهب الامام زيد
ابن ثابت المذكور الامام ابو عبد الله
محمد بن ادريس بن العباس بن
عثمان بن شافع بن السائب بن
عبيد بن عبد بن زيد بن هاشم بن
المطلب بن عبد مناف بن قصي
الشافعي القرشي المطلبي الحجازي
المكي رضي الله عنه يلتقي مع النبي
صلي الله عليه وسلم في عبد مناف
ومناقبه كثيرة وفضائله شهيرة
وقد صنف الائمة رضي الله عنهم في
مناقبه قديما وحديثا ولد رضي الله
عنه سنة خمسين ومائة والذي

عليه

عليه الجمهور انه ولد بغزة وقيل
بمسقلان وقيل باليمن وقيل
بجيف مني ثم حمل الى مكة وهو من
مستين وتوفي بمصر ليلة الجمعة
بعد القروب اخرج يوم من رجب سنة
اربعة ومائتين وهو من اربع وخمسين
سنة ودفن بالقرافة بعد عصر
الجمعة وعلى قبره من الجلالة والاحترام
ما هو لا يق بمثل ذلك الامام رحمه
الله عنه ومعنى كون الشافعي رضي
الله عنه محكما في مذهب زيد رضي
الله عنه انه قضده ومال اليه موافقة
له في الاجتهاد لما سبق حتى تردد
حيث تردد وليس المراد انه قلده
لان المجتهدين لا يقلده **اوهائي**

اي فخذ فيه اي في مذهب زيد رضي
 الله عنه **القول عن ابي حنيفة** اي اختصاصا
 والمختص بما قل لفظه وكثر معناه
ميراي منزها عن **وصمة** واحد
 الوصم والوصم اسم حبس جمعي بمعنى
 العيب **الافان** جمع لفظ وهو الكلام
 المعنى يقال الفز في كلامه عي وشبه
 فيه والبر بوع في حرم مال عيبا
 وشمالا في خضم ومعنى البيت فخذ
 القول في علم الفرائض على مذهب
 الامام زيد رضي الله عنه قوله مختص
 واضحا منزها عن عيب الخفا مقدر
 علم الفرائض هو علم الموارث وعلم
 الحساب الموصل لمعرفة ما يخص كل
 ذي حق من التركة وموضوعه

التركات لا العدد خلافا لمن زعم
 ذلك واعلم انه يتعلق بتركة
 الميت خمس حقوق موقنة اولها
 الحق المتعلق بعين التركة كالزكاة
 والجنابة والرهن فتقدم على موان
 التجهيز والثاني موان التجهيز بالمرء
 فان كان الميت فاقد المأجيزه
 فتجهيزه على من عليه نفقة في حال
 الحياة فان تعذر دفعي بدت المال
 فان تعذر دفعي اغنيا المسلمين
 وهذا في حق غير الزوجة اما الزوجة
 التي يجب نفقتها فمؤنة تجهيزها
 على الزوج الميسر ولو كانت غنية
 والثالث الديون المرسله في الذمة
 فهي مؤخره عن موان التجهيز والرابع

الوصية بالتثالث فما دونه لا جنبي
فان كانت بخلاف ذلك ففيها تفصيل
مذكور في كتب الفقه كبقية الحقوق
السابقة والخامس الارث وهو
المقصود بالذات في هذا الكتاب
وله اركان وهي ثلاثة مورث ووارث
وحق موروث وله شروط طبعه
اكثرها من ميراث الفري والهدمي
وستاتي في آخر الكتاب وله اسباب
وموانع ذكرهما بقوله **باب**
اسباب الميراث اي وموانع الميراث
لغة المدخل الى الشيء واصطلاحاً
اسم لجملة مختصة من العلم تحت
فصول وفروع ومسايل غالباً والـ
باب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل

به الي غيره واصطلاحاً ما يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه العدم
لذاته والميراث يطلق بمعنى الارث
وهو المقصود بالترجمة وهو لغة
البقا وانتقال الموم من قوم الي قوم
اخرين وهو مصدر ورث الشيء
ورائته وميراثا وارثا واصلة الواو
فقلت همزة ويطلق بمعنى الموروث
والترات وهو لغة الاصل والبقية
ومنه خبر مسلم اثبتوا علي مشاعركم
فانكم علي ارث ابيكم ابراهيم اي اصله
وبقية منه وشرعاً ما ضبطه القاضي
افضل الدين الحنفوني رحمه الله
بانه حق قابل للتجزئ يثبت لمستحق
بعد موت من كان له ذلك لقراءة

او نحوها وقد ذكرت ما في هذا الضابط
 في شرح الترتيب **اسباب ميراث**
 اي ارث **الوري** اي الادمين وان
 كان الوري في الاصل المخلوق **ثلاثة**
 متفق عليها **كل** من الاسباب الثلاثة
يفيد ربه اي صاحبه والمراد بالتصف
 به **الوراثه** اي الارث **وهي** اي الاسباب
 الثلاثة اولها **نكاح** وهو عقد
 الزوجية الصحيح وان لم يحصل
 وطى ولا خلوة وورث به من الجانبين
 لقوله تعالى وبكم نصف ما ترك
 ان واجكم ان لم يكن لهن ولد للحر
 ويتوارث الزوجان في عدة الطلاق
 الرجعي باتفاق الامة الاربعة ولو
 كان الطلاق في الصحة لا الزوجة

المطلقة

المطلقة بايضا في مرض الموت عندنا
 خلافا للامة الثلاثة فانها تترث
 عند الحنفية ما لم تنقض عدتها
 وعند الحنابلة ما لم تنزوج وعند
 المالكية ولو انقضت عدتها وانقضت
 بازواج وعند المالكية ايضا لو
 تزوج المريض في مرض الموت امرأة
 فالعقد باطل ولا تترث ولو تزوجت
 المرأة المريضة في مرض الموت زوجا
 لم ير لها **وثانيتها ولا** وهو يفتح
 الواو ممدود والمراد ولا العتاقة وهو
 عصوبة سبها نعمة المقتق على رقيق
 لقوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء
 لمن اعتق متفق عليه من حديث
 عائشة رضي الله عنها وورث به المقتق

من حيث كونه معتقدا وعصيته
المنقصبون بانفسهم على تفصيل
سياتي بعضه ان شاء الله تعالى في
آخر الكتاب لقوله صلى الله عليه
وسلم الولاء لجمعة كلمته النسب لبياع
وله يوهب رواه الشافعي رحمه الله
وقد برت العتيق المحقق كما لو اشتري
دمي عبدا واعتقه ثم التحق السيد
بدان الحرب فاسترق فاستراه عتيقه
فاعتقه فكل منهما برك الاخر حيث
لا مانع من حيث كونه معتقدا لمن
حيث كونه عتيقا **وتالها نسب**
اي قرابة وهي الابوة والبنوة والادلا
با حد هما برك بها الاقارب وهم
الاصول والفروع والحواشي للآيات

الكرمية

الكرمية والاحاديث الصحيحة وما
الحق بذلك باجماع او قياس علي
تفصيل سياتي بعضه ويورث به
من الجانبين قارة كابن مع ابنه والاخ
مع اخيه ومن احد الجانبين اخري
كلحدة ام الام مع بن بنتها واخر
القرابة وان كانت اقوى الاسباب
لاجل ثبوت النظم ولطول الكلام عليها
لان اكثر الاحكام الالهية فيها وقوله
ما بعد هن اي هذه الاسباب
للمواريث جمع ميراث بمعنى الارث
سبب اي متفق عليه والاف هناك
سبب رابع مختلف فيه وهو جهة
الاسلام فبركته بيت المال ان كان
منظما عندنا على الانجح وسواء

كان منتظما ام لا على الارح عند
المالكية ولا يرك عند الحنفية
والحنابلة والكلام فيه مما يطول
فراجعه في كتابنا شرح الترتيب
ثم اعلم ان الموانع جمع مانع وهو في
اللفظة الحائل واصطلاحه ما يلزم
من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه
وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط
وموانع الارث ستة اقتصر المصنف
رحمه الله على المتفق عليه منها وهو
ثلاثة فقال **ويمنع الشخص الذي**
قام به سبب الارث **من الميراث**
اي الارث علة واحدة **من علل**
ثلاث احدها **رق** وهو عجز حكيم
يقوم بالانسان بسبب الكفر وهو

مانع

مانع من الجانبين فلا يرك الرقيق
جميع انواعه لانه لو ورك لكان
تسيده وهو اجنبي من الميت ولا
يورث لانه لا ملك له ولو ملك سيده
لكن المبعوض يورث عنه جميع ما ملك
بعضه الحر على الارح عندنا ولا يرك
ولا يورث كالقن عند المالكية والحنفية
ويورث ويرث ويحب على حسب
ما فيه من الحرية عند الحنابلة ويأبىها
قتل وهو مانع للقاتل فقط لا المقتول
فقد يرك قاتله واختلف الامم في
القاتل فعندنا لا يرك من له مدخل
في القتل ولو كان بحق كمقتصر وليم
وقاض وجلاد بامرهما او احدهما
وشاهد ومزك ولو كان بغير قصد

كنايم ومجنون وطفل ولو قصد به
مصلحة كضرب الأب ولده للتأديب
وبطه الجرح للمعالجة والاصل في ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل
من الميراث شيء والمحيي فيه تهمة
الاستعجال في بعض الصور وسد الباب
في الباقي ولا مدخل للمفتي في القتل
وإن كان علي معين لأنه ليس بملزوم
بخلاف القاضي وعند الحنفية كل
قتل أوجب الكفارة منع الإرث
وما لا فلا إلا القتل العمد وإن فاته
لا يوجب الكفارة عندهم ومع ذلك
يمنع الإرث وعند الحنابلة كل قتل
مضمون بقصاص أو بدية أو بكفارة
يمنع من الميراث وما لا فلا وعند

المالكية

19
المالكية يرث قاتل الخطأ من المال
دون الدية ولا يرث قاتل العمد العدوان
وباب واسع وفروع كثيرة ومحل
بسطها كتب الفقه **وبالنسبة لاختلاف**
دين بالسلام والكفر فلا تورث
بين مسلم وكافر بخير الصحاحين
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
أما عدم إرث الكافر المسلم في الأجماع
وأما عكسه فعند الجمهور خلافا
لمعاذ ومعاوية ومن وافقهما ودليهما
والجواب عنه ذكرته في ثم الترتيب
وسواء أسلم الكافر قبل قسمة التركة
أم لا وسواء بالقرابة والنكاح والوكالة
خلافا للإمام أحمد رحمه الله في المسلمين
حيث قال إن أسلم الكافر قبل قسمة

التركة وورث ترغيبا له في الاسلام
وقال المسلم يورث من عتيقه الكافر
فانك استثنيت بعضهم من عدم
توريث المسلم من الكافر ما لو مات
كافر عن زوجته حامل ووقعنا
الميراث للحمل فاستلمت ثم ولدت
فان الولد يورثه مع حكمنا باسلامه
باسلامها قال بن الهيثم رحمه الله
قلت والمتجه عدم استثنائك ذلك
لانه وورث منه كان حملا وهذا معنى
قول بعض الفضلاء لنا حماد مملوك
انتهى اي لان العبرة في الارث بوقت
الموت والحمل كان وقت الموت
محكوما بكفره فلم يورث مسلم من كافر
والله اعلم ولما كان التعبير بالقهر

يقتضي

يقتضي سبق شيء يفهم قال **فانهم**
ايها الطالب ما قلته لك اي علمه
علما جاز ما بدليل قوله **فليس**
الشك وهو التردد بين حكمين
لا مزية لاحد منهما على الآخر **كاليقين**
اي الحكم الجازم فايدتان الاولى
هل الكفر كله ملة واحدة ام مثل
الاصح من مذهبتنا ان الكفر كله
ملة واحدة وهو مذهب الحنفية
والثاني الكفر ملل وهو مذهب
المالكية والحنابلة قالوا والنصارى
ملة واليهود ملة وما عداها ملة
ولكل من القولين دليل مذكور في
المطويات **الفائدة الثانية** تقع من
موانع الارث ثلاثة ايضا احدها

اختلاف ذوي الفرض الأصلي بالذمة
والحرابة فلا توارث بين ذمي وحربي
في الأظهر وفاقا للمنفية وخلافيا
للمالكية والحنابلة وهل المعاهد
والمستامن كالذمي أو كالحربي وجهان
أرجحهما كالذمي خلافا للمنفية الثاني
الردة أعادنا الله والمسلمين من كسا
فلا يرث المرتد ولا يورث حتى لو ارتد
أخوان مثلا إلى النصرانية فلا توارث
بينهما ومال المرتد فيء ولو كان أنثى
خلافا للمنفية وسواءا النسب في
حال الإسلام أو في حال الردة خلافا
لهم أيضا حيث قالوا ما النسب في حال
الإسلام لو رتبت المسلمين وسوا السلم
قبل قسمة التركة أم لا خلافا للحنابلة

ولا

ولا ينزل الحوق به دار الكفر منزلة صوته
خلافا للمنفية والزندقة كالردة
خلافا للمالكية والذمي الذي لو ارتد
له أوله ولا يستغرق يكون ماله أو الفاء
ضل بعد الفروض في الثالث وهو
آخر الموانع الستة هو الدور المحكي
وهو أن يلزم من التوريث عدمه
كان يقر أخ جابر بن للميت فيثبت
نسبه ولا يرث للدور وفي الأقرار
مباحث كثيرة وخلاف بين الأئمة
فراجع ص ١٠ في كتابنا شرح الترتيب
واسد اعلم تنبيه في قول الذي
قام به سبب الأثر وقول المصنف
ويمنع الشخص من يما إلى أن اللعان
ليس بمانع خلافا لمن زعم ذلك

فان انتفا الارث فيه بين الملا عن
ومن يدلي به وبين المتني لا انتفاء
السبب وهو النسب وانما ما
ولا عصبتها عصبته له خلافا للامام
احمد رحمه الله وتوما اللعان ليسا
بشقيقتين خلافا للمالكية وتوما الزنا
ليسا بشقيقتين عند الامعة الرابعة
واذا كذب النافي لنفسه ولو بعد موت
الولد ثبت النسب وترتب عليه
مقتضاها ولا التفات للتممة ولو
كان ذلك بعد القسمة وبه قال
السافعي وهو قياس مذهب الامام
احمد رحمه الله تعالى وقال ابو
حنيفة وما لك رحمه الله ان
كان الولد حيا حين التكذيب ثبت

نسبه

نسبه وكذا ان مات وخلف ولدا او
اخا ولده وتنفق القسم بينهما
للحاجة الداعية الي ثبوت نسب
ولده او الاخ الموجود من النافي ولا
فلا ثبوت ولا ارث لانه لا حاجة
الي النسب اذا واعى الله لا يختص
الاستلحاق بالنافي بل لو استلحقه
الوارث بعد موت النافي لحق
كما لو استلحقه المورث قال بن الهائم
قال الراعي رحمه الله في كتاب
المقارر وتهد اقطع معظم العراقيين
انتهى والله اعلم **باب الوارثين**
اجمعا بالاسباب الثلاثة تمت
الرجال والنساء **الوارثون من**
الرجال بالاختصار اجمعا عشرة

أَسْمَاءُ هَذِهِ مَسْرُوفَةٌ أَي مَعْلُومَةٌ
مَشْتَرِكَةٌ عِنْدَ الْفَرَضِيِّينَ فَإِنَّ
قَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الدِّينِ التَّقِيزَارِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ الْعَقَائِدِ إِنَّهُ أَيُّ النَّسَبِ
رَحِمَهُ اللَّهُ حَاوِلَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ
مُرَادَنَا بِالْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَاحِدًا كَمَا
اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْبَعْضُ مِنْ تَخْصِيصِ
الْعِلْمِ بِالْمُرَكَّبَاتِ أَوِ الْكَلِّيَّاتِ وَالْمَعْرِفَةِ
بِالْبَسَائِطِ وَالْحَزَنِيَّاتِ أَنْتَهَى وَإِنَّهُ
أَعْلَمُ إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَالْأَوَّلُ مِنَ الْمَشْرِقِ
الْأَبْنِ وَالتَّالِي ابْنُ الْأَبْنِ مَهْمَا نَزَلَ
بِدَرَجَةٍ أَوْ دَرَجَاتٍ يَخْرُجُ الْمَحْضُ الذَّكُورُ
يَخْرُجُ بِذَلِكَ بَنُ بَنَاتِ الْأَبْنِ وَنَحْوَهُ
مِنْ كُلِّ مَنْ فِي نَسَبِهِ تَكْمِلَتُ أَنْثَى وَالتَّالِي
الْأَبُ وَالرَّابِعُ الْجَدُّ أَي لِلْأَبِ أَيُّ

مِنْ الْأَبِ أَيُّ مِنْ جِهَتِهِ وَخَرَجَ بِهِ
الْجَدُّ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ كَأَيِّ الْأُمِّ وَقَوْلُهُ
وَأَنَّ عَلَا أَي يَخْصُصُ الذَّكُورَ كَأَيِّ
الْأَبِ وَأَبِيهِ وَهَكَذَا وَخَرَجَ بِذَلِكَ
كُلُّ جَدٍّ أَدْنَى بَانِيٍّ وَأَنَّ وَرَثَتُهُ وَمَا
قَرَّرْتُهُ مِنْ جَعْلِ الصَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ
عَائِدَ إِلَى الْأَبِ أَوَّلِيٍّ مِنْ عَوْدِهِ إِلَى الْمَيِّتِ
بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ فِيهِ عَوْدًا
الضَّمِيرُ إِلَى مَذْكُورٍ فِي اللَّفْظِ وَالتَّالِي
أَنَّهُ لَوْ عَادَ لِلْمَيِّتِ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ الْجَدُّ
أَبُو الْأُمِّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْجَدُّ أَبُو الْأُمِّ لَيْسَ
جَدًّا حَقِيقَةً **وَالْخَامِسُ الْآخَرُ مِنْ**
أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَ أَيُّ سِوَاكَانٍ مِنْ
جِهَةِ الْأَبِ فَقَطُّ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ
فَقَطُّ أَوْ مِنْ جِهَتِهِمَا مَعًا وَهُوَ الْآخَرُ

الشقيق **قد اتزل الله به القتران**
اما الاخ للام ففي قوله تعالى وان كان
رجل يورث كلاله او امرأة ولد اخ
او اخت اي من ام كما قري به في الشون
واما الاخ للابوين والاخ للاب ففي قوله
تعالى في اخر سورة النساء هو
يرثها ان لم يكن لها ولد **والسادس**
ابن الاخ المدي اليه اي الميت المعلوم
من المقام **بالاب** وحده وهو بن
الاخ للاب او مع الادلا بالام ايضا
وهو بن الاخ من الابوين وخرج
بذلك المدي بالام وحدها وهو
ابن الاخ من الام **فاسمع** سماع تدبر
وتفهم واذا عان **مقالا** اي قولاصادقا
ليس بالملكذب لانه مجمع عليه لوروده

في القتران العظيم والاخبار الصحيحة
وغير ذلك والتخبر وان كان في الامل
محتملا للكذب تكن اخبار الباري
تعالى واخبار الرسل عليهم الصلاة
والسلام مقطوع بصحتها وكذا
ما اجمع عليه او تواتر **السابع والثامن**
العم وابن العم من ابيه اي الميت
والمراد عم الميت اخو ابيه شقيقه وعمه
اخو ابيه لابيه وابنا وهما وخرج
بذلك العم للام وبنوه **فاشكر الذي**
اي صاحب **اليجاز** اي الاختصار
والتنبيه اي الايقاظ فانه ينهك
على هولا الورك بعبارة مختصرة
وسبالي في معنى ذلك احاديث
شريفة عند قوله واشكر ناظمه

فجزاه الله خيرا ورحمه رحمة واسعة
والتاسع الزوج والعاشر المعتق
ولما كان المراد به المعتق وعصبت
وصفه بقوله **ذوي صبا حب الولاء**
من المعتق وعصبت المتعصبين
بأنفسهم **فجملته الذكور المجمع على أنهم**
هؤلاء العشرة بالاختصاص وأما
بالسطح فخمسة عشر **ابن وابن** وان
نزل **والاب** والمجد **ابن** وان **علا**
والاخ الشقيق **والاخ للاب** **والاخ**
للأم **وابن الاخ الشقيق** **وابن الاخ**
للاب **والعم الشقيق** **والعم للاب**
وابن العم الشقيق **وابن العم للاب**
والزوج **وذو الولاء** ومن عداه هؤلاء
من الذكور من ذوي الارحام كابن

البنت

البنت **وابي الأم** **وابن الاخ** **للأم** **والعم**
للأم **وابنة** **والخال** **ونحوهم** **ولم**
انهي الكلام **على الذكور المجمع على**
انهم شرع **بذ** **الرجال المجمع على انهم**
فقال والوارثات من النساء بالاختصاص
سبع لم يعط انثى غيرهن الشرع
اي عطا **بجمع** **عليه** **ان ذوي الارحام**
من الذكور **والاناث** **في انهم** **خلاف**
سند **كروا** **اخر الكتاب** **ان** **نسا** **الله**
تعالى **قال** **اولي من النساء** **السبع** **البنت**
والثانية بنت بن **وان** **نزل** **ابوها**
بمحض الذكور **والثالثة** **ام** **مشقة**
من اسفقت **على الشيء** **خفت** **عليه**
والاسم **منه** **الشفقة** **والأم** **من شأنها**
ذلك **والرابعة** **زوجة** **بأبائ** **الحا**

وهو الاول في الفرائض للتمييز وان
كان الافصح الا شهر تزكيا **والخامسة**
جدة من جهة الام او من جهة الاب
علي تفصيل وهو ان ام الام وامها
المدليات باناث خلص وام الاب
وامها تمها المدليات باناث خلص
مجمع عليهما فان ادلت الجدة بالجدة
كام ابني الاب فلا تترك عند المالكية
وترك عند الحنابلة وان ادلت بابي
الجدة كام ابني ابني الام فلا تترك عند
الحنابلة واما مذهبنا ومذهب
ومذهب الحنفية فترك جميع من
ذكرنا وكذا كل جدة تدلي بجدة وا
واما الجدة التي تدلي بذكر بنين اثنين
ويعبر عنها بالجدة المدلية بذكر

غير

غير وارث فهي من ذوي الارحام
باتفاق الامة الاربعة وستاتي
في كلام المصنف ان شاء الله تعالى **والسادسة**
معتقة وكذا اعصبتها المتعصبون
بانفسهم كما سيأتي **والسابعة الاخت**
من اي الجهات كانت اي سواء كانت
شقيقة او لاب او لام **فهذه عدتهن**
بالاختصار **بانت** اي ظهرت واما
عدتهن بالبسط فعشر البنت وبنت
الابن والام والجدة من قبلها والجدة
من قبل الاب والاخت الشقيقة
والاخت للاب والاخت للام والزوجة
والمعتقة **فان** **ع** اذا انفرد واحد
من الذكور وترك جميع المال استلزم
الزوج والاخ للام وكل من انفردت

من النساء لا تحوز جميع المال الملققة
ومن يقول من العلماء بالرد يقول كل
من انفرد من الرجال يحوز جميع المال
الا الزوج فقط وكل من انفردت من
النساء تحوز جميع المال الا الزوجة
واذا اجتمع كل الرجال ورك منهم ثلاثة
الابن والاب والزوج واذا اجتمع كل
النساء ورك منهم خمسة البنات
وبنت الابن والام والزوجة والاخت
الشقيقة او ممكن الجمع من الصنفين
ورك الابوان والولدان واخذ
الزوجين وسقط من عدل من ذكر
كما ستعرفه في المحب والله اعلم ولما
انتهى الكلام على الورثة من الذكور
والإناث شرع يبين ما يرثه كل واحد

منهم

منهم مقدم الارث بالفرض لتقدمه
على التقصيب اعتبارا وان كان الارث
بالتقصيب اقوى فقال **باب**
الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى
والثابت بالاجتهاد ومستحقها
والفروض جمع فرض وهو في اللغة
يقال لمعان اصلها الحز والقطع
ومنها التقدير وفي الاصطلاح
النصيب المقدر شرعا لوارث خاص
الذي لا يزداد الا بالرد ولا ينقص الا
بالقول وقد تم المص رحمه الله على
ذكر الفروض وتقسيم الارث **الحب**
الفروض والتقسيم فقال **واعلم**
ايها الناظر في هذا الكتاب **بان**
الارث نوعان لانك لهما **هما** اي



النوعان **فرض** اي ارك بفرض وتقدم
معناه انفا **وتعصيب** اي ارك
بدوسياي تعريفه **علي ما** اي الوجه
الذي **قسما** اي لهذا التقسم والمرد
انه لا يخلو منهما لما سياتي انه وقد
يجتمع الارك بهما والارك بذلك
الاعتبار يكون اربعة اقسام كما
سندكرم ان شاء الله تعالى **فالفرض**
في نص الكتاب اي القران العزيز
ستة والسابع ثبت بالاجتهاد
لا فرض في الارك بنص القران **سورها**
اي الفروض **الستة** اي قطعاً
والبيت القطع اما السابع الذي هو
ذلك الباقي فخرج بقولنا بنص القران
والفروض الستة احدها **نصف**

وثانيها

وثانيها ربع وهو نصف النصف **ثالث**
نصف الربع وهو الثمن وهو ثلثها
ورابعها الثلث وخامسها **السدس**
بنص الشرع في القران العزيز
وسادسها الثلثان وهما اي الثلثان
التمام للفروض الستة ويقال بعبارة
اخرى النصف والثلثان ونصفهما
ونصف نصفهما ويقال غير ذلك
من العبارات التي اخصرها **الربع**
والثلث ونصف كل منهما وضعفه
واما اخر الثلثين عن الثلث والسدس
مخالفا لغيره ومخالفا لما سذكر عند
ذكر اصحاب الفروض لضيق النظم
ولانه كسر مكرر وناقده كسر مفردة
نكر غيب في الحفظ بقوله **فاحفظ**

اي الناظر في هذا الكتاب ما ذكرته لك
 وما لم اذكره من هذا العلم وغيره فان
 حذف المنعول يؤذن بالعموم **فكل حافظ**
إمام اي مقدم علي غيره خصوصا
 ان انضم الي حفظه فهم المحفوظ بل ربما
 يدعي ان الحفظ بغير فهم لا يفي
 بتعيين العلم بالكتابة ايضا لما ورد
 في معنى ذلك اذا عرفت ذلك وارت
 معرفة اصحاب هذه الفروض **فالنصف**
فرض خمسة افراد اي كل واحدا
 منهم منفردا **الزوج** عند عدم
 الفرع الوارث بالاجماع ذكر اكان اوني
 لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجه
 ان لم يكن لهن ولد وانما لم يذكر
 عدم اشتراط الفرع في ارب الزوج

النصف

النصف للعلم به من مفهوم ما سياتي
 في ارب الربع **والثاني الانثى** الواحدة
من الاولاد وهي البنت عند افرادها
 عن معصمها وهواخوها كما سذكر
 لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها
 النصف **والثالث بنت الابن** الواحدة
عند فقد البنت فاكثرو فقد الابن
 ايضا وعند افرادها من معصب لها
 من اخ او ابن عم اجماعا قياسا على بنت
 الصليب لان ولد الولد كالولد اربا وحبا
 الذكر كالانثى لذكر والانثى كالانثى
والرابع اخت الواحدة الشقيقة
 عند افرادها عن معصب لها من
 اخ شقيق او جد بل وعن الاولاد واولاد
 دهم الذكور والاناث وعن الاب **في**

مذهب كل مفتي أي مجتهد لأن ذلك
 مجمع عليه وأصل المذهب **مكان**
 الذهاب ثم أطلق على مذهب أبيه
 المجتهد وأصحابه من الأحكام في
 المسائل إطلاقاً مجازياً **وهكذا** وهي
 الخامسة وفي بعض النسخ وبعد هذا
الاخت الواحد التي من الأب عند
 أفرادها عن معصب لها من أخ لأب
 أو جد وعن من اشترطنا فقده في
 الشقيقة وعن الأشقاء من ذكر أو أنثى
 فقوله **عند أفرادهن** أي عند
 الأفراد كل واحدة منهن **عن معصب**
 ممن ذكرته في كل واحدة والأصل
 في إرث كل واحدة من الأختين النصف
 قبل الإجماع قوله تعالى إن أمرؤ هلك

ليس

ليس له ولد وله أخت فلها نصف
 ما ترك لأنهم أجمعوا على أن الآية نزلت
 في الأخوة للأبوين والأخوة للأب
 دون الأخوة للأم كما علم أن الذي
 علم من كلام المصنف رحمه الله هو اشتراط
 فقد المعصب لكل واحدة من الأربع
 وأما ما ذكرته غير ذلك فأعانه تركه
 كثير من المصنفين التقابض ذكره فيما
 سيأتي ولو ذكرنا جميع ما يحتاج إليه
 في جميع الفروض لآدي إلى التكرار
 والتطويل **والربيع** فرض اثنين ذكر
 الأول منهما بقوله **فرض الزوجان**
كان معه من ولد الزوج من قد
منعه عن النصف ورده للربيع وهو
 الابن أو البنت سواء كان منه أو من

غير لقوله تعالى فان كان لمن ولد فليكن
الربع مما تركن وذكر الثاني بقوله **وهو**
اي الربع لكل زوجة او اكثر من زوجة
الي اربع مع عدم الاولاد الذكور
والاناث للميت من الزوجة او من
غيرها فيما قد **لا** اي فرض في قوله
تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن
لكن ولد ولما كان الولد لا يشمل ولد البن
حقيقة صرح باولاد الابن بقوله
وذكر اولاد البنين الذكور والاناث
يعتمد حيث اعتمدنا القول في
ذكر الولد في حجب الزوج من النصف
الي الربع والزوجة من الربع الي الثمن
لان اولاد الابن كالاولاد عند عدمهم
ارنا وحسبنا بالاجماع الذكر كالذكر

والانثى

والانثى كالانثى قياسا على الاولاد كما
قدمته **والثمن** فرض نصف واحد
وهو المذكور في قوله **للزوجة**
او الزوجات الي اربع مع البنين
الواحد فاكثرا **ومع البنات** الواحدة
فاكثر لقوله تعالى فان كان لكم ولد
فلمن الثمن مما تركتم **او مع اولاد**
البنين الذكور والاناث الواحد
الواحدة فاكثرا قياسا على الاولاد
كما سبق **فاعلم** ذلك **ولا تظن الجمع**
المذكور في لفظ البنين والبنات
واولاد البنين **كسرطا** بل الواحد منهم
كذلك كما اوضحته **فافهم** اي اعلم
ذلك **والثلثان** فرض اربعة اصناف
ذكر المم الاول منهم بقوله **للبنات**

جمعا والمراد ثنتين فأكثر وقد صرح
بذلك في قوله **ما زاد عن واحد**
من ثنتين فأكثر **فسمعا** سمع طاعة
واذعان موافقة للاجماع وما روي
عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الثنتين
النصف لمفهوم قوله تعالى فإن كن
نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك
فمنكر لم يصح عنه والذي صح عنه
موافقة الناس كما قاله ابن عبد البر
ودليل الاجماع فيما زاد على الثنتين
الاية المذكورة وهي قوله تعالى فإن
كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا
ما ترك وفي الثنتين القياس على
الاختين وهذه من احسن الاجوبة
عن شبهة ابن عباس رضي الله عنهما

السابقة

السابقة ان صحت عنه وهي مفهوم
قوله تعالى فوق اثنتين **فان شئ**
قوله سمعا منصوب على انه مفعول
مطلق وعامله محذوف وجوبا لانه
بدل من اللفظ بفعله والمحذوف
عامله وجوبا قسما ان واقع في الطلب
وواقع في الخبر فيجوز ان يكون قوله
سمعا واقعا في الطلب فيكون المعنى
فاسمع لمن يقول باستحقاق الثنتين
فاكثر من البنات للثنتين ويجوز
ان يكون من قبيل المصدر الواقع
في الخبر فيكون المعنى سمعت ما
ورد من القول باستحقاق الثنتين
فاكثر للثنتين سمعا والله اعلم ثم
ذكر المصنف الثاني بقوله **وهو** اي الغرض

المذكور وهو الثلثان **كذاك لبنات**
الابن تثني فاكثرياسا على البنات
فانهم اي اعلم **مقالي** اي قولي هذا
فهم صافي الذهن اي خالصة
من كدورات الشكوك والاههام
والذهن الفطنة والمراد به هذا العقل
ويقال ذهن بالضم ذهانة حفظ
قلبه ما اودعه وذكر الصنفين الثالث
والرابع بقوله **وهو** اي الفرض المذكور
وهو الثلثان **للاختين** شقيقتين
اولاب كما سيصرح به **فانريد** عن
تثني كلاك واربع وهكذا **اقضي**
به اي بما ذكرته من فرض الثلثين
مطلقا اولالاختين واكثر وهو
المتبادر **الاحرار والعبيد** اي اقتوا

به

به فان العبد لا يكون قاضيا ومراده
ان ذلك امر مجمع عليه وبما كان الملا
الاختين سائلة للاختين من الامر
صرح بان المراد الاخوات للابوين
اولاب للام بقوله **هذا** اي ما ذكر من
فرض الثلثين للاختين فاكثرا **اذكن**
اي الاخوات **لام** **اولاب** وهن الشقيقات
اولاب فقط للام فقط **فاحكم** وفي
بعض النسخ فاعمل **بهذا** الحكم المذكور
نصب من الصواب ضد الخطا وهو
من قولهم صاب السهم صوبيا وصيبا
واصاب وقع بالرمية والسحاب بالموضع
امطره **فانريد** لانه من اشتراط عدم
المعصب في ارك هو الا انك الثلثين
ولا بد من اشتراط عدم الاولاد في ارك

بنات الابن الثلثين وفي اربث الاخوات
كذلك ولا بد من اشتراط عدم الاشقا
في اربث الاخوات للاب الثلثين ولا
ذلك معلوم وضابط اصحاب الثلثين
ان تقول الثلثان فرض اثنتين
متساويتين فاكثر من برك النصف
وهي عبارة بن الهايم قال الشيخ
زكريا وخرج بقوله اثنتين الزوج
وبقوله متساويتين مثل بنت واحة
لغير ام ولا يتصور اجتماع صنفين
لكل منهما الثلثان انتهى **والثلث**
فرض اثنتين احدهما ذكره بقوله **فرض**
الام بشرطين عدلين احدهما
ان تكون **حيث لا ولد** ذكر اكان
او انثى واحدا كان او متعدد او لولد

ابن

ابن كما سبذ كرم قريبا **واينهما** ان تكون
حيث **لا من الاخوة** جمع اثنان او
اكثر كما اشار الي ذلك بقوله **دو عدد**
فان العدد حقيقة اقله اثنان فليس
الجمع على حقيقة من ان اقله ثلاثة
ووضح ذلك بقوله **كاثنتين** اخوين
او اثنتين اختين وكذلك اخت
واخ **او ثلاث** من الاخوة الذكور
او الاناث او الذكور والاناث او الحنا
المفردين او مع الذكور والاناث لو
معهما وذلك كله معنى قوله **حكم**
الذكور فيه كالاناث ولا فرق في
الاخوة بين كونهم اشقا اولاد اولاد
او مختلفين ولا بين كونهم وارثين
او محجوبين او بعضهم محجب شخص

والمجبوب بالوصف من الاولاد والاخوة
وجوده كالمعدم والاصل في ذلك
قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه
ابواه فلامه الثلث مع مفهوم قوله تعالى
فان كان له اخوة فلامه السادس
ولما كان اولاد الابن كالأولاد اربا وحجا
ذكرهم موخر لهم عن الاخوة لان
اشتراط عدم الاخوة في ارثها الثلث
بالنص بخلاف اولاد الابن فبالقياس
فقال **ولا ابن ابن** واحد اكان
او اكثر **معها** اي الام **او بنت** اي الابن
واحدة كانت او اكثر **فرضها الثلث**
اي ان انتفى من ذكر **كما بينت** بهذه
العبار قياسا على الاولاد كما اشرت
اليه وروي عن بن عباس رضي الله عنهما

انه قال لا يردها عن الثلث الا ثلاثة
من الاخوة لظاهر قوله تعالى فان
كان له اخوة واقل الجمع ثلاثة وروي
عن معاذ رضي الله عنه انه قال
لا يردها عن الثلث الا الاخوة الذكور
او الذكور مع الاناث واما الاخوات
الصريات فلا يردها عنه للسدس
عنده لان الاخوة جمع ذكور والاناث
الخاص لا يدخلن في ذلك والمجبوب علي
خلافهما وجوابهما مذكور في المطولات
ولما كانت الام قد لا ترث الثلث وليس
هناك فرع وارث ولا عدد من الاخوة
والاخوات في مسيلتين تسميات
بالفر او بن وبالعمرتين ذكرهما مقدما
لهما على النصف الثاني ممن يرث الثلث

لان ذلك من جملة احوال الام مع عدم
 من ذكر فقال **وان يكن** اي يوجد
زوج وام واب فقط في الفريضة
فتلك الباقي بعد فرض الزوج لها
 اي الام ثابت **مرتبة** وهذه هي احدي
 الغراوين والثانية ذكرها بقوله
وهكذا الام تلك الباقي بعد فرض
 الزوجة اذ كان الاب والام **مع**
زوجة فصاعدا اي فذهب
 عددها الى حالة الصعود على الواحدة
 الى اربع فهو منصوب بالحالية من
 العدد ولا يجوز فيه غير النصب ولا
 يستعمل الابا لفا او يتم نقله الشيخ
 ذكره عن ابن سيدة **فلا تكن عدت**
العلوم قاعدا بل شمر لها عن ساعد

لجد

الجدة والاجتهاد وقيم لها على قدم العناية
 والسداد فان ذلك من سبيل الرأى
 ففي زوج وام واب للزوج النصف
 وللأم ثلث الباقي وهو في الحقيقة
 سدس وللأب الباقي وفي زوجة
 وام واب للزوجة الربع وللأم ثلث
 الباقي وهو في الحقيقة ربع وللأب
 الباقي وابقى لفظ الثلث في فرض الأم
 في صورتين وان كان في الحقيقة
 سدسا او ربعا كما قلناه زاد بامع القرآن
 وهذا ما قضى به عمر ابن الخطاب رضي
 الله عنه ووافق الجمهور ومنهم الائمة
 الاربعة وذلك لانا لو اعطينا الام
 الثلث كاملا لزم اما تفصيل الام على
 الاب في صورة الزوج وامانة لا يفضل

عليها التفضيل الممهور في صورة الزوجة
مع ان الام والاب في درجة واحدة
وخالف بن عباس رضي الله عنهما
وقال للام فيهما الثلث كاملا لظاهر
نص القران ووافق بن سيرين الجمهور
في مسيلة الزوج وابن عباس في مسيلة
الزوجة كد رجع بعد فراعته من
احوال الام عند عدم الفرع الواثي
والعدد من الاخوة الى بيان بقية
من يرث الثلث وهو الصنف الثاني
فقال **وهو اي الثلث اثنتين** اي
ذكرين **او اثنتين** اي اثنتين وكذلك
ذكر وانتي **من ولد الام** فقط وهم
الاخوة للام **بغير منين** اي كذب
وهكذا يكون الثلث لهم **ان كثروا**

او

او زاد واعن الاثنين واورهنا عيني
الواو والمقصود بالجمع بين لفظين
الكثرة والزيادة التاكيد وكذا قوله
فما لهم فيما سواه اي الثلث **زاد** لانهم
لا يستحقون اكثر منه لقوله تعالى
وان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء
في الثلث والزاد هو الطعام في السفر
وفي البيت حناس ناقص مطرف
وتستوي الاناث والذكور فيه
اي الثلث **كما قد اوضح المصنف**
المكتوب وهو القران العزيز في قوله
تعالى فهم شركاء في الثلث **فان**
التشريك اذا اطلق يقتضي المساواة
وهذا مما خالف فيه اولاد الام غيرهم
فانهم خالفوا غيرهم في اشياء يفضل

ذكرهم علي انشاهم اجتماعا علوا انفرادا
ويرثون مع من ادلوا به ويجب بهم
نقصا وذكروهم ادلي بانني ويرث
فهذه خمسة اشيا فارتبة بقي ممن
يرث الثلث الجد في بعض احواله مع
الاخوة وسياي ذلك كله في باب
الجد والاخوة والله اعلم **والسدس**
فرض سبعة من العدد ذكرهم
اجمالا بقوله **اب** مع الفرع الوارث
وام مع الفرع الوارث او عدد من
الاخوة والخواوات **ثم بنت ابن**
فاكثر مع بنت واحدة وكذا بنت
ابن نازلة فاكثر مع بنتين واحدة
اعلامها **وجد** مع الفرع الوارث
وكذا في حال من احواله مع الاخوة

وسياي

وسياي **والاخت بنت الاب** فاكثر
مع الاخت الشقيقة الواحدة **ثم**
الجد فاكثر **وولد الام** الواحد ذكر
كان او انني **تمام العدد** فهو السابع
وهذا كله حيث لا حاجب في الجميع
ثم ارد في ذلك ببيان الحالة التي
يرث فيها كل واحد منهم **السدس**
فقال **قال الاب يستحقه اي السدس**
مع الولد ذكر اكان او انني فان كان
الولد ذكرا فلا شيء للاب غير السدس
وان كان انثى وفضل بعد الفروض
شي اخذه ايضا تقصيبا فيجمع اذ ذاك
بين الفرض والتقصيب كما ستوضح
ان شاء الله تعالى فهذا هو **الاول**
ممن يرث السدس والثاني الام وقد

ذكرها بقوله **وهكذا الأم** تستحق
السدس مع الولد ذكرًا كان أو أنثى
واحدًا كان أو متعددًا **بتنزيل الصمد**
جل وعلا في كتابه العزيز قال الله
تعالى ولا يؤتي لكل واحد منهما السدس
مما ترك ان كان له ولد وما احسن
هذا الترتيب الحسن في هذه المنظومة
فانه اعقب الاب بالام موخرًا للجد
عنهما من اجل ان الله تعالى جمع بينهما
في الآية الكريمة ولما كان الولد
في الآية الكريمة خاصًا بولد الصلب
حقيقة وكان ارث كل من الاب والام
للسدس مع اولاد الابن بالقياس
على الاولاد اعقب ذلك بحكمهما
مع اولاد الابن فقال **وهكذا** يرث

كل

كل من الاب والام السدس مع ولد الابن
ذكرًا كان أو أنثى **الذي ما زال يفتوا**
انه اي الولد يتبعه ويحتدي
بالذال المعجمة اي يعتدي به في الارث
والحجب قياسًا عليه الذكر كالذكر
والأنثى كالأنثى فتلخص من هذا
كل ان الاب يرث السدس مع الابن
وابن الابن او البنت او بنت الابن
وان الام ترث السدس مع الابن او ابن
الابن او البنت او بنت الابن ولما
كانت الام ترث على الاب بانها ترث
السدس مع العدد من الاخوة
مطلقًا ذكر ذلك بقوله **وهو اي**
السدس **لها** اي الام ايضًا **مع الاثنين**
من اخوة الميت بتخفيف الياء

فاكثرمطلقا فلذا قال **فقس هذين**
 اي عليهما في كلامي ما زاد او فقس
 افراد الاثنين مما لم تشمل الآية علي
 ما شملته منهما فان ارثها للسدس
 مع اثنين من الاخوة مخصص في
اربع خمسة واربعين صورة بينها
 في شرح الترتيب والثالث الجحد
 وقد ذكره بقوله **والجحد** الذي لم يدخل
 في نسبتة للميت انني **مثل الاب**
عند فقده اي الاب في حوز ما
يصيبه من السدس مع الفرع
 الوارث جامعا بينه وبين التعصيب
 او غير جامع علي ما سيبين
 ان شاء الله تعالى والارث بالتعصيب
 عند عدم الفرع المذكور علي ما سياتي

وفي مرة

وفي **مدة** اي ممدودة اي رزقه الموسع
 من قولهم من الله في رزقه اي وسعه
 فيكون تأكيد القول في حوز ما يصيب
 ويصح ان يكون المراد بقوله ومدة
 اي حجب من قولهم رجل مديد القامة
 اي طويل الباع فكان **الحاجب**
 لقوته مديد القامة طويل الباع اذا
 تقرر ذلك فالجحد كالأب عند فقده
 ارثا وحجبا الا في ست مساييل اقتصر
 المص على ثلاثة منها فذكر الاولى فيها
 بقوله **الا اذا كان هناك** مع الجحد
اخوة اشقاوا لاب فليس كالأب في
 ذلك **لكونهم** اي الاخوة في القرب الي
 الميت **وهو** اي الجحد **اسوة** اي سوا
 في جهة واحدة لانهم فرع الاب والجحد

أصله فيرون معه علي تفصيل سياقي
في بابهم ان نشاء الله تعالى وأما الاب
ففيهم كما سياقي في الحجب ان نشاء
الله تعالى وأما الاخوة للام فالاب
والجد في حجبهم سوا كما سياقي ايض
وذكر الثانية بقوله **او** بمعنى الواو
اي وال اذ اكان هناك **انوان** اي
اب وام **معهم** اي الاب والام **زوج**
ورث فان كاللام مع الاب ثلث الباقي
كما تقدم ومع الجد لو كان بدل
ثلث جميع المال كما صرح به بقوله
فالام للثلث مع الجد لو كان بدل
الاب **ثلاث** فتكون المسئلة زوجا
واما وجد اقل الزوج النصف واللام
الثلث كاملا وللجد الباقي ولم ينظر

الي

الي كونها تاخذ الكرمها منه لكونها
اقرب منهما منه بخلاف ما مع الاب
لانها في درجة واحدة كما تقدم
وذكر الثالثة بقوله **وهكذا اليس**
الجد شبيه بالاب في زوجة الميت
واما اب فان لها مع الاب ثلث الباقي
كما تقدم ولو كان الجد بدل الاب
كانت المسئلة زوجة واما وجد
فيكون للام الثلث كاملا وللزوجة
الرابع والباقي للجد لان الجد وان
لم يفضل عليها التفصيل المعهود
لا محذور في ذلك لكونها اقرب
منه بخلاف ما مع الاب كما تقدم
ولما ذكر ان الجد يخالف الاب في
مشاركته الاخوة وكان الكلام

في تفاصيل احوال ذلك مما يطول
اخر حكمهم الى ان يعقد له بابا يخصه
في المحل اللاتيف به وفيه على ذلك
بالوعد بذكره فقال **وحكمه وحكمهم**
اي الجدد والاخوة مجتمعين **سباني**
ان شاء الله تعالى **مكمل البيان في**
الحالات الآتية في باب مقتول
لذلك يسمى باب الجدد والاخوة
والرابعة مما خالف فيه الجدد
ان الاخوة لغيرهم وتبينهم يحبون
الجدد في **باب** الولد بخلاف **الاب**
والخامسة ان **الاب** يحب ام نفسه
ولا يحبها الجدد والسادسة ان
الاب في نحو بنت واب يرث السدس
فرضا والباقي تعصيا بلا خلاف

ولو

ولو كان الجدد بدل الاب فكذلك
على المرحوم وبه قطع الشيخ ابو
محمد الجويني وقال النووي
انه الاصح والانجح وقيل انه ياخذ
الباقي جميعه تعصيا ورحمة
صاحب التتمة وقال انه المذهب
ولم ير حجج الرافعي رحمه الله شيئا
من الوجهين ففارق الجدد الاب
في جريان الخلاف وان كان المرحوم
انه كهو فيها والرابع ممن يرث
السدس بنت الابن وقد ذكرها
بقوله **وبنت الابن** او بنات الابن
المتحاذيات **تأخذ** او ياخذن
السدس اذا كانت او كن مع **البنت**
الواحدة تكملة الثلثين للاجماع

واقول بن مسعود رضي الله عنه
في بنت و بنت بن واخت لا قضين
فيها بما قضى النبي صلى الله عليه
وسلم للبنت النصف وللبنت الابن
السدس تكلمة الثلثين وما بقي
فللاخت رواه البخاري وغيره
وقيس علي ذلك كل بنت بن
نازلة فاكثر مع بنت بن واحدة
اعلى منها وقد اشار الي ذلك بقوله
مثالا يحتدي اي اجعل ذلك مثالا
يحتدي به ويقاس عليه غيره وا
لخامس ممن يرث السدس الاخت
للأب وقد ذكرها بقوله **وهكذا**
الاخت التي ادلت بالأب فقط
فاكثر تاخذ السدس **مع الاخت**

الواحدة

الواحدة **التي بالإبوين يا أخي** تصغير
لخ **ادلت** تكلمة الثلثين بالأجماع
قياسا علي بنت الابن فاكثر مع بنت
الصلب وتقيدي بالواحدة في
كل من البنت والاخت الشقيقة
وقولي تكلمة الثلثين كل ذلك يخرج
مالو كانت بنت الابن مع بنتين
او كانت الاخت للأب مع شقيقتين
فانها لا ترث بل تسقط مالم تعصب
كما سيأتي والسادس ممن يرث السدس
للجدة فاكثروا وقد ذكرها بقوله
والسدس فوضحدة صحيحة في
النسب لا في الولد **واحدة** او أكثرهما
سيأتي في كلامه قريبا **سوا كانت**
لام او كانت **لأب** أي من قبل الأم

او من قبل الاب وسوا كان معها ولد
ام لا وسوا كان له اخوة ام لم يكن
لما ورد في ذلك والسابع ممن يرث
السدس الواحد من ولد الام وقد
ذكره بقوله **وولد الام** ذكر ان كان او
انتي **ينال السدس** اجماع القول
تقالي وان كان رجل نورث كلاله
او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد
منهما السدس والمراد الاخ او الاخت
للأم كما قرئ به في السواد **والشرط**
في افراده لا ينسب للاية الكريمة للذكر
فانهم اذا كانوا متعددين كان لهم
الثلث كما تقدم وفي بعض النسخ
بدل هذا البيت **وولد الام له**
اذا انفرد **سدس** جميع المال نصا

قد ورد وهو بمعناه بل اصح
لان فيه التصريح بان ذلك قد
ورد بالنص اي في القرآن العزيز
ولما انهي الكلام علي من يرث السدس
شرع يتكلم علي شي من احوال الجدات
استطرد او اعلم **قد** قبله انه اذا
اجتمع جدات فتارة يكون في درجة
واحدة وتارة يكون بعضهم اقرب من
بعض وعلي كل تقدير فتارة يكون من
جهة واحدة وتارة يكون من جهتين
وقد ذكر حكم النساء ويات بقوله **وان**
نساوي نسب الجدات حيث كن
ثنتين فاكسر من جهة واحدة او من
جهتين **كن كلهن وارثات** بان
لا يكون فيهن جدة محبوبة ولا فاسدة

وهي التي تدلي بذكر بين اثنين كما
قد مت وكما سياتي **فالسدس بينهما**
بالشوية وان ادلت احداهما واحد
هن جهمتين او اكثر وغير هليجة
واحدة علي الارجح عندنا وبه قال
ابو يوسف رحمه الله والتالي وهو
حكى عن ابن سريج رحمه الله تقسيم
السدس بينهما او بينهما بحسب
الجهات لذات الجهتين مثلا ثلثاه
ولذات الجهة ثلثه وهو قول زفر
ومحمد بن الحسن والحسين بن
زياد وجماعة قال الوقي وهو
قياس قول احمد بن حنبل رحمه
الله وقوله **في القسمة العادلة المزية**
وفي بعض النسخ الشرعية يسير

به الي ما روي الحاكم علي شرط الشيخين
انه صلي الله عليه وسلم قضى للجدتين
في الميراث بالسدس وقليل الاكثر
تتبعها عليهما **فان كانت**
احدي الجدتين محجوبة بالاب كما
لو خلف جدة ام ام وجدة لم اب
مع الاب فالسدس للاولي وخدها
والباقي للاب علي الارجح وقيل
لام الام نصف السدس والباقي للاب
لانه الذي حجب امه فترجع قايده
لحجب اليب وهذا عندنا واما عند
الحنابلة فالسدس بينهما ولا يحجب
ام نفسه وعن هذه الجدة المحجوبة
احترزت بقولي انفا بان لا يكون
فيهن جدة محجوبة وانه اعلم

ثم ذكر حكم ما اذا كانت إحدى هاتين
أقرب من الأخرى وهما من جهتين
مقدمة ما اذا كانت القرني من جهة
الأم فقال **وان تكن** الحدة **قرني**
لا تم أي من جهة الأم كام **الأم**
ججت أم أب أي من جهة الأب
بعدي كام أم أب وكام أبي أب
وسد ساسلت أي أخذت وحد
كاملا لأنها أقرب منها ثم ذكر حكم
ما اذا كانت القرني من جهة الأب
فقال **وان تكن** الحدة القرني
بالعكس من الأولى بأن كانت
الأولى القرني من جهة الأب كام أب
والبعدي من جهة الأم كام أم
أم **فالتولان** فيهما مذكوران **في**

كتب **أهل العلم** من الشافعية وغيرهم
منصوصان للامام الشافعي رضي الله
عنه وهما ايضار وايتان عن زيد
ابن ثابت رضي الله عنه احدهما
لا تسقط البعدي من جهة الأم بالقرني
من جهة الأب بل يستتر كان في السد
على الصحيح وبه قال مالك رحمه الله
لأن التي من جهة الأم وإن كانت أبعد
فهي أقوى لكون الأم أصلا في ارث
لجذات فعدل قرب التي من قبل
الأب قوة التي من قبل الأم فاعتدلا
فاستورا والقول الثاني أنها تحجبها
جريا على الأصل من أن القرني
تحجب البعدي وبه قال أبو حنيفة
رحمه الله وهو المقتضى به عند الحنابلة

رحمهم الله **واقف الجبل** اي المعظم من
النساقصة والمالكية **علي التعيين** لهذا
القول الاول ولما كان في عبارة **ت**
السابقة وهي قوله وكن كلهن وارثات
ايما الى ان تن لجدات غير وارثة
وهي المعبر عنها بالفاسدة وهي
التي احتزرت عنها فيما سقت
بقولي صحيحة بينها بقوله **وكل**
من ادلت من الجدات **بغير وارث** كام
ابي الام فان ابا الام غير وارث وغير
عنها بالتي تدلي بذكر بين اثنين
فما لها حظ من الموارث لانها من
ذوي الارحام فلا ترث الا عند من
قال بتوريث ذوي الارحام كما
تقدمت الإشارة الى ذلك في

الكلام

الكلام على الوارثات **فاية** حاصل
القول ان الجدات عندنا على اربعة
اقسام القسم الاول من ادلت بمحض
اناث خلص كام الام وامها نسا
المدليات باناث خلص والقسم
الثاني من ادلت بمحض ذكور كام
الاب وام ابي الاب وام ابي ابي الاب
وهكذا بمحض الذكور والقسم
الثالث من ادلت باناث الى ذكور
كام ام اب وكام ام ام ابي اب وهكذا
وكل جدة كانت من هذه الاقسام
الثلاث فهي وارثة عندنا وعند
الحنفية وهي المعبر عنها بالجددة
الصحيحة والقسم الرابع عكس
الثالث وهي من ادلت بذكور الى

انا ان كان ابى الام هو هي السابقة في
قوله وكل من ادلت بغير وارث
وهي المعبر عنها بالفائدة وهي غير
وارثة الاعلى القول بتوريث ذوي
الارحام كما سبق كما اذا تأملت
ما سبق ظهر لك انه لا يرث من قبل
الام الا جدة واحدة فقط وباني
الجداث الوارثات كلهن من جهة
الاب والكلام في الجداث مما يطول
وقد اتيت منه في شرح الترتيب
بالعجب العجيب والله اعلم كما ذكر
حكم ما اذا كانت احدي الجدتين
اقرب من الاخرى وهما من جهة
واحدة ولو قد منه على البيت
السابق كان انسب فقال **تسقط**

51
الجدة **البعدي** بلجدة **ذات القرني** سواء
كانت من جهة الام كام ام وامها
اتفاقا لانها مدلية بها او كانت من
جهة الاب والبعدي مدلية بالقرني
كام اب وامها اتفاقا ايضا لانها ادلت
بها او كانت من جهة الاب والبعدي
لا تدلي بالقرني كام الاب وام **ابي**
الاب على الاصح المنصوص في زوائد
الروضة ومن صور هذه ما اذا
كانت القرني من جهة ابي الاب كام
الي اب والبعدي من جهة امها
الاب كام ام ام الاب وفيها وجهان
ان حرمها كما قال العلامة **شهاب**
الدين بن الهائم رحمه الله انها تحرم
قال ومستندي في ترجيح ذلك

ما قطع به الاكثرون حتى في المحرر
والمنهاج أن قرئ كل جهة تحت
لعمريها انتهى والوجه الثاني أنها
لا تتجه بابل يستمر كان في السدس
وظاهر كلام الشيخ سراج الدين
البلقيني رحمه الله ترجيح
فلاجل هذا الاختلاف في بعض
صور الجداول **قال في المذهب**
الأولي يعني الانجح المفتي به في بعض
المسائل وأما في بعضها فاتفقا كما
قررت لك في بيان الخلاف في هذه
المسائل باعتبار المجموع لا باعتبار
الجميع وقوله **فقل** أي الناظر
في هذا الكتاب **ليحسبي** أي
يكفيني من ذكر المسائل في أصحاب

الفروض

الفروض أو في الجدات فبما ذكرته
كفاية للمبتدي ولا يقصر عن
افادة المنتهي ومن أراد التبحر في
ذلك فعليه بالكتب المطولة
ومنها كتابنا شرح الترتيب **وقد**
تناهت أي انتهت **قسمة الفروض**
بين مستحقيها وبيان كل منهم
على ما اردناه **من غير اشكال**
أي التباس **ولا غموض** أي حفا
فائدة علم مما تقدم ان أصحاب
الفروض ثلاثة عشر أربعة من
الذكور وهم الزوج والاخ للام والجد
والجد وتسعة من النساء وهن
جميع النساء الا المعتقة والله اعلم
ولما انهي الكلام على الفروض

لاب

ومستحقها شرع في العصبات
فقال **باب التفصيل** مصد
عصب بعصب تفصيلا فهو عاصب
ويجمع العاصب على عصبية ويجمع
العصبية على عصبات ويسمى بالعصب
الواحد وغيره والعصبية لغة قرابة
الرجل لأبيه سموها بها لأنهم عصبوا
به أي احاطوا به وكل ما استدار
حول شيء فقد عصب به ومنه
العصايب أي الهيايد وقيل سموها
بها التقوي بعضهم ببعض من العصب
وهو السد والمنع يقال عصببت
الشيء عصباً شددته والراس بالهما
شددتها ومنه العصا بة لسد الراس
بها وقيل غير ذلك ومدار هذه

المادة

المادة على الشدة والقوة والاحاطة
والعصبية اصطلاحاً ما سياتي في
قوله **وحق أن نشرع في التفصيل**
إلى آخره أي في الأمر به **بكل قول**
موجز مختصر مفيد ليس
بخطأ فكل من **أحرز كل المال** عند
الأفراد من **القربات** جمع قرابة
أي الأقارب أو **الموالي** من المعتقين
وعصبتهم أجمعاً لقوله تعالى وهو
يرثها إن لم يكن لها ولد وغير الأخ
كالأخ أو كان ما **يفضل بقوله**
الفروض الشامل للواحد وما
زاد له أجمعاً لقوله صلى الله عليه
وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما
تبقى فلا ولي رجل ذكر **فإنوا أخو**

المصوبة بالنفس **المفضلة** علي
غيرها من انواع المصوبة وعلي
الفرض كما اخترته في شرح الترتيب
وهذا التعريف للعاصب بالحكم والتعريف
بالحكم وري كما هو معلوم عند
العقلاء واحكام العاصب بنفسه
ثلاثة ذكر منها اثنين وترك الثالث
وهو انه اذا استغرقت الفروض
التركة سقطت الا اخوة الاشقا
في المشتركة والا اخت في الاكدية
وستاتيان وانما ترك المصنف
هذا الثالث للعلم به من الثاني
والعاصب بغيره ومع غيره كالعاصب
بالنفس في هذه الاحكام الا الحكم
الاول ثم بعد تعريف العاصب بهذا

التعريف

التعريف المنتقد شرع في عدهم
وهم خمسة عشر ولما لم يستوف
عدتهم الي بكاف التمثيل فقال
كالاب والجد الي الاب او جد الاب
وجد الجد وان علا **والابن عند**
قربه وهو ولد الصلب **والبعد**
وهو بن الابن وان سفل بمحض
الذكور كما تقدم **والاخ** لا بولين او
لاب لا لام بدليل ما سبق في الفروض
وابن الاخ لا بولين او لاب لا لام بدليل
ما سبق في الجمع علي اربهم من الرجال
والاعمام لا بولين او لاب لا لام بدليل
ما سبق ايضاً وكاعمام الميت اعمام ابيه
واعمام جده وهكذا **والسيد**
المعتق ذي الانعام بالعتق

ذكر اكان او انني **وهكذا ابنوهم**
جميعا اي بنو الاعمام وبنو المعتق
وان نزلوا بمحض الذكور قال الشيخ
بدر الدين سبط المارديني رحمه
الله في شرح الكتاب وفيه نوع
قصور حيث اقتصر على بن المعتق
وسكت عن باقي عصبة المعتبين
بانفسهم انتهى ويمكن الجواب عنه
بانهم دخلوا في قوله سابقا او الموالي
ولم يذكر المص رحمه الله بيت المال
كما لم يذكره سابقا في الاسباب **فايدة**
قال البيضاوي رحمه الله في
تفسير قوله تعالى قلنا اهبطوا منها
جميعا فجميعا حال في اللفظ تأكيد
في المعنى كانه قال اهبطوا انتم

اجمعون

اجمعون وذلك لا يستدعي اجتماعهم
على المبتوط في زمان واحد كقولك
جا واجمعنا انتهى فكذا هنا كان قيل
بنوهم اجمعون ولا يستدعي ان يكون
المراد مجتمعين وهو حال من المضاف
وهو بنوهم والله اعلم وقوله **فكن**
لما ذكره اي من الاحكام **سميعا**
اي سامعا سمع تفهم واذا كان ثم
اعلم انه اذا اجتمع عاصبان فالكثر
فتارة يستويان او يستوون في
الجهة والدرجة والقوة فيستتر كان
او يستتر كون في المال او ما بلغت
الفروض وتارة يختلفون في شيء
من ذلك فيجب بعضهم بعضا وذلك
مبني على قاعدة ذكرها الجعدي

رحمه الله في بيت واحد حيث قال
فبالجهة التقديم ثم بقربه، وبعدهما
التقديم بالقوة اجعلا، وذكر
المص بعضهما بقوله **وما الذي** الدرجة
البعدي وان كان قويا مع الوارث
القريب اذا كانا من جهة واحدة
في الارث من حفظ ولا نصيب
لحجه بالا قرب منه درجة وان
كان ضعيفا كابن اخ لاب وابن بن
اخ شقيق فلا شيء للثاني مع الاول
اجمعا لكونه ابعد منه درجة وان
كان اقوي من الاول كابن وابن بن
وان لم يدل به وكاب وجد وكابن
اخ شقيق وابن ابن اخ لاب او
شقيق فلا شيء للثاني مع الاول في

جميع هذه الصور لبعده **فأشدة**
ما هذه حجازية ولذي البعدي
خيرها مقدما وجاز تقديمه لكونه
جارا ومجرورا ومن حفظ اسمها
مؤخرا وهو مجرور بمن الزائدة لتنصيص
العموم وسوع زيادتها سبق النفي
وكون مجرورها نكرة ولا يخفى ما في
عطف النصيب على الحظ من التاكيد
فانما معني واحد قال القرطبي
في مختصر الصحاح النصيب الحظ
من الشيء والله اعلم **والاخ لام**
واب والعم لام واب وابن الاخ لام
واب وابن العم لام واب **اولي من**
المدلي بشر النسب وهو الاخ
للأب في الأولي والعم للأب في الثانية

وابن الاخ للاب في الثالثة وابن العم
للاب في الرابعة فيجب في جميعها
لانه اقوي منه لا يقال ظاهر عبارته
يقتضي حجب الاخ للام بالاخ الشقيق
فانه يدل بسطر النسب لا بالقول
كلامه في المدي بسطر النسب من
العصبات وهو الاخ للاب واما الاخ
للأم فليس من العصبات **تنبيهان**
الاول قد ذكرت ان ما ذكره المصنف
رحمه الله بعض القاعدة التي ذكرها
الجعبري رحمه الله وغيره واعلم
قبل ايضا ذلك ان جهات العصبية
عندنا سبع البسوة ثم الابوة ثم
الجدودة والاحوة ثم بنو الاخوة
ثم العمومة ثم الولاة ثم بيت المال

إذا علمت ذلك فاذا اجتمع عاصبان
فمن كانت جهة متوجهة فهو مقدم
وان بعد علي من كانت جهته موحقة
فا بن بن بن اخ شقيق او لا ب
مقدم علي العم وذلك معنى قوائم
الجعبري رحمه الله في الجهة التقديم
فان اتحدت جهتهما فالقريب درجة
وان كان ضعيفا مقدم علي البعيد
وان كان قويا كما مثلته انفا وذلك
معنى قول الجعبري رحمه الله ثم
بقربه فان اتحدت درجتهم ايضا
فالقوي وهو ذو القرابتين مقدم
علي الضعيف وهو ذو القرابة
الواحدة كما سبق تمثيله قريبا وذلك
معنى قول الجعبري رحمه الله وبعدهما

التقديم بالقوة اجعلا **التنبيه**
الثاني هذه القاعدة كما هي في
العصبات وقد تالي في اصحاب
الفروض وفي اصحاب الفروض مع
العصبات عليها مع هذه قاعدة
اخرى وهي ان كل من ادلت بواسطة
حجته تلك بواسطة الاولد الام
ينبغي باب المحم والله اعلم ولما
انتهى الكلام على القسم الاول من
العصبة وهو العصبة بنفسه شرع
في القسم الثاني وهو العصبة بغير
فقال **والابن** ومثله بن الابن
والاخ شقيقا كان اولاد **مع الانا**
الواحدة فاكثرا المساويين والمساويين
للمذكر في الدرجة والقوة **بعضها**

55
في الميراث فتكون الانثى منهم مع
الذكر المساوي لها عصبة بالفير
والعصبة بغيره اربعة البنات
وبنت الابن والاخت الشقيقة
والاخت للاب كل واحدة منهم مع
اخيهما وتزيد بنت الابن عليهن بانه
يعصها بن بن في درجتها مطلقا
ويعصها ابن ابن انزل منها اذالم
يكن لها شيء في الثلثين وتزيد
الاخت شقيقة كانت اولاد بانه
يعصها الجد كما سيأتي في باب الجد
والاخوة الامثلة بنت فاكثرا مع
ابن فاكثرا المال بينهما او بينهما للذكر
مثل حظ الانثيين ومثل ذلك
بنت ابن مع ابن ابن سواء كان اخاه

او ابن عمها واخت شقيقة مع اخ
شقيق واخت لاب مع اخ لاب
فاكثر في الجميع بنت وبنت ابن
وابن ابن في درجاتها سوا كان اخا
ها او ابن عمها للبنت النصف وبنت
الابن مع الابن الباقي للذكر مثل حظ
الانثيين بنت ابن وابن ابن ابن
انزل عنهما اليها النصف والباقي له
فلا يعصها الاستغناء بها بغير رضا بنت
وبنت ابن فاكثر وابن ابن ابن
للبنات النصف ولبنات الابن فاكثر
السدس تكملة الثلثين والباقي
لابن ابن الابن النازل فلا يعصها
لما ر بنت ابن وابن ابن ابن
لها الثلثان والباقي له لما ر بنت

وبنت

وبنت ابن وبنت ابن ابن وابن
ابن ابن ابن نازل للبنات النصف
ولبنات الابن السدس تكملة الثلثين
والباقي لبنت بن الابن مع ابن ابن
ابن الابن المذكور للذكر مثل حظ
الانثيين وقس على ذلك اخت
شقيقة اولاب مع جد فالmaal
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين
كما سيأتي ذلك في باب الجد والاحوة
والاصول في ذلك كله قوله تعالى
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ
الانثيين وان كانوا اخوة رجالا
ونسافا للذكر مثل حظ الانثيين
وقياس اولاد الابن على اولاد الصلب
مع ما سيأتي في باب الجد والاحوة

ان شاء الله تعالى ولما انهي الكلام
على القسم الثاني من العصبية
شرع في القسم الثالث وهو العصبية
مع غيرة وهوانان فقال **والاخوات**
الشقيقات اولاد والمراد الواحدة
فالكثير **ان تكن** اي توجد **بنات**
واحدة او اكثر او بنات بن كذلك
من اي الاخوات **معهن** اي
البنات **معصيات** بفتح الصاد
وهذا معني قول الغرضية
الاخوات مع البنات عصيات وا
لاصل في ذلك قول بن مسعود
رضي الله عنه السابق في باب
السدس حيث قال **وباتي** فللا
وهذا بشرط ان لا يكون مع الاخت

اخوها

اخوها فان كان معها اخوها فهي
عصبية بالغير لا مع الغير **تمت**
حيث صارت الاخت الشقيقة
عصبية مع الغير صارت كالاخ الشقيق
فتحجب الاخوة للاب ذكورا كانوا
او اناثا ومن بعد هم من العصبيات
وحيث صارت الاخت للاب عصبية
مع الغير صارت كالاخ للاب فتحجب
بني الاخوة ومن بعد هم من العصبيات
والله اعلم ولما فهم مما سبق ان جميع
الذكور عصبيات الا الزوج والاخ
للأم وان جميع النساء صاحبات
فرض الا المقتقة صرح بذلك في
النسابة قوله **وليس في النساء** كلهن
طرا بفتح الطاء اي قطعاً وبضمها

اي جميعها **عصبة** بنفسها **الا**
الانثى التي منت اي انتمت **بعق**
الرقية الرقيقة من ذكر او انثى
 فهي عصبة للعقيق ولمن انتمى
 اليه بنسب او ولا على تقصير
 مذكور في الواسياني بعضه ان ساء
 الله تعالى **تتمات الاولى**
 ابن كل اخ لغير ام كابيه الا في مسا
 لا يرثون الام من الثلث الي
 السدس ولا يعصبون اخواتهم
 ولا يرثون مع الجد بخلاف اباهم
 وابن الشقيق يسقط في المشرقة
 وبالاخ للاب وبالاخت شقيقة
 كانت اولاد اذا صارت عصبة
 مع الغير ولا يحجب الاخ للاب بخلاف

ابيه وابن الاخ للاب يسقط بابن
 الشقيق وبالاخت للاب اذا
 صارت عصبة مع الغير ولا يحجب
 ابن الشقيق بخلاف ابيه والله
 اعلم **الثانية** الورثة اربعة اقسا
 قسم يرث بالفرض وحده من
 الجهة التي سمي لها وهو سبعة الام
 وولداها والجدتان والزوجان
 وقسم يرث بالتقصير وحده
 كذلك وهم جميع العصبة بالنفس
 غير الاب والجد وقسم يرث
 بالفرض مرة وبالتقصير اخري
 ولا يحجب بينهما وهن ذوات
 النصف والثلاثين كما سلف وقسم
 يرث بالفرض مرة وبالتقصير

اخرى وجميع بينهما وهو الاب
والجد فان كلاهما يرث السدس
مع ابن ابن وابن وحيد بقي بعد
الفروض قد رالسدس او ذوات
السدس او لم يبق شيء ويرث
بالنصيب اذا خلا عن الفرع
الوارث او ابن من ذكر او انثى وجمع
بين الفرض والنصيب اذا كان
بعد انثى من الفروع وفضل
بعد الفروض اكثر من السدس
وسبقت الاشارة لذلك والله اعلم
الثالثة قد يجتمع في الشخص
جهتان نصيب كابن هو ابن ابن
عم وكاخ هو محقق فيرث باقواهما
والاقوي معلوم من القاعدة

السابقين في العصبات وقد يجتمع
في الشخص جهتان فرض ولا يكون
ذلك الا في نكاح المجوسي وفي وطى
الشبهة فيرث باقواهما لا بهما على الاصح
والقوة بأحد امور ثلاثة الاول
ان يحجب احدهما الاخرى كبنت
هي اخت من ام كان يطامجوسي امه
فتلد بنتا لم يموت عنها وترث
بالبنية الثانية ان يكون احدهما
لا يحجب كام او بنت هي اخت من
اب كان يطامجوسي بنته فتلد
بنتا لم يموت الصغرى عن الكبرى
فتلد بها بالامومة او عكسه فتلد بها
بالبنية الثالثة ان يكون احدهما
اقل حجابا كجدة ام ام هي اخت من

اب كان يطامجوسي بنته فتلد
بنتا ثم يطا الثانية فتلد بنتا
ثم تموت السفلى عن العليا بقدر
موت الوسطى والاب فترثها بالجد ^{ودة}
دون الاختية فالو كانت الجرمة
القوية محبوبة ورثت بالضعيفة
كان تموت السفلى في المثال
الاخير عن الوسطى والعليا فترث
العليا بالاختية والوسطى بالا
مومة وقد يجتمع في الشخص
جرمتا فرض وتعصيب كائن عم
هواخ لام او زوج فترث بهما حيث
امكن واسد اعلم ولما اتي الكلام على
العصبات اردف ذلك باب
الحجب مع ان بعضه قد سبق في

العصبات

العصبات فقال **باب الحجب**
وهو لغة المنع واصطلاحا منع
من قام به سبب الارث بالكلية
او من افر حظيه وهو قسمات
حجب بالا وصاف وهي الموانع
السابقة وحجب بالاشخاص
وهو المراد عند الاطلاق وهو
المقصود بالترجمة وهو قسمان
حجب نقصان وهو سبعة انواع
ذكرتها في شرح الترتيب منها
الانتقال من فرض الى فرض اقل منه
بحجب الزوج من نصف الى ربع
ويعلم اكثرها مما سبق ومما ساق
للمتأمل وحجب حرمان وقد
سبق بعضه في العصبات وذكر

هنا شيئا منه مقدم ما يجب الاصول
به فقال **والجد محجوب عن الميراث**
بالاب لانه ادلي به وقوله **في احواله**
اي الاب والجد **الثلاث** يشتر به
الي الاحوال الثلاثة التي ذكرتها
من الارث بالفرض او بالتعصيب
او بهما **وتسقط الجدات من**
كل جهة اي من جهة الام او من
جهة الاب **بالام** اما التي من
جهة الام فلا دلالة لها واما التي
من جهة الاب فليكون الام اقرب
من يرث بالامومة **فافهمه** اي ما
ذكرته لك **وقس ما يشبهه**
فيجب كل جد قريب كل جد ابعد
منه لا دلايه به ويحجب الجدات

بعضهن

بعضهن بعضا على التفصيل السابق
ويحجب كل من الاب والجد الحدة
التي تدلي به دون غيرها **وهكذا**
يسقط **ابن الابن** وبنت الابن
بالابن وكذا اكل ابن ابن وبنت
ابن نازلين بابن ابن اقرب **فلا**
تبغ اي تطلب عن هذا الحكم
الصحيح المجمع عليه **معدلا** اي
ميلا الى حكم باطل بان تورث ابن
ابن مع ابن **وتسقط الاخوة**
سوا كانوا اشقا اولاد اولام وسوا
كانوا ذكورا واناثا او خناثا **بالبنين**
والمراد الواحد فاكثركما هو معلوم
وسيصرح به في بني الابن **وبالاب**
الادني دون الاعلى وهو الجد

كمار وينا ذلك في معنى ما ورد
في القرآن العزيز فان الكلاله
ولد او لا ولد ابن وكمار وينا ما يودي
الى ذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في قوله فما لقي فهو لا ولي
رجل ذكر ولا شك ان كلام من الابن
والاب وكذا ابن الابن اولى من الاب
خوة او كمار وينا ذلك عن الفقهاء
والفرضيين وغيرهم فانه مجمع عليه
ولما كان الابن حقيقة خاصا
بابن الصلب وكان ابن الابن في
حجب الاخوة اجماعا صرح بذلك
بقوله **ابني البنتين كيف كانوا**
على اي حاله كانوا من قرب او بعد
ولما كان من المعلوم انه ليس المراد

بيني

بيني البنتين وكذا اب البنتين في حجب
الاخوة الجمع بل الواحد والجماعة
في ذلك سواء صرح بذلك بقوله
سيان اي سواء فيه اي الحكم
المذكور وهو حجب الاخوة بهم
الجمع الصادق بآتين فما زاد **والوحد** **ان**
جمع واحد فلا تظن الجمع شرطا
ولما كان الاخوة للام يحسبون بمن
يجب به الاشقاوزيادة على ذلك
صرح بالزائد بقوله **ويفضل بن**
الام وكذلك بنت الام وهما الاخ
والاخت للام **بالاستقاط** اي
الحجب **بالجد** فافهمه اي ذلك
فهما صحيحا **على احتياط** يعني
لا على شك وتردد **وبالبتات**

الواحدة فالكثير وبنات الابن
كذلك كما صرح به بقوله **جمعا**
وَوَحْدًا انا من البنات وبنات
الابن **فصل في زدي** من هذا العلم
المتفق عليه ومن غيره فتلخص ان
الاخوة للام يحبون بستة
بالابن وابن الابن والبنات وبنات
الابن والاب والجدا جماعا لاية
الكلاية الاولى لان الكلاية من
لم يخلف ولدا ولا والدًا وقيل فيها
غير ذلك مما ذكرته في شرح الترتيب
لكن خص من الكلاية الام والجدة
فلا يحبان ولد الام بالاجماع
ثم بنات الابن الواحدة فالكثير
يسقطن متى حاز البنات

الثلاثين

الثلاثين يا فتى المفهوم قول ابن
مسعود رضي الله عنه السابق في
بنات وبنات ابن واخت حيث
قال وبنات الابن السدس تكملة
الثلاثين واخبر ان ذلك بقضا النبي
صلى الله عليه وسلم والفتي في الاصل
الشاب او السخي **الا اذا عصبهن**
الذكر من ولد الابن وهو القريب
المبارك سواء كان في درجة بنت
الابن او انزل منها لا احتياجا اليها اليه
على ما ذكرنا اي الفرضيون وقد
نته في باب التقصيب خلافا
لابن مسعود رضي الله عنه حيث
جعل الفاضل بعد فرض البنات
لذكر خاصة واسقط بنات الابن

تمت ما قلناه في بنت الابن
 مع بنتي الصليب بحري في كل من
 بنت ابن نازلة مع فخر يستغرق
 الثلثين من بنات الابن العاليات
 كبنت ابن ابن مع بنتي ابن وكبنت
 وبنت ابن وبنت ابن ابن وكبنت
 ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن
 ابن ابن فلاحى للنازلة في الصور
 الثلاث الا اذا كان معها في درجتها
 او اسفل منها ابن ابن فيعصبها كما
 سبقت الاشارة اليه والله اعلم
ومثلهن اي وحمل البنات الاخوات
اللاتي يدلين بالقرب من الجهات
 اي جهات الاب والام وهن الاخوات
 السقيقات اذا اخذن قرصهن

وايضا وهو الثلثان بان كن ثنتين
 او اكثر **استقطن اولاد الاب** وهن
 الاخوات للاب سواء الواحدة والاكتر
 وقوله **البواكيا** ايماة الى انهن لم
 يحصل لهن الا البكا على الميت فقط
وان يكن اخ لهن اي وان يكن مع
 الاخوات للاب اخ لاب **حاضرا**
 معهن **عصبهن** واقتسما واقتسما
 الباقي بعد الغرض للذكر مثل حظ
 الانثيين خلافا لابن مسعود رضي
 الله عنه حيث جعل الباقي للاخ للاب
 دون الاخت للاب وقوله **باطنا**
وظاهرا فيه ايماة الى ان ذلك
 حكم بالحق لنفوذ ظاهر او باطنا
 ولما كانت الاخوات للاب لسن

كبنات الابن في جميع الاحكام لان
 بنت الابن يعصها من هو انزل
 منها اذ لم يكن لها في الثلثين شيء
 ولا ذلك الاخت للاب فانه لا يعصها
 الا الاخ للاب فقط فلا يعصها ابن
 الاخ وان احتاجت اليه صرح بذلك
 في ضمن حكم عام فقال **وليس ابن**
الاخ وابنه وان نزل سوا كان سقيفا
 او لاب **بالمعصب من مثله** من بنات
 الاخ لانهن من ذوي الارحام **اوقوة**
في النسب من بنات الاخ او من
 الاخوات المحتاجات اليه لانه لما
 لم يعصب من في درجته لم يعصب
 من فوقه بالا **ولي** **فالعلة**
 القريب المبارك هو من لولاه سقطت

الانثى

الانثى التي يعصها سوا كان اخاها
 مطلقا او ابن عمها او انزل منها في
 اولاد الابن ولما القريب المسوم فهو
 الذي لولاه لورثت ولا يكون ذلك
 الامساويا لاني من اخ مطلقا
 او ابن عم لبنت الابن وله صورها
 زوج وام واب وبنت وبنت ابن
 فلزوج الربيع واللام السدس وللاب
 السدس وللبنت النصف ولبنت
 الابن السدس فتقول المسئلة الخمسة
 عشر فلو كان معهم ابن ابن سقط
 وسقطت معه بنت الابن لا ستفارق
 الفروض وتكون اذ ذاك عارية
 لثلاثة عشر فلولاه لورثت كما بينا
 فهو اخ مسوم عليها والله اعلم

فصل ثمانية المحجوب

بالوصف وجوده كالعدم فلا يحجب
أحدنا حرمانا ولا نقصانا والمحجوب
بالشخص لا يحجب أحدنا حرمانا
وقد يحجب نقصانا وذلك في
مسائل ذكرتها في شرح الترتيب منها
أم وأب وأخوة كيف كانوا في إلام
السدس والباقي للأب وللشيء
للأخوة لجمعهم بالأب وأبده أعلم
فصل ثالثة المحجوب

بالوصف يتأخر حوله على جميع
الورثة والمحجوب بالشخص نقصانا
كذلك وأما المحجوب بالشخص
حرمانا فلا يدخل على ستة وهم
الأب والأم والأبن والبنت والزوج

والزوجة وضابطهم كل من ادعى
للميت بنفسه غير المعتقد والمعتقة
وأبده أعلم ولما الذي الكلام على العصبية
والمحجوب وكان من أحكام العاصب
وإن لم يصرح به لكونه معلوما
أنه إذا استغرقت الفروض التركة
تسقط إلا لأخت الغير إلام في
الأكدرية وإلا لأخوة الأشقاء في
المشتركة كما أمرت إلى ذلك في
باب التعصيب وكانت الأكدرية
ستأتي في باب الجد والأخوة ذكر
هنا المشتركة وعقد لها بابا فقال
باب المشتركة بفتح التاء
كما ضبطها بن الصلاح والنووي
رحمهما الله تعالى أي المشترك فيها

ويكرها علي نسبة التشرية اليها
 مجازا كما ضبطها بن بونس وحكي
 الشيخ ابو احمد المشتركة بتاء
 بعد الشين وتسمى بالجمارية وبالجمية
 وبالجمية كما سياتي وزعم بعضهم انها
 تسمى بالمنبرية لان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه سئل عنها وهو علي
 المنبر قال بن الهايم رحمه الله وفيه
 نظير **وان تجد زوجا واسا او**
جدة ورثا اي الام والزوجة اولجدة
 فورث الزوج النصف والام والجد
 السدس **واحدة للام** اثنين فاكثر
حازوا الثلث واخوة ايضا لام
واب اي اسقا ذكر فاكثر ولو كان
معها انثى او اناث وقد استغرقوا

اي المذكورون غير الاشقاء **المال**
بقرض النصب جمع نصيب فاما
 لمسئلة اصلها ستة للزوج النصف
 ثلاثة للام والجدة السدس واحد
 للاخوة للام الثلث اثنان ومجموع
 الانصبا ستة فلم يبق للعصبة
 الشقيق شي فكان مقتضي الحكم
 السابق ان يسقط لاستقرار
 الفروض وذلك هو الذي قضى به
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولا
 وهو من ذهب الامام ابي حنيفة
 والامام احمد بن حنبل رحمه الله
 وهو واحد قولين عندنا واخدي
 الروايتين عن زيد رضي الله عنه
 ثم وقعت لعمري بن الخطاب رضي

الله عنه فاراد ان يقضى بذلك
فقال له زيد بن ثابت هبوا اباهم
كان حمارا فما زادهم الاب الا قريبا
وقيل قابل ذلك احد الورثة
وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي
الله عنه هب ان ابانا كان حجرا
ملقى في اليم فلذا سميت بما تقدم
فلما قيل له ذلك قضى بالتشديد
بين الاخوة للام والاخوة الاشقا
كانهم كلهم اولاد ام بعد ان كانت
اسقطهم في العام الاول فقيل
له في ذلك فقال ذلك علي ما
قضينا وهذا ما يقضى ووافق
علي ذلك جماعة من الصحابة
منهم زيد بن ثابت رضي الله عنه

في شهر الربيعين عنه وذهب
اليه الامام مالك رحمه الله وهو
المذهب المشهور عن الامام الشافعي
رحمه الله الذي قطع به الاصحاب
رحمهم الله وهو الذي ذكره المصنف
رحمه الله بلفظ موافق لما قيل لعمر
ابن الخطاب رضي الله عنه بقوله
واجعلهم اي الاخوة الاشقا والـ
خوة للام **كلهم** اخوة لام **واجعل**
اباهم حجرا اي الحجر ملقى في اليم
اي البحر حتى كان الجميع اخوة
لام بالنسبة لقسمته الثلث بينهم
فقط لامن كل الوجوه كما قال
واقسم على الاخوة الجميع الاشقا
والذي لام فقط **ثلث التركة**

بينهم بالسوية فلو كان مع الاشقا فيها
انني اخذت كواحد من الذكور **هذه**
المسئلة المشتركة المشهورة من زمن
الصحابه رضي الله عنهم الى هذا الوقت
ولا بد في تسميتها والحكم فيها بما ذكر من
هذه الاركان الاربعة وهي زوج وذر
سدس من ام او جدة واثنان فاكث
من اولاد الام وعصبة شقيق ومحرر
اركانها وتوجب كل من المذهبين والمعا
ياة بها مذكور في المطولات ومنها كتابنا
شرح الترتيب **تتبع** انما قلت
بالنسبة للثلاث بينهم فقط ليلا يرد
ما كان معهم اخت او اخوات لاب
فانهم يسقطون بالعصبة الشقيق
ولا يفرض للاخت للاب النصف وتقول

لثمة

لثمة او للاخوات للاب الثلثان و
تقول لعسرة كما تؤولهم بعضهم وهو توه
باطل والله اعلم **ثم** شرع المص رحمه
الله في شيء من احكام الجدة والاخت
وفابوعده السابق فقال **باب**
الجدة والاخت اي من الابوين او من
الاب فقط سواء كان احد الصنفين
منهما منفردا عن الاخر او كانا مجتمعين
والمراد الواحد فاكث من الذكور او من
الاناث او منهما والمراد اي حكمهم
وحكمهم معه لما حكمه منفردا عنهم
وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم واعلم
ان الجدة والاخت لم يرد فيهم شيء لامن
الكتاب ولا من السنة وانما ثبت حكمهم
باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم

فذهب الامام ابي بكر الصديق وابن
عباس رضي الله عنهما وجماعة من
الصحابة والتابعين رضي الله عنهم
ومن تبعهم كابي حنيفة والمزني وابن
سريج وابن اللبان وغيرهم رحمهم الله
ان الجدل كلاب فيح الاخوة مطلقا وهذا
هو المفتي به عند الحنفية ومذهب
علي بن ابي طالب رضي الله عنه وزيد
ابن ثابت وابن مسعود رضي الله عنهما
انهم يرون معه على تفصيل وخلاف
ذكرته في شرح الترتيب مع ذكر الادلة
والاجوبة لكل من الفريقين ومذهب
الامام زيد رضي الله عنه هو مذهب
الاخوة الثلاثة مالك والشافعي واحمد
ابن حنبل رضي الله عنهم ووافقهم

محمد وابو يوسف والجمهور رحمهم الله
وهو ما ذكره المصنف رحمه الله حيث قال
ونبتدي الان بما اردنا اي اراده
في الجدل والاخوة لامن الام فقط
اذ وعدنا في باب الفروض حيث
قال وحكمه وحكمهم سيأتي **فالق**
نحو ما قول السمعاء واسمع سماع
تفهم واذعان **واجمع** في ذهني
حواشي اي اطراف **الكلمات** جمع
كلمة وهو القول المفرد **جمعها** مصدر
والمراد انك تصغي لما يورده من
العبارات في الجدل والاخوة وجمع
اول الكلام واخره وتفصيله واجما
له وفهمك بذلك اهتماما زائدا عني
ان تظفر ببعض المراد وانما قدم

هذه الكلام لان باب المجد والاخوة
خطر صعب المرام فلذا كان السلف
الصالح يتوقون الكلام فيه جافعين
علي رضي الله عنه من سره ان يقتحم
جرايمهم فليقتض بين المجد والاخوة
وعن ابن مسعود رضي الله عنه
سلونا عن عظيم واتركونا من المجد
لا حياة الله ولا لبياه وورد عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه انه لما طعنه
ابو لولة وحضرته الوفاة قال
احفظوا عني ثلاثة اشيا لا اقول في
المجد شيئا ولا اقول في الكلاية شيئا
ولا اولي عليكم احدا اذا اقرر ذلك
فلنرجع الي كلام المؤلف رحمه الله بقوله
واعلم بان المجد اي مع الاخوة **دو**

اي

اي صاحب **احوال** باعتبار **اربع**
فبا اعتبار اهل الفرض معهم وجودا
وعدمه حالان وباعتبار ماله من
المقاسمة والثلث وغيرها خمسة
احوال وباعتبار ما يتصور في تلك
الاحوال الخمسة عشر احوال وباعتبار
انفراد احد الصنفين معه واجتماعهما
معه اربعة احوال **انبيك** اي اخبرك
عنهم اي عن تلك الاحوال امثالا
تصحيحا واما ضمنا من تفاريع الكلام
على التوالي اي ولا يحسب الحاجة
بقاسم الاخوة اي في تلك
الاحوال والمراد ان المقاسمة في
اعداد تلك الاحوال ومن جملة
والمقاسمة المشهورة لمذكورة **اذالم**

بعد المقسم عليه بالآذي أي بالضرر
 الحاصل بالنقص عما سيذكره سواء
 كان معهم صاحب فرض أم لا وبيان
 ذلك أنه إما أن لا يكون مع الجدة
 والاختوة صاحب فرض وإما أن
 يكون فإن لم يكن معهم صاحب فرض
 فله خير الأمرين من المقاسمة ومن
 تلك جميع المال **فتارة ياخذ تلك**
كاملا إن كان بالقسمة عنه أي
 عن الثلث **فإن** وذلك في صور
 غير منحصرة منها جد وأخوان
 وأخت فإن لم يكن نازلا عنه بان
 كانت المقاسمة احظ وذلك في
 خمس صور ضابطها أن تكون الاختوة
 أقل من مثليه وهي جد وأخ جد

واخت

واخت جد واختان جد وثلاث
 اخوات جد وأخ وأخت أو كانت
 المقاسمة والثلث شيان وذلك في
 ثلاث صور وهي جد وأخوان جد
 وأخ واختان جد وأربع اخوات
 فإنه يقاسم الاختوة إذا كان كما علم من
 كلامه السابق فقطاهر كلامه اختيار
 التعبير بالمقاسمة حيث استوي
 الأمران وهذه الأحاد أقوال ثلاثة
 ذكرتها في شرح الترتيب وهذه الكلمة
أن لم يكن ثم أي هناك مع الجد
 والاختوة **دوسهام** أي صاحب
 فروض من الزوجين والام والجد
 بين والبنات وبنات الابن **فاقتنع**
بأيضا أي لك الأحكام **عن استغناء**

ي

اي طلب الفهم مني بطلب زيادة،
الانضاح فاني قد اوضحتها ايضا
المحتاج اليه وسياي معني القناعة
وشي مما ورد فيها **تنبيه** ملاذره
من المقاسمة والتلك حالان من
الاحوال الخمسة التي اسرت اليها
اول الباب يبقى ثلاثة مستذكر فيما
اذا كان معهم صاحب فرض ورجح
الحالان كما تقدم الى ثلاثة احوال
من عشرة وهي تعيين المقاسمة وتعين
الملك واستواء الامر بين سبعة
ستاتي ان شاء الله تعالى فيما اذا
كان معهم صاحب فرض والله اعلم
اذا تقرر ذلك فقد ذكر حكم ما اذا
كان معهم صاحب فرض في ثلاثة

احوال وهي المقاسمة وتلك الباقي
وسدس جميع المال وهي تكملة الاحوال
الخمس بقوله **وتارة ياخذ تلك**
الباقي بعد دوي اي اصحاب
الفروض جمع فرض وتقدم تعريفه
في باب الفروض وتقدم من يرث
معه بالفرض انفا **والارزاق** جمع
رزق وهو ما ينفع ولو محررا عند اهل
السنة والمراد رزق مخصوص وهو
الارث بالفرض ايضه فهذا احوال
الاول والثاني هو المقاسمة وهو
معلوم مما ذكره بقوله **هذا اذا كانت**
المقاسمة تنقصه عن ذاك اي
عن تلك الباقي **بالمزاحمة** في
القسم لكثرة الاخوة فان لم تنقصه

المقاسمة لكونها احظ من ثلث
الباقى ومن سدس الجميع ففى احظ
له او مساوية لهما او لا حد هما فهو له
ايض على ما تقتضيه عبارتنا
ولا حقا من معنى قوله ذاكر الحال
الثالث **وتارة ياخذ سدس المال**
وليس عنه اسما لا حقيقة بحال
من الاحوال فان كانت المقاسمة
او تلك الباقي ينقص فهما عن السدس
فالسدس له فان ساوت ثلث
الباقى فكذلك فعلم مما قرره في كلامه
سبعة احوال وهى اما ان يتعين له
ثلث الباقي في نحو ام وجد وخمسة
اخوة واما ان يتعين له المقاسمة
في نحو زوج وجد واخ واما ان

يتعين

٧٤
يتعين له السدس في نحو زوج وام
وجد واخوين واما ان يستوي
له المقاسمة وتلك الباقي في نحو
ام وجد واخوين واما ان يستوي
له المقاسمة والسدس في نحو زوج
وجد وجد واخ واما ان يستوي
له السدس وتلك الباقي في نحو
زوج وجد وثلاثة اخوة واما ان
تستوي له الامور الثلاثة في نحو زوج
وجد واخوين فهذه الاحوال
السبعة مع ذي الفروض تمت بها
الاحوال المشرقة وحيث استوي
الامران او الامور الثلاثة فياين
في التعبير الاقوال الثلاثة التي
سبقنا الاشارة اليها **فاربعة**

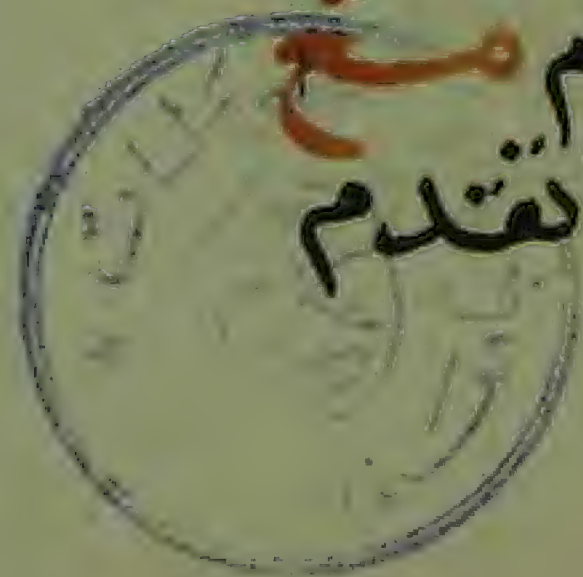
هذا كله حيث بقي بعد الفروض
 أكثر من السدس فإن بقي قدر السدس
 كبنيتين وام وجدوا أخوة أو دون
 السدس كنزوح وبنيتين وحيد
 وأخوة أو لم يبق شيء كبنيتين وجد
 ونزوح وام وأخوة فللمجد السدس
 وثقال أو يزداد في العول أن احتيج
 لذلك وتسقط الأخوة إلا الأخت
 في الأكرية وسنأتي وحيث أخذ
 سدسا عايلا كله أو بعضه فالسدس
 إذا كان يكون اسمها حقيقة كما أشرت
 إلى ذلك أنفا والله أعلم **وهو أي للمجد**
مع الإناث من الأخوة عند
القسم أي المقاسمة بينه وبينهن
مثل أخ فيما ذكر بقوله **في سهمه**

من كونه مثل حظ الانثيين **والحكم**
 من كون الأخت تصير معه عصبية
 بالغير كما أشرت إلى ذلك سابقا في
 باب التعصيب لا في جميع الأحكام
 فلذا قال **الأم مع الأم فلا يحجبها**
 بانضمامه إلى الأخت لأنه ليس بأخ
بل تلك المال لها أي الأم يصح لها
 كاملا لأنه ليس معها عدد من الأخوة
 ففي زوجة وام وجد وأخت للزوجة
 الربع وللأم الثلث كاملا والباقي بين
 المجد والأخت مقاسمة له مثل ما رأينا
 وفي المسئلة المسماة بالخرق والخرق
 أقوال الصحابة رضي الله عنهم فيها
 أولان الأقوال خرقا بكثرتها وهي
 أم وجد وأخت للام الثلث والباقي

بين الجد والاخت اثنان مثلا
ما لها فاضلها ثلاثة وتصح من تسعة
للأم ثلاثة وللجد أربعة وللأخت
اثنان وهذا مذهب الإمام زيد
ابن ثابت رضي الله عنه وهو مذهب
الجماعة الثلاثة رحمهم الله **وامسا**
مذهب الإمام أبي بكر الصديق رضي
الله عنه وللأم الثلث والباقي للجد
والأخت وهو مذهب الإمام
أبي حنيفة رحمه الله وفيها أقوال
كثيرة ذكرتها مع القائلين وهي عشرة
وما يتفرع عليها في شرح الترتيب
واتيت فيه بالعجب العجيب وجميع
ما ذكره من أول الباب إلى هنا هو
فيما إذا كان مع أحد الصنفين

سوا

سوا كان معهم صاحب قرض أم لا
ثم ذكر ما إذا اجتمع معه الصنفان
سوا كان معهم صاحب قرض أيضا
أم لا وهو باب المعادة وفيه تنتم
الأحوال الأربعة المسار إليها سابقا
فقال **والحسب بني الأب** فقط
وهم الأخوة للأب مع الأخوة للأب
لذي أي عند **الأعداد** أي عدد
الأخوة للأب والأخوة للأب في
المقاسمة على الجد لينقض بسبب
ذلك نصيبه وذلك في ثمان وستين
مسألة ذكرتها في شرح الترتيب
والقارضية **وارفض** أي الركن **بني**
الأم فقط وهم الأخوة للأم مع
الأجداد لجهنم بالجد كما تقدم



في باب المحب وانما اعاده ههنا
استطرد اذا اولتكملة البيت وليس
من هذا الباب **واحكم على الاخوة**
الاشقاء وللاب اي احكم بينهم **بعد**
العد المذكور **حكيمك** اي مثل
حكيمك **فيهم عند فقد الجدة** وذلك
انه اذا كان في الاشقاء ذكر فلا شيء
للاخوة وللاب كجد واخل وشقيق
واخ لاب فالاخ الشقيق بعد الاخ
لللاب على الجدة فيستوي للجدة اذا
المقاسمة والتكث فاذا اخذ الجدة
حظه وهو تلك المال بقى الثلثان
فياخذهما الاخ الشقيق ولا شيء
للاخ لللاب وكزوجة وجد واخل
شقيق واخل لاب فللزوجة الربع

وبعد

وبعد الاخ الشقيق الاخ للاب على
الجدة فياخذ اربعة تلك الباقي لاستوا
مع المقاسمة وهو ربع اربعة يبقى نصف
المال ياخذ الشقيق ولا شيء للاخ
لللاب وان لم يكن في الاشقاء ذكر
فان كانت شقيقتان فلهما الي
الثلثين ولو فضل شيء لكان للاخوة
لللاب لكن لا يبقى بعد الثلثين وحصه
الجدة والغرض ان كان شيء فلا شيء
للاخوة لللاب مع الشقيقتين
فوجد وشقيقتين واخل لاب يستوي
للجدة المقاسمة والتكث فله ثلث
المال والباقي للشقيقتين لاز ثلثان
ولا شيء للاخ لللاب وان كانت شقيقة
واحدة فلهما الي النصف فان بقي

بعد حصّة الفرض والمجدان كان
نصف المال أو اقل فهو للاخت
الشقيقة ولا شيء للاخوة للاب
كزوجة وجد وشقيقة واخوين
لاب فللزوجة الربع والاحظ للمجد
تلك الباقي فيبقى بعد الربع وتلك
الباقي نصف المال فتستبد به
الشقيقة ولا شيء للاخوين للاب
وكزوج وجد واخت شقيقة واخوين
لاب فللزوجة نصف ثلاثة وللمجد
السدس أو تلك الباقي سهم من
سنة ويبقى اثنان من ستة هما
اقل من نصف المال فهما للشقيقة
ولا شيء للاخوين للاب وان بقي بعد
حصّة الفرض والمجدان كان

الكر

أكثر من نصف المال كان للشقيقة
النصف والباقي للاخوة للاب وذ
لك في ست صور على ما ذكرت في
شرح الترتيب او ثمانية صور على
ما ذكرت في شرح الفارضية تبعاً
لابن الهائم رحمه الله وذكرت في
شرح الترتيب ايضاً الخلاف في أن
النصف الذي تأخذه هل هو بالفرض
ص أو بالتعصيب فمن الصور الذي
يبقى فيها الولد الاب الزيديات الاربع
وهي العشرية وهي جد وشقيقة
واخ لاب والعشرينية وهي جد
وشقيقة واختان لاب ومختصر
زيد وهي ام وجد وشقيقة واخ
واخت لاب وتسعينية زيد وهي

ام وجد وشقيقة واخوان واخت
لاب ولمت كان من الاحكام السابقة
في الجدة انه حيث يقع بعد الفروض
قد زالت لست تسد من اخذه الجدة
وسقطت الاخوة الا الاخت في
الاكدرية ومنها انه لا يفرض للاخت
مع الجد في غير مسائل المعادة على
نزاع فيها الا الاخت في الاكدرية
وكان من احكام العاصب انه اذا
استقرت الفروض التركة سقط
العاصب الا الاخت في الاكدرية
اعقب باب الجد والاخوة ببيانها
بقوله **والاخت** شقيقة كانت
اولا ب **لا فرض مع الجد لها** في غير
مسائل المعادة **في ما عدا مسيلة**

كلها

كلها زوج وام وهما اي الزوج والا
تمامها مع الجد والاخت او وهما
اي الجد والاخت تمامها مع الزوج
والام فاركانها اربعة زوج وام وجد
واخت شقيقة اولاب **فا علم خبير**
امنة علامتها اي عالمها واتي بصيغة
المبالغة لمزيد الاهتمام بالعلم وفضل
العلم لم يشهور وتقدم شي مما
يدل على فضل العالم والعلماء في شرح
المقدمة ومما ورد في فضل العلماء
قول النبي صلى الله عليه وسلم فضل
العالم على العابد كفضلي على ادناكم
ان الله وملائكته واهل السموات
والارضين حتى النملة في جحرها
وحتى الحوت في الماء ليصنوا

على علم الناس الخير رواه الترمذي
وقال حسن صحيح غريب
والطبراني عن أبي امامة رضي الله
عنه **تعريف** هذه المسئلة **باصح**
بالترخيم بالكسر على لغة من ينتظر
وبالضم على لغة من لا ينتظر أي
صاحب **بالأكدرية** لا وجه كثيرة
ذكرتها في شرح الترتيب منها
كونها كدرت على زيد رضي الله عنه
مذهبه **وهي** أي الأكدرية **بان**
تعريفها حصرية أي حقيقة بذلك
فللزواج النصف وللأم الثلث
فاصلها من ستة للزوج ثلاثة
وللأم اثنان وبقية واحد وهو
قد السدس فيأخذ له الجدة فكان

مقتضي

مقتضي ما سبق ان تسقط الاخت
وهو مذهب الحنفية وإمامنا
كالملكية والحنابلة تبعوا زيد رضي
الله عنه فهو ما ذكره بقوله **في فرض**
النصف لها أي للاخت وهو
ثلاثة من ستة **والسدس له** أي
للجد وهو واحد من الستة **حتى**
تقول المسئلة **بالفروض المجتمعة**
أي المجتمعة إلى تسعة للزوج
ثلاثة وللأم اثنان وللجد واحد
وللاخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت
لو استقلت بما فرض لها الزادت على
الجد ردت بعد الفرض إلى التقصير
بالجد فيضم حصته إلى حصتها
ويقسمان الأربعة بينهما اثلاثا

للكرم كل حظ الانبياء فلهم اقال
لهم يعود ان اي المجد والاحت
الى المقاسمة بينهما للذكر مثل حظ
الانبياء **كما مضى** في قوله وهو مع
الانبياء عند القسم مثل اخ في سهمه
والحكم **فاحفظه** اي ما ذكرته لك
فكل حافظ امام **واشكرونا طمنا**
بالدعاه او بذكره بالجميل او بغير
ذلك لانه قد صنع لك معروف
بنظمه لك الاحكام وبيانها فرحمته
الله رحمة واسعة وقد روي الترمذي
وعنه عن اسامة بن زيد رضي
الله عنهما ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من صنع اليه معروف
فقال لفا على جزاك الله خيرا
فقد

فقد ابلغ في الشنا قال الترمذي
رحمه الله حديث حسن غريب
وروي البيهقي رحمه الله عن اخي
هريزة رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من صنع
اليه معروف فليذكره فان له
يستطع فليذكره فمن ذكره فقد شكره
فالحمد لله قد قلنا انه يضم حصته
لخصتهما ويقسمها ذلك الثلثان فجميع
حصتيهما اربعة واذا قسمتهما
على ثلاثة عدد دروسهما كانت غير
منقسمة ولا موافقة فاضرب ثلاثة
في تسعة فتصع من سبعة وعشرين
للزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة
هي تلك المال واللام اثنان في ثلاثة

بسته هي تلك الباقي وللمجد والاخت
اربعة في ثلاثة باقية عشر فالاخت
اربعة هي تلك باقية الباقي وللمجد
ثمانية هي الباقي فلهذا ابلغت بها
خلف اربعة من الورثة فور
احدهم تلك المال والثاني تلك البا
والثالث تلك باقية الباقي والرابع
الباقي وقد ذكرت في شرح الترتيب
شيا من المعاياة بها ومحترازاتها
والاقوال فيها وغير ذلك فراحمة
فيه والله اعلم ولما الهى الكلام على شى
من المسائل الفقهية شرع في
المسائل الحسابية فقال
باب الحساب اي حساب
الفرايض وهو تاصيل المسئلة

وتسمى

وتصحيحها لا علم للحساب المعروف
مع انه لا بد من معرفته لمن يريد اتقان
علم الفرائض كما قال الشيخ بدر الدين
سبط المارديني رحمه الله في شرح
هذا الكتاب **وان ترد معرفة الحساب**
اي حساب الفرائض المعهود لتتدري
بداي الحساب المذكور **الى الصواب**
وهو خلاف الخطا وتعرف القسمة
للتركات **والتفصيلا** بين الورثة
وتعرف التصحيح والتاصيل للمسا
يل فان قسمة التركات تبني على ذلك
وتصحح المسئلة هو اقل عدد يتلوا
منه نصيب كل واحد من الورثة
صحيحا واصلا هو مخرج فرضها
لو فرضها ان كان فيها فرض فاكثر

اما اذا تمحضت الورثة كلهم عصبات
فعد دروسهم اصل المسئلة مع فرض
كل ذكر باثنين ان كان فهم اثني
ومنه تصح ايضا وهذا في غير الولاء
واما فيه فان تساوا فلكذلك
والافعلي حسب الحصص ولما كان
التصحيح مبنيا على التاصيل قبله
قدم التاصيل فقال **فان تخرج الاصول**
في المسايل اي التي فيها فرض **ولا**
تكن عن حفظها اي اصول المسا
بذاهل اي متناس او متناسا غل
يقال ذهلت البيتي وعنه بالفتح والكسر
تناسيه او شغلت عنه **فان تخرج**
اي الاصول المتفق عليها **سبعة اصول**
وهي اثنان **واربعة** **وثلاثة** **وسنة**

ثمانية

72
وثمانية **واثني عشر** **واربعة**
وعشرون **واما المختلف** فيها
ثمانية عشر وستة وثلاثون ولا يكونان
الا في باب المجد والاخوة والراجح انهما
اصلان لا تصحح كما بينت وجه ذلك
في شرح الترتيب ثم هذه الاصول
السبعة قسمان قسم يعول وقسم
لا يعول وقد ذكر الاول بقوله **ثلاثة**
منهن اي الاصول المذكورة وهي الت
والاثني عشر والاربعة والعشرون
قد تعول وقد لا تعول والعول زيادة
في السهام ويلزمه النقص في الانصاف
وفي بعض النسخ بدل هذه البيت
قوله وهي اذا فصل فيها القول **،**
ثلاثة يدخل فيها العول **،** وما وقع عليه

المحل اولى لتصرجه بان جملة الاصول
 سبعة وذكر القسم الثاني بقوله **وبعدها**
 اي الثلاثة المذكورة والمراد بعدها
 في الذكر والا فلا ترتيب بين القسمين
اربعة تمام وهي الاثنان والثلاثة
 والاربعة والثمانية **لا عول يعرفها**
 اي يعترف بها اي يفتأها وينزل بها
 يقال اعتراني الامر غشي ونزل بي
ولا انتلام اي كسر وخلل يقال ثلث
 الشيء فلما كسره والثلثم اخلل من
 الحايط وغيره ولما كان العول لكونه
 يودي الي نقص كل ذي فرض
 عن فرضه جعله كاخلل الذي
 يدخل على المسائل ويعترف بها اي
 ينزل بها وقد بدأ بالمسائل التي

تعود

لقول واولها الستة ولها صور
 تستعمل على مسایل كثيرة منها ما
 ذكره بقوله **فالسدس** وحده
 كجدة وعم اومع النصف كجدة وبنت
 وعم اومع الثلث كام واخوين لام **أمر**
 اومع سدس كجدة واخ لام وعم
 اومع ثلثين كام وبنتين وعم
 اومع نصف وثلث كام واخت
 شقيقة واخوين لام اومع نصف
 وسدس اخر كبنت وبنت ابن وام
 وعم اومع نصف وسدس وسدس
 ثالث كام وثلاث اخوات متفرقات
 اومع ثلثين وسدس اخر كام واختين
 شقيقتين واخت لام **من ستة اسهم**
بري فجميع هذه الصور اصلها من

ستة لانها مخرج السدس وما عداه
فما ذكر معه لم يخرج منه داخل في الستة
فيكتفي بها لان المتد اخلين يكتفي
باكثرها كما سيأتي وكذا اذا اجتمع
النصف مع السدس لثلاث كزوج وام
وعم للمباينة بين مخرجي النصف والثلاث
ومسطح اثنين وثلاثة ما ذكر
وجميع ما فرضت من الصور لا حول
فيها بل هي في بعض الصور ناقصة
وهي التي ذكرت فيها العم وفي بعضها
عادلة وهي ما لم اذكره فيها وسياتي
ما فيه العول ان شاء الله تعالى ثم
اعلم ان الستة قد تكون من فرض
واحد وقد تكون من فرضين
او اكثر كما ظهر لك في التمثيل واما

الاثنى

الاثنى عشر والاربعة والعشرون
الاثنان فلا يكونان الا من فرضين
فاكثر وقد ذكر الاثنى عشر بقوله
والثلاث والرابع كزوج وام واخو
لام وعم **من الاثنى عشر** لان الثلاثة
مخرج الثلاث والاربعة مخرج الرابع
متباينان ومسطحهما اثنا عشر
وكذا اذا اجتمع الرابع مع **الثلاثين**
كزوج واثنين سفيقين وعم
او الرابع مع السدس كزوج وجدة
وعم وهو معني قوله في بعض النسخ
والسدس والرابع من اثنى عشر او
الرابع مع النصف والسدس كزوج وبنت
وبنت ابن وعم وفي جميع هذه الصور
هي ناقصة ولا يكون في الاثنى عشر

صورة عادلة ايضاً صلا وستاتي
 الصور التي فيها عابلية ثم ذكر
 والاربعة والعشرون بقوله **والثمن**
ان ضم اليه السدس كزوجة وام
 وابن او الثلثان كزوجة وبنتين
 وابن وابن او النصف والسدس
 كزوجة وبنت وبنت ابن وعم
 او الثلثان والسدس كزوجة وبنتين
 وام وعم **فاصله الصادق فيه**
الحديث اي الظن والتخمين **اربعة**
يتبعها في النطق بها عشرون
يعرفها اي الاربعة والعشرين المذكورة
الحساب جمع حاسب **اجمعون**
 تأكيد وانما كانت هذه المسائل من
 اربعة وعشرين لان مخرجي الثمن

والسدس

والسدس متوافقان بالنصف وحاشا
 صل ضرب نصف الثمانية في
 الستة او نصف الستة في الثمانية
 ما ذكر وكذلك فيما اذا انضم للسدس
 شيء مما ذكر لان مخرجها دخل
 في مخرج السدس واما الثمن والثلثان
 فقط فلان مخرجيهما متباينان
 ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث
 ولا مع الربع كما علم ان الاربعة
 والعشرين في جميع هذه الصور ناقصة
 ولا تكون عادلة وسياتي الصور
 التي هي فيها عابلية ولما انهي الكلام على
 شيء من صور هذه الاصول الثلاثة
 بغير تحول شرع في ذكر عولها وما
 يقول اليه كل من قال **فهذه**

الثلاثة الاصول الستة والاثني
عشر والاربعة والعشرون ان كثرت
فروضها حتي تراجمت فيها **تعول**
اجماعا قبل اظهار ابن عباس رضي
الله عنهما الخلاف في ذلك **فتبلغ**
الستة في عولها من سبعة علي التوالي
عقد العشرة فتقول لسبعة ولثمانية
ولتسعة ولعشرة والعشرة كما قال
الحساب عقد مفرد وفي كلامه ايما
لذلك فتقول لسبعة كزوج واختين
شقيقتين اولاد وهذه هي اول
فريضة عالت في الاسلام كما قيل
وشئت عليه في شرح الترتيب
ولثمانية كالمباهلة وهي زوج وام
واخت شقيقة اولاد وقيل ايضا

انها

انها اول فريضة عالت في الاسلام
وقيل ان المباهلة لقب لكل عابلة وشمة
كزوج وثلاث اخوات متفرقات وام
وكالفراوهي زوج واختان لام واختان
لابوين اولاد ولعشرة **في صورة**
معروفة بين الفرضيين **مستهرقة**
بينهم تلقب بام الفروخ لكثرة ما فرخت
في العول وهي زوج وام واختان
لام واختان شقيقتان اولاد وقال
بعضهم ان الفروخ لقب لكل عابلة الي
عشرة كزوج وام واخوين لام واخت
شقيقة واخت لاد **وتلحق التي**
تليها اي تلي الستة **في الاثر** وهي
الثنا عشر **في العول** افراد **الي سبع**
عشر فتقول ثلاث عولات علي



توالي الافراد الثلاثة عشر والخمسة عشر
ولسبعة عشر فتقول الى ثلاثة عشر
كزوجة واثنين شقيقتين وام والي
خمسة عشر كبننتين وزوج والوين
والي سبعة عشر كثلاث زوجات
وجنتين واربع اخوات لام وعمات
اخوات شقيقات اولاد فممن سبع
عشرة امرأة وعالت المرأة لمسيلة لسبعة
عشر واذا كانت التركة فيها سبعة
عشر دينارا اخذت كل اثني دينار
فلها ثلث بام الفروج بالجيم
وبام الارامل وبالسبعة عشرية
وبالديارية الصغرى والعدد الثالث
من الاصول التي تقول وهو الا
ربعة والعشرون **قد يقول بتمت**

بسبعة

بسبعة وعشرين كالمبرية وهي زوجة
والوان وبناتان وقد لا يقول كما
تقدم تصويره وكذلك ما قبله من
الاصلين الاخرين لكن لما كان هذا
الاصل عوله مرة واحدة دون
ما سبق عبر بقدا التي هي للتقليل في
المضارع ولذا تسمى بالتحلية لانها
جملت بالعول واذا علمت ما سبق
فاعمل بما اقول في حكم العول واقض
به وافده للمطلبة فانه امر استقر
الاجماع عليه وعمل الفرضيين عليه
او عمل بما قلته لك وما اقلته في
هذا الكتاب من المسائل الفقهاءية
وما يتبعها من الاعمال الحسابية
فانه مذهب الامام زيد بن ثابت

رضي الله عنه ووافقه عليه الشر
الاعية رضي الله عنهم ولما انهي الكلام
على الاصول التي تقول شرع في الا
ربعة التي لا تقول واولها الاثنان
فقال **والنصف والباقي** كزوج
او بنت او بنت ابن او اخت شقيقة
او اخت اب وعم فاصلها من اثنين
وهي اذ ذاك ناقصة **او النصفان**
كزوج واخت شقيقة او اب فاصلها
من اثنين وهي اذ ذاك عادلة وتسمى
هاتان المسيلتان بالنصفيتين
واليتيمتين تشبهان بالدرة اليتيمة
التي لا نظير لها لانه ليس في الفرائض
مسئلة يورث فيها نصفان فقط بالفرض
الا هاتين المسيلتين وقوله **اصلها**

اي النصف وما بقي او النصفين **في**
حكمهم الثابت بين الفرضيين **اثنان**
لان مخرج النصف من اثنين في الاولي
والاثنان مخرج النصف والنصف
في الثانية مماثلان والمماثلان
يكتفي باحدهما والاصل الثاني مما
لا يقول الثلاثة وقد ذكره بقوله **والثلث**
فقط كام وعم والثلثان فقط كبنتين
وعم وهي اذ ذاك فيهما ناقصة والثلث
والثلثان كاختين لام واختين
شقيقتين او اب وهي اذ ذاك عادلة
من ثلاثة يكون اصلها لان مخرج
الثلث او الثلثين ثلاثة وفي اجتماعهما
مخرجاهما مماثلان واحدهما ثلاثة
هو اصلها والاصل الثالث مما لا يقول

الاربعة وقد ذكره بقوله **والرُّبْعُ**
فقط كزوجة وعم او زوج وابن
ام ومعه ذلك الباقي كزوجة وابن
او معه نصف كزوج وبنت وعم
او زوجة واخت شقيقة اولاد
وعم **من اربعة مستنون** من السنن
والسنة الطريقة اي كون الربع من
اربعة طريقة مذكورة في عند الحنابلة
في مخارج الكسور وهي ان يخرج
الكسر المفرد سميته الا ان نصف فخرج
اثنان فالربع سمي به الاربعة فهي
مخرجه وان كان معه النصف فخرج
داخل في مخرجه وان كان معه ذلك
الباقي فقد ذكرت وجهه في شرح
التحفة **والثمن ان كان** اي وجد واحد

كزوجة

كزوجة وابن او كان معه نصف
كزوجة وبنت وعم **فمن ثمانية** اصلها
ولا يكون كل من اصلي الاربعة والثمانية
الا ناقصا **فهذه** الاصول الاربعة
الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية
هي الاصول الثمانية في الذكر وهي
لا بد **خل المول عليها** بل هي اما ملازمة
للتقص وذلك الاربعة والثمانية
واما ناقصة او عادلة وذلك الاثنان
والثلاثة كما قدمت الاشارة لذلك
فاعلم ما ذكرت لك في اصول المسائل
وغيرها **ثم اسلك** **التصحيح** **فيها**
اي في جميع الاصول المذكورة **ان**
احتاجت اليه كمسائل **واقسم**
مصحها بين الورثة علي ما سيأتي

فائدة تقدم ان الاصلين المختلفين
فيهما هما ثمانية عشر وستة وثلاثون
والها لا يكونان الا في باب الجد والاخت
فاما الثمانية عشر فاصل كل مسيلة
فيها سدس وثلاث مائة واربعة واربعة
وجده وخمسة اخوة لابوين اولاد
واما الستة والثلاثون فاصل كل
مسيلة فيها ربع وسدس وثلاث مائة
وجانبى كزوجة وام وجد وسبعة
اخوة كذلك وذكرت ما يؤخذ منه
توجيه ذلك في شرح التحفة في مخارج
الكسور وانه اعلم ثم اعلم ان المسئلة
قد تصح من اصلها فلا تحتاج الى
عمل وتصحيح وقد اشار الى ذلك بقوله
وان تكن المسئلة من اصلها بان

انقسم

انقسم نصيب كل فريق من اصل
المسئلة عايلة او غير عايلة عليهم
وذلك في جميع ما ذكرته من الامثلة
العايلة وغير العايلة ما عدا المثال
الذي مثلت به في اصل ثلاثة في
احتماع الثلث والثلثين السابق
فترك تطويل الحساب بضرب عدد
الفريق او الفرق المنقسم عليه
او عليهم في اصلها **رج** بترك التقب
الذي لا يحتاج اليه **فاعط** كلاما من
الورثة **سهمه من اصلها مكتملا**
ان لم تقل **وعايلة من عولها ان**
عالت فيكون ناقصا بنسبة ما عالت
به الى المسئلة عايلة او غير عايلة
فان نسبتها اليها عايلة كان ذلك

ما نقصه من نصيب الكامل لو لا
العول وان نسبت ذلك اليها غير عايلة
كان ذلك ما نقصه من نصيبها
ففي زوج واختين شقيقتين اولاد
اضلها ستة وتقول السبعة فغالت
بواحد فان نسبت الواحد للسبعة
كان سبعة فنقص من كل من الاختين
والزوج سبع حصص الاصلية التي
كانت لو العول وان نسبت الواحد
للسبعة كان سدسا فقد نقص لكل
من الزوج والاختين سدس حصص
العايلة وقد لاتصح المسئلة من
اصلها فتحتاج الى تصحيح وعمل
وقد ذكره بقوله **وان ترى الهام** وتسمي
الحظ والنصيب **ليست تقسم على ذي**

اي المصحاب **الميراث** قسمة صحيحة
فاتبع ما رسم من الطرق التي
ذكرها الفرضيون **واطلب** طريق
الاختصار في العمل اي بالنظر **بالوقوف**
في الوقف لملك يتحد بين الروس
وسهامها موافقة **والضرب** للوقوف
على الوجه الذي فهو خصر من ضرب
الكامل فلا تقول على العدد الكامل
في شيء من الاعمال متى وجدت
الموافقة **يجانبك الذلل** اي الخطا
صناعة والافلو ابقيت الموافق على
حاله ولم تدره الى وقفه وتصرفت
فيه بالاعمال الآتية وضربت **مسا**
انتهى اليه العمل في اصل المسئلة
لصحت من ذلك ايضا لكن يطول

ويعسر ويكون من الخطأ الصناء عي
 فافهم ذلك فليذا قال **وارد إلى**
الوقوف الفريق **الذي يوافق**
 سهامه **واضرب** أي الوقوف
 المذكوران كان الانكسار على
 فريق واحد وان كان على أكثر
 من ذلك فبعد عمل الخرساني وقوله
في الأصل أي للمسئلة غير غايل
 أو بعبارة ان كان غايل **فانت**
 ان فعلت ما ذكر **الحاذق** أي
 العارف المتقن أو المحكم يقال
 حذقت بالكسر أي عرفت
 واتقنت ويقال حذق العمل
 والكسر حذقا وحذقا وحذقا
 وحذافة أحكم وقوله **ان كان**

جنا

جنسا واحدا أو أكثر يشرب
 إلى أنك تنظر بين كل فريق وسهام
 فاما ان تبأينه سهامه واما ان
 توافق فان بآيته سهامه البقية
 بحاله وان وافقت سهامه ردت
 إلى وفقه ولا فرق في النظر بين
 كل فريق وسهامه بين ان يكون
 المنكسر عليهم فريقا أو أكثر من
 فريق ثم ان كان المنكسر عليهم
 فريقا واحدا **اضربته** أو وفقه
 في أصل المسئلة كما ذكر وان كان
 المنكسر فريقا وردت الموافقة
 منها الموافقة والقدت المبين
 منها بحاله فتحتاج بعد ذلك
 لعمل الخرساني في كلامه **واحفظ**

مه
 ردت

ما ذكرته لك **ودع** أي اترك **عنك**
الجدال على الباطل قال ابن الأثير
رحمه الله في النهاية في معني حديث
ما أوتي قوم الجدال الا ضلوا
والجدل مقابلة الحق بالحق
والمجادلة المناظرة والمخاصمة
والمراد به في الحديث الجدل على
الباطل وطلب المغالبة فاما
الجدل لأظهر الحق فان ذلك
محمود لقوله تعالى وجادلهم بالتي
هي أحسن انتهى وفي مختصر
للقرطبي رحمه الله جدل بالسر
جدلًا تحم الخصومة وجادل
جدالًا ومجادلة خاصة انتهى
والمراد أي لجدال والمخاصمة

قال

قال القرطبي رحمه الله في مختصر
الصحيح ما رويته أماريه ميراء
جادلته انتهى وقال المنذري
رحمه الله في كتاب الترغيب
والترهيب الترهيب من المراء
والجدال وهو المخاصمة والمجادلة
وطلب القهر بالظلمة والترغيب
في ترك الحق والمبطل انتهى فعلمنا
أن الجدال والمراد فاق وان
العطف فيهما عطف المترادفين
وفي الحديث الشريف الوارد عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال من ترك المراء وهو مبطل
بني له بيت في ربض الجنة
ومن تركه وهو محق بني له بيت

في وسطها ومن حسن خلقته
بني له بيت في اعلاها رواه ابوا
داود والترمذي رحمهما الله
عن ابي امامة رضي الله عنه
وربض الجنة قال **المندري**
نفتح الرء والبا الموحدة والضيا
المحجة هو ما حولها انتهى وفي
الجامع الكبير ^{بالحلال} رحمه الله من رواية
البيهقي رحمه الله عن ابن عمر رضي
الله عنهما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من طلب
العلم ليباهي به العباد اوليمازي
به السفها اوليصرف به ووجه
الناس اليه فهو في النار اذا قرر
ذلك فانكسار علي الروس

اما ان يكون علي فريقا او فريقين
او علي ثلاثة اتفاقا او علي اربعة
عندنا كالحنفية والحنابلة خلا
للمالكية ولا يتجاوز الانكسار في
الفرايض ذلك عند الجميع فان
كان الانكسار علي فريق واحد نظرت
بين ذلك الفريقين وتسميه فان
بان الفريقين سميانه ضربت عدد
الفريق في اصل المسئلة او مبلغها
بالقول ان عالت فما بلغ منه تصح
وان وافق الفريقين سميانه فرد ذلك
الفريق الي وفقه واضرب وفقه في
اصل المسئلة او مبلغها بالقول
ان عالت فما بلغ منه تصح وذلك
كله معني ما قدمه المص رحمه الله

والفريق يسمى ايضا حزبا وحيزا
وروسا وصفا والمراد به جماعة
استركوا في فرض او فيما يؤول بعد
الفروض وقد يطلق على الواحد
المنفرد ولمثل ذلك فنقول
بنت وثمان اصلها اثنان وجزء
سهمها اثنان للمباينة وتصح من
اربعة او ثلاثة اعمام اصلها ثلاثة
وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
وتصح من تسعة ام وستة اعمام
اصلها وجزء سهمها وتصح كاليه
قبلها للموافقة زوجة وعمتان
اصلها اربعة وجزء سهمها
اثنان للمباينة وتصح من ثمانية
زوجة وستة اعمام اصلها وجزء

سهمها

سهمها وتصح كاليه قبلها للموافقة
بنت وام وثلاثة اعمام اصلها
ستة وجزء سهمها ثلاثة للمباينة
وتصح من ثمانية عشر بنت وام
وستة اعمام اصلها وجزء سهمها
وتصح كاليه قبلها للموافقة زوج
وخمسة شقيقات اصلها ستة
وتقول لسبعة وجزء سهمها
خمس للمباينة وتصح من خمسة
وثلاثين وكذا لو كانت عدة
الشقيقات عشرين للموافقة
زوجة وخمس بنين او خمسة
وثلاثون ابنا اصلها ثمانية وجزء
سهمها خمسة وتصح من اربعين
للمباينة في الاولى والموافقة في

الثانية زوج وام وثلاثة بنين
او واحد وعشرون ابنا اصلها
اثنا عشر وجزء سهمها ثلاثة
للمباينة في الاولى والموافقة
في الثانية وتصح من ستة وثلاثين
زوجة وام وخمس سققات
او اربعون سققة اصلها اثنا عشر
وتقول ثلاثة عشر وجزء سهمها
خمس للمباينة في الاولى والموافقة
في الثانية وتصح من خمسة
وستين زوجة وام وابنان او
اربعة وثلاثون ابنا اصلها اربعة
وعشرون وجزء سهمها اثنان
للمباينة في الاولى والموافقة في
الثانية وتصح من ثمانية واربعين

زوجة

زوجة وابوان وثلاث بنات او اربعة
وعشرون بنتا اصلها اربعة
وعشرون وتقول الى سبعة وعشرين
وجزء سهمها ثلاثة للمباينة في
الاولى والموافقة في الثانية وتصح
من احدى وعشرين ام وجد وسبعة
اخوة اشقا اولاد او سبعون اخا
كذلك اصلها ثمانية عشر على الارح
وجزء سهمها سبعة للمباينة في
الاولى والموافقة في الثانية وتصح
من مائة وستة وعشرين زوجة
وام وجد وثلاثة اخوة اشقا اولاد
او ستة لذلك اصلها ستة وثلاثون
على الارح وجزء سهمها ثلاثة
للمباينة في الاولى والموافقة في الثانية

وتصح من مائة وثمانية **تنبيه**
اذا تأملت هذا التمثيل وجدت
الانكسار على فريقين أحدهما في
في كل أصل من الأصول التسعة
وأنه في أصل اثنين لا يتأخر فيه
الموافقة بين السهام والروس لأن
الباقى بعد النصف واحد والواحد
يباين كل عدد وان النظر بين الروس
والسهام بالمباينة والموافقة
لا المماثلة والمداخللة ووجه
ذلك كما ذكرته في شرح الفارضية
ان المماثلة بين الروس والسهام
ليس فيها انكسار والمداخللة
ان كانت الروس داخلية في السهام
فكذلك وان كان بالعكس فتطروا

باعتبار

باعتبار الموافقة لأن كل متداخلين
متوافقان مع ان ضرب الموافقة
لأن كل متداخلين أحصر من ضرب
الكل والله أعلم ولما انتهى الكلام في
الانكسار على فريقين واحد شرع
يتكلم في الانكسار على فريقين
وتقاس عليه الانكسار على ثلاثة
واربعة وأعلم قبله ان للفرضي
في ذلك نظرين النظر الاول بين
كل فريق وسهامه وقد قدمه المص
مع الكلام في الانكسار على فريقين
واحد فلما ان يوافق كل من الفريقين
سهامه واما ان يباين كل منهما
سهامه واما ان يوافق فريق سهامه
ويباين الآخر سهامه فمذهبة ثلاثة

احوال فائدت فيها المبين تمامه
ووفق الموافق والنظر الثاني بين
المشتبهين بالنسب الاربعه وقت
ذكره بقوله **وان ترى الكسر**
على الجناس انهن فاكثرت
لم يكمل كلامه الا في الجنس فقط
وقد ذكر اخر الباب انه تقاس
على ذلك ما زاد **فانها** اي النسب
الواقعة بين المشتبهين **في الحكم**
عند الناس الفرضيت فهو عام
اريد به الخصوص كما في قوله
تعالى الذين قال لهم الناس ان
الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم
فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله
ونعم الوكيل **تخصر في اربعة**

99
اقسام وهي التماثل والتداخل
والتوافق والتباين **يعرفها**
المأهر اي الحاذق **في الاحكام**
الفرضية والحسابية فانها اصل
كبير في الفرائض والحساب عليه
مدار اكثر الاعمال الفرضية والحسابية
كما بين الاربعه بقوله **مماثل** اي
عدد مماثل لعدد غيره في تمامات
اي متساويان خمسة وخمسة
من بعده في الذكر عدد مناسب
لعدد الكثر منه في تمامات
كاشن واربعه قال الشيخ بد الدين
سبط المارديني رحمه الله وهو
ان يكون اقلها حراما اكثرهما
اي ينسب الي الاكثر بالجزئية

كنصفه وثلاثة وعشرة ونصف
 ثمنه وهذا هو تعبير العراقيين
 من المتقدمين والمتأخرين
 يعبرون عنهما بالمتداخلين
 انتهى وقد ذكرت في شرح التهمة
 في علم الحساب ان جزء الشيء
 هو كسره الذي اذا سلط عليه
 افناه ومعلوم ان الاصغر داخل
 في الأكبر دون العكس فليس التقاء على
 قههما على بابيه ويقال ايضا في
 تعريف المتداخلين هما اللذان يقني
 اصغرهما الأكبرهما **ولعدة في**
الذكر عدد موافق فصاحب
 لعدد آخر فهما متوافقان ويقال
 لهما مشتركان وهما اللذان يكوذا

بينهما

بينهما موافقة في جزء من الاجزا
 ويقال ايضا المتوافقان هما اللذان
 لا يقني اصغرهما الأكبرهما وانما
 يقنيهما عدد ثالث كاربعة وستة
 فان الاربعة لا تقني الستة ولا يقني
 كلاهما الاثنان فهذه ثلاثة
 اعداد بينهما وبين ثلاثة اخرى
 هذه النسب السابقة ويعبر عنها
 بالاشتراك **والرابع العكس**
المباين لعدد **المخالف** له فهما
 متباينان ومتخالفان **ينيبك**
عن تفصيلين اي تفصيل النسب
 الرابع بين هذه الاعداد **العارق**
 اي العالم بالاعمال الحسابية
 والفرضية وقد اوضحت الكلام

فيها وبيان ما تعرف به النسب من
الطرق في شرح الترتيب اذا علمت
النسبة من هذه النسب بين المبتين
من روس الفريقين او اوقاقيها
او روس فريق ووفق فريق اخر
تخذ من العددين المبتين المماثلين
عدد او احدا او الكنف به عن الاخر
فيكون الماخوذ جزء السهم فاضربه
في اصل المسئلة ان لم تقبل او في مبلغها
بالعول ان عالت كما سيأتي **وتخذ**
من المبتين المناسبين اي
المتد اخلين العدد **الزائد اي**
الاكبر واكتف به عن الاصغر فيكون
جزء السهم فاضربه في اصل
المسئلة ان لم تقبل او في مبلغها

بالعول

بالعول كما سيأتي **واضرب في**
المبتين المتوافقين **جميع**
الوفق اي الراجع من **احد**
العدد **دين في** العدد الاخر **الموافق**
واسلك ذلك اي بما حصل
ابحج الطريق اي او ضحها فان
المهم حاج هو الطريق الواضح وذلك
بان تضرب ما حصل من ضرب وفق
احدهما في كامل الاخر في اصل المسئلة
او مبلغها بالعول ان عالت **لان**
ذلك جزء السهم كما سيأتي **وتخذ**
جميع العدد المباين من المبتين
للاخر **واضربه في** العدد **الثاني**
المباين له فما حصل فهو جزء السهم
فاضربه في اصل المسئلة ان لم تقبل

او في مبلغها بالمول ان عالت **ولا تبدأ هن**
 اي لانصانع قال القرطبي رحمه الله
 المداهنة والادهان المصانعة وقيل
 داهنت بمعنى وازيت وادهنت
 بمعنى غسيت **قد الي** اي ما حصلت
 في النسب الاربع وهو احد المتماثلين
 والكبر المتد اخلين ومسطح احد
 المتوافقين في كامل الاخر ومسطح
 المتباينين **جزاي** حظ **السهم**
 الواحد من اصل المسئلة او مبلغها
 بالمول ان عالت من التصحيح ووجه
 تسميته بذلك كما قال ابن الهيثم
 رحمه الله انه اذا قسم المصحح على
 الماصل تاما او عايلا خرج هو لان
 الماصل من الضرب اذا قسم

علي

على المضروبين خرج المضروب
 الآخر والمطلوب بالقسمة هو
 نصيب الواحد من المقسوم عليه
 من جملة المقسوم والواحد من
 المقسوم عليه وهو الاصل والمنتهي
 اليه بالمول يسمى سهما والخط يسمى
 جزء فلذلك قبل جزء السهم اي
 حظ الواحد من الاصل او المنتهي
 اليه **فاعلمت** اي جزء السهم
 المذكور والحفظ **واحد رهديت**
ان تفصل وفي بعض النسخ ان
 تزيغ عنه **واضرب** اي جزء السهم
 المذكور في **الاصل** ان لم يعمل ويعو
 ان عالت وفي قوله **الذي تاصلا**
 تأكيد لاصلته **واحص** اي احص

له

ما انضم وما تحصل بالضرب فهو
 ما تصح منه المسئلة **واقسمه** اي
 ما تحصل وهو ما صحت منه المسئلة
 بين الورثة بوجه من الواجهة التي
 ذكرها الفرضيون وذكرت في شرح
 الترتيب منها ان تضرب حصّة
 كل فريق من اصل المسئلة في جزء
 السهم فان كان الفرق شخوصا
 واحدا اخذه وان كان جماعة
 فاقسمه على عدد هم يخرج ما لكل
 وارث مما صحت منه المسئلة بالقول
فالقسم اذن صحيح لانك قد
 صحت المسئلة بالقول عد السابقة
 وهي قواعد صحيحة **يعرفه**
الاعجم قال القرطبي رحمه الله الاعجم

الذي

الذي لا يقدر على الكلام اصلا او
 الذي لا يفصح ولا يبين كلامه
 او الذي في لسانه عجمة وان افصح
 بالعجمة **والفصح** البليغ **قال**
 ايضا فصح بالضم فصاحة صار
 فصحا اي بليغا انتهى واذا فهمت
 ما ذكر فاعلم ان الانكسار على فريقين
 فيه اثناعشر صورة وذلك **لأن**
 كل فريق منهما اما ان يتباين
 سهامه واما ان توافقه واما ان
 توافق فريق سهامه ويتباين سهامه
 فهذه ثلاثة احوال كما تقدم والمثبتا
 في تلك الاحوال الثلاثة اذا نظرت
 بينهما بالنسب الاربع فلا يخلو ان
 من واحدة منها واربعة في ثلاثة

بأثنى عشر وإن نظرت باعتبار
القول وعدمه كانت الصور أربعة
وعشرين وإن نظرت باعتبار
الأصول زادت الصور ثم أعلم
أن الانكسار على فريقين لا يتأتى
في أصل اثنين ويتأتى فيما عداه
من الأصول إذا تقر ذلك فلمثل
للانكسار على فريقين بأثنى عشر
مثلاً في ثلاث أخوة لأم وثلاثة
أعمام أصلها ثلاثة وجزء سهمها
ثلاثة للمائة في المباشرة وتصح من
تسعة وفي زوجتين ومائة
أعمام أصلها أربعة وجزء سهمها
ثمانية للمداخلة في المباشرة وتصح
من اثنين وثلاثين وفي أربع جدات

وكتة

وستة أعمام أصلها ستة وجزء سهمها
أثنى عشر للموافقة في المباشرة
وتصح من اثنين وسبعين وفي
أربع زوجات وخمسة ابنتين أصلها
ثمانية وجزء سهمها عشرون
للمباشرة في المباشرة وتصح من
مائة وستين وتسمى صمًا وكذا
كل مسألة عمرها الثمانين أي من
كل فريق وسهامه وبين الفرق بعضها
بعضاً وفي أم وأربعة أخوة لأم
وثمان شقيقات أصلها ستة وقول
لبعة وجزء سهمها ثمان للمائة
في الموافقة وتصح من أربعة عشر
ولو كانت الأخوة فيها ثمانية أيضاً
كانت مثلاً للمداخلة في الموافقة

وكان جزء سهمها اربعة وتصح
من ثمانية وعشرين ولو كانت
السققات اربعة وعشرين واو
الام ثمانية مع الام كانت مثالا
للموافقة في الموافقة وكان جزء
سهمها اثني عشر وتصح من
اربعة وعشرين وفي زوج وارب
اخوة لام واثني عشر سقيقة
اصلها ستة وتقول للتسعة وجزء
سهمها ستة للمباينة في الموافقة
وتصح من اربعة وعشرين وخمسين
وفي زوج وارب جادات
وعشرين اصلها اثني عشر ولا عول
فيها وجزء سهمها اثنان لان
نصيب الجدات وهو اثنان يوافق

عددهن

عددهن بالنصف ونصف الاربعة
اثنان ونصيب العمين وهو ستة
مباين لعدد هما واثنان واثنان
متماثلان فيكفي باثنين منهما
فهما جزء السهم كما قلنا وتصح من
اربعة وعشرين فهذا امثال المماثلة
في موافقة احد الصنفين سهامه
ومباينة الآخر سهامه وفي اربع
زوجات واثنين وثلاثين بنتا
والوين اصلها اربعة وعشرون
وتقول لسبعة وعشرين وجزء سهمها
اربعة للمداخلة في مباينة احد
الصنفين نصيبه وموافقة الصنف
الآخر نصيبه وتصح من ما يربعة
وثمانية وفي جد وجدتين

لا تدلي واحدة منهما به وستة أخوة
 أشقاؤا ولأب أصلها ثمانية عشر
 وجزء سهمها ستة للمباينة في مباينة
 أحد الصنفين نصيبه وموافقة
 الصنف الآخر نصيبه وتصح من
 مائة وثمانية وفي أربع زوجاء
 واثنى عشر أخا شقيقا ولأب وجد
 وأم أصلها ستة وثلاثون وجزء
 سهمها اثني عشر للموافقة في
 مباينة أحد الصنفين نصيبه
 وموافقة الآخر نصيبه وتصح من
 أربع مائة واثنين وثلاثين فقد
 استوفيت الأقسام الاثنى عشر
 بالامثلة معرفة في جميع أصول
 المسائل بعول وبغير عول ما عدا

أصل

أصل اثنين قال المؤلف رحمه الله **فائدة**
 أي الأحكام التي ذكرتها من **الحساب**
 في تأصيل المسئلة وتصحيحها وما
 ينبني عليه ذلك وهو النسب بين
 الأعداد **جمل** بفتح الميم جمع جملة
 يسكونها والجملة مرادفة للكلام عند
 بعض النحاة وأعم منه عند بعضهم
يا ولي علي من الهن أي تلك الجملة
العمل في الانكسار على ثلاثة فرق
 وعلى أربعة من غير تطويل في
 العمل بل بالاختصار **ولا اعتساف**
 أي بكسر الهمزة أي ركوب خلاف
 الطريق بل هي على الطريق المجادة بين
 الفرضين والحساب **فاقنع**
 من القناعة وهي الرضي باليسير

من العطا من قولهم قنع بالكسر
قنوعا وقناعة اذا رضى والاحاديث
في فضل القناعة كثيرة مشهورة
منها ما روي البيهقي رضي الله عنه
في الزهد عن جابر رضي الله عنه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال القناعة كنز لا يفنى وفي
النهاية لابن الاثير رحمه الله حديث
عن من قنع وذل من طمع انتهى ولما
قنع بالفتح معناه سال وقوله **بما**
بين بالبناء للمجهول اي ووضح **فهو**
كافي اي مضمّن عن غير **فايشك**
في بيان العمل في الانكسار على
ثلاثة فرق او على اربعة عند من
يتالي عنده وفي امثلة من ذلك

انه

انه اذا وقع الانكسار على ثلاثة فرق
او اربعة فلك نظران كما تقدم في
الانكسار على فريقين اولهما ان تنظر
بين كل فريق وسهامه فاما ان يتمايزا
واما ان يتوافقا فان يتمايزا فالبقي
ذلك الفريق يتمايزا وابنته وان توافقا
فرد ذلك الفريق الى وفقه وابنته
وفقه مكانه ثم تنظر بين الفريقين
الثاني وسهامه كذلك وابنت ذلك
الفريق او وفقه ثم تنظر بين الثالث
وسهامه كذلك ثم بين الرابع وسهامه
كذلك فهذا هو النظر الاول والنظر
الثاني بين المشتات بعضها مع
بعض فان تماثلت كلها فالتفت باحد
فموجز السهم وان تداخلت

كلها فأكبرها جزء السهم وان
تباينت كلها فسطحها جزء السهم
وان توافقت او اختلفت فأوجه
منها طريق الكوفيين وهي ان تنظر
بين مستتين منها وتختصّل اقل
عدد ينقسم علي كل منهما وما حصل
فانظر بينه وبين ثالث وحصل
اقل عدد ينقسم علي كل منهما
وما حصل فانظر بينه وبين
رابع ان كان وتختصّل اقل عدد
ينقسم علي كل منهما فما حصل
فهو جزء السهم فاضربه في اصل
المسئلة او مبلغها بالامول ان عالت
فما حصل فهو المطلوب وهو يتصح
منه المسئلة فاذا اردت قسمة

المصحح

المصحح فاضرب حصّة كل فريق من
اصل المسئلة في جزء السهم واقسم
الحاصل علي ذلك الفريق ان كان
متعدد ايجعل ما لواحدة من
التصحيح وان كان الفريق شحما
واحد فما حصل من ضرب حصّة
في جزء السهم هو ماله من التصحيح
اذا اقرر ذلك فليمثل امثلة من
الانكسار علي ثلاثة فرق فليتاقي
ذلك الا في الاصول الثلاثة التي
تقول وفي اصل ستة وثلاثين فقول
خمسة جدات وخمسة اخوة لام
وخمسة اعمام اصلها ستة وجزء
سهمها خمسة وتصح من ثلاثين
ولو كانت الاعمام عشرة كان جزء

سهمها عشرة وتصح من ضعفها
وفي جدتين وثلاثة أخوة لام
وخمسة أعمام أصلها ستة وجزء
سهمها ثلاثون وتصح من مائة
وعمانين وهي صمما وفي جدتين
وعمانية أخوة لام وعمان عشرة
شقيقة أصلها ستة وتقول لسبعة
وجزء سهمها ستة وثلاثون
وتصح من مائتين وأثنين وخمسين
وفي أربع زوجات وأثنين عشر
جدة وستة وثلاثين شقيقة
أصلها اثني عشر وتقول لثلاثة
عشر وجزء سهمها ستة وثلاثون
وتصح من أربع مائة وعمانين
وفي أربع زوجات وعشرين

بنات

بنات وأربعين جدة وعم أصلها أربعة
وعشرون وجزء سهمها عشرون
وتصح من أربع مائة وعمانين وفي
زوجتين وأربع جدات وجد ابني
إلى ابني أبي في الدرجة الرابعة حتى
لا يحجب واحدة من الجدات عشرة
أخوات لأب أصلها ستة وثلاثون
وجزء سهمها عشرة وتصح من
ثلاث مائة وستين فقس على ذلك
ومن الانكسار على أربع فرق ولا تنافي
ذلك إلا في أصلي اثني عشر وضعها
في زوجتين وأربع جدات
وعمان أخوة لام وستة عشر شقيقة
أصلها اثنا عشر وتقول لسبعة
عشر وجزء سهمها اثنان وتصح

من اربعة وثلاثين وفي مسئلة
الامتحان وهي اربع زوجات وخمس
جداث وسبع بنات وتسعة اعمام
اصلا اربعة وعشرون وجيز
سهمها الف ومائتين وستون نصيب
من ثلاثين الف ومائتين واربعين
يمتحن بها الطلبة فيقال خلف
الربع فرق من الورثة كل فريق منهم
اقل من عشرة ومع ذلك صحت
من اكثر من ثلاثين الف ما صورها
وتسمى ايضاً صمماً فقس على ذلك
والله اعلم ولما انهي الكلام على
تصحيح المسائل بالنسبة لميت
واحد شرع في تصحيح المسائل
بالنسبة لميتين فاكثر وهو المسمى

بالمناسخة فقال **باب**
المناسخات جمع مناسخة من
النسخ وهو لغة الازالة والتغيير
او النقل وشئ عارفع حكم شرعي
بأبناث اخرو في اصطلاح الفرضين
ان يموت من ورثة الميت الاول
واحد او اكثر قبل قسمة التركة
وقد يكون بعض المولي من ورثة
ورثة ورثة الاول ومناسبة
الاصطلاح للفقهي ظاهرة اذا
تقرر ذلك فتارة يموت من ورثة
الاول ميت فقط وتارة يموت
اكثر وفي الحالتين تارة يمكن
الاختصار قبل العمل وتارة لا يمكن
فهذه اربعة احوال اقتصر المصنف

منها على حال واحد فقال **وان**
يمت من ورثة الميت الاول ميت
آخر يفتح الحاو هو الميت الثاني
قبل القسمة لتركة الميت الاول
ولم يمكن اختصار **فصح الحساب**
للمسئلة الاولى **واعرف سهمه** اي
الميت الثاني من مصحح المسئلة
الاولى **واجعل له** اي الميت
الثاني **مسئلة اخري** تانيث آخر
اي صح للميت الثاني مسئلة **كما**
قد بين التفصيل فيما قد مافي
باب الحساب من تاصيل المسائل
وتصحيحها فاذا عرفت تصحيح
الثانية وسهام الميت الثاني من
المسئلة الاولى فاعرض سهام هذا

الميت

الميت الثاني على مسيلته فلا تخلوا
من ثلاثة احوال لانه اما ان تنقسم
سهام الميت الثاني على مسيلته
واما ان توافقها واما ان تنابنها
فاذا قسمت عليها فلا تضرب وتصح
المناسخة مما صحت منه الاولى
وان تكن سهام الميت الثاني من
المسئلة الاولى **ليست عليها** اي
على مسئلة الثاني **تنقسم** فان
وافقها **فارجع الى الوقف** اي
وفق مسئلة الثاني **بهذا** اي
بالرجوع للوقف في الموافق **قد**
حكم اي حكم به الفرضيون والحساب
ويقر كيفية النظر في الموافقة
بقوله **وانظر** اي الناظر في هذا الكتاب

ب

ب

بين سيمام الميت الثاني ومثله
كما سلفناه **فان وافقت** مسألة الميت
الثاني **السها ما** اي سها ما **فحين**
هديت **وقفها** اي وفق المسئلة الثانية
تماما فهو قائم مقامها فقوله هديت
جملة دعائية معتدنة بين الفعل
ومفعوله **واضرب** اي وفق المذكور
او اضرب جميعها اي المسئلة الثانية
في السابقة اي الاولى **ان لم تكن**
بينهما اي بين المسئلة الثانية ومسها
الميت الثاني من الاولى **موافقة**
بل كان بينهما تباين فقط لما قدمت
في تصحيح المايل في النظر بين
السها م والروس انه لا تتالي المماثلة
ولا المداخلة لان الثانية كالروس

هناك

هناك فقد علمت الاحوال الثلاثة
وهو القسام سها م الميت الثاني
على مسئلته او موافقتها او مباينتها
مما قررت به كلام المؤلف رحمه الله
واذا ضربت الثانية او وقفها في
الاولي فما بلغ منه تصحح المناسبة
للجامعة للاولي والثانية فاذا لم
اوردت فسمت هذه الجامعة على
ورقة الاول والثاني فمن له شيء من
الاولي اخذه حضر ويا في كل
الثانية عند التباين او في وقفها
عند التوافق وقد ذكر ذلك بقوله
وكل سهم من الاولى في جميع المسئلة
الثانية يضرب عند التباين
او في وقفها عند التوافق **علائية**

اي جهرا فما حصل من الضرب المذكور
 فهو لذلك الوارث **صاحب**
 تلك السهام التي ضربتها في الثانية
 او في وقرها من مصحح المناسبة
 ومن له شيء من الثانية اخذ مضمون **با**
 في كل سهام مورثه من الاول عند
 التباين او في وقرها عند التوافق
 وقد ذكر ذلك بقوله **واسهم المسيلة**
الاخري وهي الثانية **ففي السهام**
 للميت الثاني من المسيلة الاولى
تضرب ان لم تكن بين مسيلة الثاني
 وسهامه موافقة بل مباينة **او في**
وقرها تمام ان كانت بينهما موافقة
 فما حصل من الضرب في كل **من**
 الحالتين فهو حصته ذلك الوارث

في الثانية الذي ضربت سهامه
 في تلك السهام او في وقرها من
 مصحح المناسبة واذا ورث شخص
 من ميتين فاجمع حاله منهما والاختيار **ر**
 لصحة المناسبة بان يجمع حصص
 الورثة فان ساوي مجموعهما **سا**
 مصحح المناسبة فهو صحيح والا
 فهو غلط فأعد **هذه** الطريقة
 التي ذكرها **طريقة المناسبة**
 التي مات فيها من ورثة الاول ميت
 فقط **فارق** اي اصعد بها اي
 بهذه الطريقة اي بمعرفة رتبة
 اي منزلة **فضل** من قولهم فضل
 الرجل فضلا صار ذا فضل والفضل
 ضد النقص **شأنه** اي مرتبة

عالية قال القرطبي رحمه الله في
مختصر الصحاح شمع البريل شمو
احي ارفع والرجل بالفتح **تفكير**
والانق ارفع كبر وانق شمع وجبا
شواخ انتهى ولينم **كل ثلاث**
امثلة باعثا بالانقسام والتباين
والتوافق مثال الانقسام ام واينا
مات احدهما قبل قسمة التركة
عن ابنين وبنت فالاولى **من**
انتي عشر للام اثنان ولكل ابن
خمس والثانية من خمسة وشها
الميت الثاني من الاولى خمسة
وخمس على خمسة منقسمة فتصح
المناسخة كلها من انتي عشر من
غير ضرب للام وللابن الباقي خمسة

ولكل ابن من ابني الثاني اثنان
ولبنته واحد ومثال **المباينة**
ان يموت الابن عن ابنين فالاولى
من انتي عشر للابن الميت منها
خمس ومثله اثنان وخمس
على اثنين لا تنقسم عليهما وتباينهما
فاضرب الاثنين في الانتي عشر
فتصح المناسخة من اربعة وعشرين
فاذا اردت القسمة فللام من انتي
عشر وهي الاولى اثنان في جميع
الثانية وهو اثنان باربعة فهي لها
والابن المتخلف خمسة في جميع
الثانية اثنين بعشرة فهي له ولكل
ابن من ابني الثانية من ميلته
وهي اثنان واحد في جميع سهام مورث

اي الابن الميت من الأولي وهي خمسة
وواحد في خمسة خمسة فمما لكل
ابن مني ما قلها عشرة كعمرها الذي
لم يميت فاذا اجتمعت اربعة حصص
الأم وعشرة حصص الابن المتخلف
 وخمسة وخمسة حصتي ابن الابن
الذي مات كان المجتمع اربعة وعشرين
وهي ما صحت منه المناسحة والعمل
صحيح ومثال **الموافقة** بعض
صور المسئلة المامونية وهي رجل
مات وخلف ابوين وابنتين قلم
تقسم التركة حتى ماتت احدى
البنتين عن في المسئلة فالاول من
سنة لكل من الابوين سهم ولكل من
البنتين سهمان والثانية فيها

جدة

جدة أم اب وجد ابواخت
شقيقة اولاب فاصلها ستة للجددة
سهم وللجد والاخت الخمسة الباقية
بينهما وعلى ثلاثة لا تقسم وتباين
وحاصل ضرب ثلاثة في ستة ثمانية
عشر منها تصح للجددة ثلاثة وللجد
عشرة وللأخت خمسة فللبنت
الميتة من الأولي اثنان فاعرضهما
على الثمانية عشر مصح الثانية
فتجد بيني ما موافقة بالنصف
فاضرب نصف الثانية تسعة في
الاولي وهي ستة تبلغ اربعة وخمسين
منها تصح فمن لشي من الأولي
أخذه مضر وباقي تسعة وهي وفق
الثانية ومن لشي من الثانية

أخذه مضر وباقي واحد وهو فوق
سهما المبيتة ثانيا فللام من الأولى
واحد في تسعة بتسعة ولها من
الثانية يكونها جدة ثلاثة في
واحد بثلاثة فاجمعها إليها يجتمع
لها اثنا عشر وللاب من الأولى
واحد في تسعة بتسعة وله من
الثانية يكونه جد أعشر في واحد
بعشر فيجمع مع تسعة عشر
وللبنت المتخلفة من الأولى اثنا
ثلاثة في تسعة بتسعة عشر ولها من
الثانية بمقتضى كونها اختا خمسة
في واحد بخمسة فيجتمع لها ثلاثة
وعشرون فاذا جمعت اثني عشر
وتسعة عشر وثلاثة وعشرون

اجتمع

اجتمع أربعة وخمسون وهو ما صحت
منه المسئلة والعمل صحيح فلو كان
الميت الأول الذي خلق أبو
وابنتين اثنتي كان الجد في الثانية
أبا أم فلا يرث وكان في الثانية أرب
بيت المال أو الرد على الخلاف المشهور
في ذلك بين الأئمة واحتمل كون
الأخت في الثانية اختا شقيقة
أولام فاختلف الحال باعتبار
ذكر أو أنثى الميت الأول وانوتت فلذلك
لما سأل أمير المؤمنين المأمون
عنه القاضي يحيى بن أحمد رحمه
الله بقوله هلك هالك وخلف
أبو بن وابنتين فلم تقسم التركة
حتى ماتت أحدي البنيتين عن

الباقين فقال يا امير المؤمنين
الميت الاول رجل وامرأة فعرف
المامون فطنته فقال له اذا
عرفت التفصيل عرفت الجواب
فوله القضا وسبب سؤاله عن
ذلك انه لما اراد ان يولي قضا
البصرة احضره فاستحققه
لصغر سنه فانه كما حكى الحافظ
عبد الغني المقدسي رحمه الله
كان اذا ذاك بن احدي وعشرين
سنة فاحسن يحيى بذلك
فقال يا امير المؤمنين سئلني فان
القصد علمي لا خلقي وكانوا يخشون
العلماء والقضاة والاسرا بالقراب
فقال ما تقول في ابوين وابنتين

لم تقسم التركة حتى ماتت احدي
البنتين عن الباقيتين وقيل عنهما
وعن زوج فاجابه بما سبق فوله
فلما مضى الى البصرة قاضيا
استحقه مشايخها واستصغروا
فامتحنوه فقالوا له كم سن القاضي
فقال سن عتاب بن اسيد حين
وله النبي صلى الله عليه وسلم
مكة فلذلك سميت بالمامونية
فينبغي لمن سئل عنها ان يفحص عن
الميت الاول كما فحص عنه يحيى
ابن الكثر لا اختلاف الحكم كما اسلفنا
واعلم انك لو عملت في المناسحة
كل مسألة على حدتها بحيث لا تعلق
لواحدة باخري لصح لكن بطول

ويقول القصد من قسمة المسائل
على حساب واحد **نتمسك**
جميع ما تقدم فيما اذا مات
ميت فقط عن ورثة الاول
ولم يمكن الاختصار قبل العمل
وهو حال من احوال اربعة سيق
الاشارة اليها والحال الثاني ان
يموت اكثر من ميت سواء كانوا
كلهم من ورثة الاول او كان فيهم
من هو من ورثة ورثة الاول
وفي ذلك اوجه عشرة ذكرتها
في شرح الترتيب اشهرها واعما
تحصل جامعة لمسئلة الميت الاول
والثاني كما أسلفنا واجعلنا
اولي بالنسبة للميت الثالث وسيلة

الميت الثالث ثانية بالنسبة لها وانظر
بينها وبين سهام الثالث من تلك
الجامعة وحصل جامعة على ما
يقتضيه الحال من القسام وتوافق
وتباين فان كان معك رابع واجل
جامعة الثلاث اولى ومسئلة الرابع
ثانية واعمل كذلك في خامس
وسادس وهلم جرا فما بلغ منه
نصح مسئلة المناسبة الجامعة
لمسائل اولئك الاموات ولتمثل
لذلك بمثال ذكره الشيخ زكريا رحمه
الله في شرح الكفاية بقوله في الاربعة
زوجة وابوان وبنتان ثم مات
الاب عن الباقي واخ لابون ثم الام
عن الباقي وام وعم ثم احدي

الميت



البنتين عن زوج ومن بقي فالمسيلة
الاولى من سبعة وعشرين مات
الاول عن زوجة وبني ابن واخ
فمسيئت من اربعة وعشرين توافق
حظه من الاولى بالربع فتصحبان
من مائة واثنين وستين ومن له
شي من الاولى ضرب في ستة
او من الثانية ففي واحد فللزوجة
ثمانية عشر وللأم سبعة وعشرون
ولكل بنت ستة وخمسون وللأخ
خمسة ثم ماتت الأم عن أم وبنتين
ابن وعم فمسيلتها من ستة توافق
حظها من الاوليين بالثلث
فتصح الثلاث من ثلث مائة واربع
وعشرين فمن له شيء من الاوليين

ضرب

ضرب في اثنين او من الثالثة ففي تسعة
فللزوجة الاولى ستة وثلاثون
ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ
عشرون وللأم الثالثة تسعة
ولمها كذلك ثم ماتت إحدى البنين
عن زوج وأم وأخت فمسيلتها
من ثمانية توافق حظها بالنصف
فتصح الأربع من ألف ومائتين
وستة وتسعين فمن له شيء من
الثلاث الاول ضرب في اربعة او من
الرابعة ففي خمسة وستين فللزوجة
الاول التي هي أم في الرابعة مائتان
واربعة وستون وللبنات الباقيات
سبع مائة وخمسة عشر وللأخ اربعون
ولأم الثالثة ستة وثلاثون

ولعمري كذا لك ولزوج الرابعة مائة
 وخمسة وتسعون انتهى والحال ان
 الثالث والرابع ان يموت بعد الاول
 ميت او اكثر ويمكن الاختصار
 قبل العمل ويسمى اختصار المسائل
 وهو انواع ذكرتها في شرحي الفارسية
 والترتيب منها ان تختصر ورثة
 من بعد الاول فيمن بقي من ورثة
 من قبله ويرثون كلهم بمطلق المصو
 سوا كان معهم من يرث من الاول
 فقط بالفرض ام لا كن ووجه وعشر
 بنين من غيرهما ما بقا كلهم واحدا
 بعد واحد حتى بقي مع الزوجة
 من الاولاد اثنان فيقدر كان الاول
 مات عن زوجة وابنين فقط

فتصح

فتصح بالاختصار من ستة عشر
 للزوجة اثنان ولكل ابن سبعة
 ولو سلك طريق المناسبة لصحت
 من عدد كثير ثم رجعت بالاختصار
 الى ما ذكره ولو خلف الاولاد فقط
 من غير زوجة فماتوا واحد بعد
 واحد حتى بقي اثنان فكانه مات
 عن اثنين فقط فتصح من اثنين
تليق كما يمكن الاختصار
 قبل العمل كذا لك يمكن الاختصار
 ايضا بعد العمل ويسمى اختصار
 السهام وهو ان يوجد بعد
 تصحيح المسائل في جميع الانصبا
 اشتراك فتراجع المسئلة وكل
 نصيب الى الوفاق كن ووجه وابن

وبنيت منها قبل قسمة التركة
 توفيت البنت عمن بقي وهم امها
 واخوها فتتبع الماتسحة من اثنين
 وسبعين للزوجة ستة عشر وللبن
 ستة وخمسون والنصيبان مشتركان
 بالتمن فترجع المسئلة الى ثمنها تسعة
 وكل نصيب الى ثمنه فيرجع نصيب
 الابن الى سبعة ونصيب الزوجة
 الى اثنين واذا اشتركت الانصبا
 كلها الانصبا منها فلا اختصار ومن
 اراد المزيد من هذا فليطالع بكتاب
 شرح الترتيب والله اعلم ولما انتهى المم
 رحمة الله الكلام على الاركان المحقق
 وما يتبعه شرع في الامرك بالتقدير
 والاحتياط وهو انواع فبدا منها

بالخني

بالخني المشكل فقال
باب ميراث الخني المشكل
 والمفقود والحمل والخني ما خوذ
 من الانحناث وهو التثني والتكرار
 او من قولهم حيث الطعام اذا التثني
 امر فلم يخلص طعمه وهو ادمي
 له التا الرجل والمرأة اوله ثقبه لا ثقب
 واحد منهما والمشكل ما خوذ من
 شكل الامر شكوكا وشكل التباس
 والخني ما دام مشكلا لا يكون ابا
 ولا اما ولا جدا ولا جدة ولا زوجا
 ولا زوجة وهو منحصر في اربع
 جهات البسوة والاحوة والعمومة
 والولاة والكلام فيه في مقامين احدهما
 فيما يتضح به وما لا يتضح ومحل

كتب الفقه والساني في ارث وارث
من معه وقد ذكره بقوله **وان يكن**
في مستحق المال من الورثة خنثي
صحيح في الاشكال **بين** اي ظاهر
الاشكال والمراد كونه خنثي مشكلا
باقيا على اشكاله لم يتضح بذكورة
ولا بانوثة **فانقسم** التركة **بين**
الورثة وله الخنثي **علي** التقدير
الاقل لكل من الورثة والخنثي
ان ورث بتقدير يري الذكورة والانو
ثة متفاضلا كابن خنثي مع ابن
واضح فالأقل نصيب الانثى للخنثي
وللواضح كون الخنثي ذكرا فيعطى
الخنثي الثلث والواضح النصف
ويوقف السدس وكزوج وام وخنثي

سقيق

سقيق فالأضر في حق الخنثي
ذكورته وفي حق الزوج والام انوثة
واليتقين اي المتيقن الذي لا شك
فيه وهو الأقل فيما سبق أو العدم
ان ورث باحدهما فقط كولد عم
خنثي مع معتق فلا شيء له بتقدير
الانوثة ولا يعطى المعتق شيء لاحتمال
ذكورته وكزوج وام وولدي اقم
وخنثي لا يعطى شيئا في الحال
لاحتمال ذكوره فيسقط باستغراق
الفروض والأضر في حق الزوج
والام وولدي الام انوثة لمعولها
اذ ذاك لتسعة واذا عاملت كلا
من الخنثي ومن معه بالأضر
فيوقف المشكوك فيه الى التوضيح

او الصلح بقسا او تفاضل ولا بد
من جريان التواهب ويفتقر الجهل
هنا للضرورة وهذا كله اذا ورث
بتقديري الذكورة والانوثة متفلا
او باحدهما فقط كما قدمنا الاشارة
لذلك فان ورث بهما متساويا كولد
ام او معتق فالامر واضح وقوله
تخط جواب الامر **بحق القسمة** اي
القسمة الحق **المبين** اي الواضح
الظاهر **فان علة** ما قلناه هو
المعتمد من مذهب الشافعية
ومذهب الحنفية انه يعامل الخنثى
وحده بالاضرفان كان الاضد
لا شيء فلا يعطى شيئا ولا يوقو شي
ومذهب المالكية له نصف نصيب

ذكر وانثى ان ورث بهما متفاضلا
وان ورث باحدهما فقط فله نصف
نصيبه وان ورث بهما متساويا
فالامر واضح ومذهب الحنابلة
ان لم ترج اتضاحه فكالمالكية وان
رجى اتضاحه فكالشافعية والله
اعلم **فان علة** **ثانية** للخنثى
خمسة احوال احدها يرى بتقديري
الذكورة والانوثة علي السواك ابوتن
وبنت وولد ابن خنثى **ثانية**
بتقديري الذكورة اكثر كينت وولد
ابن خنثى **ثالثة** عكسه كزوج
وام وولد اب خنثى **رابعة** يرى
بتقديري الذكورة فقط كولد اخ خنثى
خامسة عكسه كزوج وشقيقة

وولد اب خنتي والله اعلم **فائدة**
ثالثة في حساب ما يمل الخنثائي
 اما على مذهبننا فتصح المسئلة
 بتقدير ذكرته فقط وتقدر الورثة
 فقط ثم ينظر بين المسئلتين بالنسب
 الرابع وتحصل اقل عدد ينقسم علي
 كل من المسئلتين بالتقديرين
 فما كان فهو الجامعة فاقسمها على كل
 من الخنثي وبقية الورثة وانظر اقل
 النصيبين لكل منهن فادفعه له وتوقع
 المسكوك فيه الى البيان او الصالح
 واما على مذهب الحنفية فتصح
 المسئلة على تقدير الاخر في حق
 الخنثي وحده واعطه الاثر وبقية
 الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير

فله

فلا يعطى شيئا واما على مذهب المالكية
 فعندهم خلاف في كيفية العمل فعلى
 مذهب اهل الاحوال تحصل الجامعة
 كما علمت على مذهبننا وتضرب بها في
 عدد حال الخنثي او احوال الخنثائي
 ثم تقسم على كل حالة فما اجتمع لكل
 شخص فاعطه من ذلك بمثل
 نسبة الواحد لحالات الخنثي او الخنثائي
 فمما بين واضح وولد خنثي بتقدير
 الذكورة من اثنين وبتقدير الانوثة
 من ثلاثة والجامعة لهما ستة للمثاني
 فمنها تصح عندنا فاعطى المسكوك اثنين
 والواضح ثلاثة وتوقع سهم وعند
 المالكية تضرب هذه الستة في اثنين
 حالتي الخنثي فتصح من اثني عشر



للخنثى بتقدير الذكور ستة وبتقدير
 الانثى اربعة ومجموع الحصتين
 عشرة نصفها خمسة فهي له وللواضح
 بتقدير ذكر الذكور الخنثى ستون بتقدير
 انثى ثمانية ومجموع الحصتين
 اربعة عشر نصفها سبعة فهي له
 واما عند الحنفية فللخنثى الثلث
 وللواضح الثلثان فقس على ذلك
 والله اعلم ولما اتمى الكلام على الخنثى
 شرع في المفقود فقال **واحكم**
على المفقود اذا كان من جملة الورثة
حكم للخنثى اي لحكمه من معاملة
 الورثة الحاضرين بالاضر في حقهم
 من تقدير حيلة وموته **ذكر** **اكان**
او هو انثى يعني سوا كان المفقود

ذكر او انثى فمن يترك بكل من التقديرين
 واتخذ ارثه يعطاه ومن اختلف
 ارثه يعطى الاقل ومن لا يترك في احد
 التقديرين لا يعطى شيئا ويوقوف المال
 او الباقي حتى يظهر الحال بموته
 او حياته او يحكم قاض بموته بخبرها **دا**
 على ما سنن بينه وهذا هو الصحيح
 من مذهبنا وهو قول ابو يوسف
 واللؤلؤي وابن القاسم عن مالك
 وقول الامام احمد ومقابل الصحيح
 عندنا وجهان احدهما بتقدير موته
 في حق الجميع فان ظهر خلافه
 غلبنا الحكم قال الوقي وبهذا المعنى
 قال محمد بن الحسن الا انه جعل
 القول قول من المال بيده انتمى والوجه

الثاني تقدر حياته في حق الجميع
 فان ظهر خلافه غترنا الحكم وهل
 يوحى من الحاضر من كفى على هذين
 الوجهين لا حتمال تقدر الحكم قال
 الشيخ ذكرنا رحمه الله فيه خلاف
 ذكرته في البسيط وقال ايضا علم
 انه اذا كان الموقوف بين الحاضرين
 لا حق للمفقود فيه على كل تقدير
 حازان يصطلم الحاضرون عليه
 كما نقله السبكي عن ابن منصور انتهى
فان كان كيفية حساب المفقود
 ان تعمل لكل حال من حالاته مسألة
 وتحصل اقل عدد ينقسم على كل
 المسيلتين فما بلغ منه تصح فاقسمه
 على كل تقدير يظهر الاقل فيعطاه

كل وارث ويوقف المسكوك فيه كما
 سبق **مسألة** زوج حاضر
 واختان لآب حاضران واخ لآب
 مفقود فيستقدر موت الاخ بكون
 المسيلة من سبعة بالعول ويتقدر
 حياته اصلها من اثنين وتصح
 من ثمانية والمسلتان متباينتان
 ومسطرهما ستة وخمسون فهي
 الجامعة فالأخر في حق الزوج موت
 الاخ فله أربعة وعشرون من ضرب
 ثلاثة في ثمانية والأخر في حق
 الاختين حياته فلكل منهما سبعة
 من ضرب واحد في سبعة فجميع ما اخذ
 ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية
 عشر بين الزوج والاختين والاخ

المفقود فان ظهر ميتا فمع الزوجة
حقه وجميع الموقوف للاختين
وان ظهر حيا كان للزوج ستة
اربعه وللادخ اربعة عشر ^{١٤}
مسئلة اخ لاب مفقود واخ
شقيق وجد اضران فان كانت
الاخ للاب حيا فللمجد الثلث وللشقيق
الثلثان لانها من مسايل
المعادة فهي من ثلاثة وان كانت
ميتا فالمال بينهما بالتسوية فتكون
من اثنين فيقدر في حق الجدة
حياته وفي الاخ موته فالجامعة
ستة للمباينة للجدة اثنتان
وللشقيق ثلاثة ولوقوف سهم
بين الجد والاخ لا شيء للمفقود فيه

فللاخ

١٢٧
فللاخ والجدان يصطلحا في السهم
المذكور كما تقدم نقله عن المتنصور
والله اعلم **فائدة ثالثة** ما تقدم
فيما اذا كان المفقود وارثا فان كان
مورا لحكمه ان يوقف ماله جميعه
الي ثبوت موته ببينة او حكم القاضي
بموته اجتهادا عند مضي مدة
لا يعيش مثله اليها في غالب العادة
والشهور عندنا لا تقدر تلك المدة
بل المعتبر عليه الظن باجتهاد
الحاكم وهذا هو المشهور عن مالك
وابي حنيفة رحمهما الله وقيل تقدر
بسمعين نقله الولي عن ابن عبد
الحكم وحكي ابن الحاجب رحمهم الله
فيه ثلاثة اقوال اخر ثمانين

وتسعين^{٩٠} وخاتمة وفي رواية،
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى تسعين
سنة وفي رواية عنه أيضا عبارة
وعشرين سنة ومهما قيل به
من المدة فمن ولادته لا من فقده
وفرق الإمام أحمد رحمه الله بين
من يرجى رجوعه بان كان الغالب
علي سفره السلامة كما اذا سافر
لتجارة او نزهة فيوقف ماله ويستظر
به تمام تسعين وان كان لا يرجى
رجوعه بان كان الغالب على سفره
المهلك كما اذا كان في سفينة
فانكسرت او قاتلوا عدوا ولم يعلم
من هلك ممن نجا او خرج من بين
اهله ففقده فاذا مضى اربعة سنين

قسم ماله بين ورثته حينئذ والله
اعلم ولما انتهى الكلام على المفقود
شروع في الحمل فقال **وهذا حكم**
حمل ذوات اي صاحبات **الحمل**
الذي يربك او يحجب ولو ببعض التقا
فيعامل الورثة الموجودون بالاضر
من وجوده وعدمه وذكر ورثته
وانوثته وانفراده وتعددته وبوقوع
المشكوك فيه الى الوضع للحمل كله
حيا حيا مستقرة او بيان الحال
فلذلك قال المصنف رحمه الله
فابن عمك في القسمة على الورثة
الموجودين ان لم يصبر واو طلبوا
او بعضهم القسمة قبل الوضع **على**
اليقين والاقل فمن يحجب ولو

بعض التقادير لا يعطى شيئا ومن
لا يختلف نصيبه ذقغ اليه ومن
يختلف نصيبه وهو مقدر
اعطى الاقل وان كان غير مقدر
فلا يعطى شيئا فلي هذا الا يعطى
اخو الحمل شيئا لانه لا ضبط لعدد
الحمل عندنا على الاصح وقيل
يقدر اربعة ويعامل بقية الورثة
بالاضر بتقدير الاربعة ذكورا
او انا تا وهو قول الى حنيفة
واسهب رحمهما الله ورجح
بعض المالكية رحمهم الله ومن
العلماء من يقدر الحمل اثنين ويعامل
الورثة بالاضر بتقدير الذكور فيهما
او في احدهما او الاثنين وهو

مذهب

مذهب الحنابلة ومحمد واللولوي،
رحمهم الله ومن العلماء من يقدر الحمل،
واحد لانه الغالب ويعامل الورثة،
بالاضر من تقدير ذكورة وانثى،
وهو قول الليث بن سعد والى
يوسف رحمهم الله وعليه الفتوى
عند الحنفية ويؤخذ الكفيل من
الورثة كما ما قلناه من القسمة قبل
الوضع هو المعتمد عندنا وقال
الفتاوى رحمهم الله توقع القسمة
مطلقا الى الوضع وهذا هو الارح
من مذهب الايمية المالكية ثم اعلم
انه اذا وضعت الحمل ميتا عاد الموقف
للموجودين وكانت الحمل لم يكن ولو
كان انفصاله ميتا بجناية على امه

توجب الفقرة ورثت الفقرة عنه فقط
دون الموقوف لأجله فيعود لبقية
الورثة وكان كالأدم بالنسبة لذلك
أيضا **مسئلة** خلف أمه حاملا
وأخا شقيقا فلا يعطى الأخ شيا
عاد أمه حاملا بالاجماع وبعد ظهور
الحال لا يخفى الحكم **مسئلة** خلف
ابنا وزوجة حاملا فلا قسمه عند
المالكية إلى الوضع ويعطى الزوجة
الحسن عند الأئمة الثلاثة ولا يعطى
الابن شيا عندنا حتى تضع وعنده
الحنابلة يعطى الابن ثلث الباقي
ويوقف ثلثاها لأنهم بقدر ووت
بأنك من والأضر كونهما ذكرين
وعنده الحنفية يعطى الابن نصف

الباقي

الباقي لأنهم بقدر ووت واحدا والأم
كونه ذكرا وتؤخذ منه كفتل
، لاحتمال أن تضع أكثر **مسئلة**
خلف زوجة حاملا وأبوين فالأضر
في حق الزوجة والأبوين أن يكون
الحمل عددا من الإناث فتعطى الزوجة
ثمنا عايلًا والابن سدسا عايلًا
والأم سدسا عايلًا فالجميع من
أربعة وعشرين ويقول لسبعة وعشرين
فيُدفع للزوجة ثلاثة من سبعة
وعشرين وللأم أربعة منها وللأب
كذلك ويوقف ستة عشر ومذهب
الحنابلة كذلك ومذهب الحنفية
تعطى الزوجة الحسن ثلاثة من
الأربعة وعشرين والأم أربعة منها

والاب كذلك ويوقع ثلاثة عشر
وعند المالكية لا قسم الى الوضع
مسئلة خلف اما حاملا واما
فلا ضرر في حق الام كون حملها عددا
فلها السدس وفي حق الاب عدم
التعدد فتعطي سدسا والاب
ثلثين ويوقع سدس بين الام والاب
فلا شيء للحمل منه وعند الحنابلة
كذلك وعند الحنفية لها ثلث
والاب ثلثان ويؤخذ منها الفيل
احتمال أن تلد عدة من الاخوة
وعند المالكية لا قسم الى الوضع
والله اعلم ولما انهي الكلام علمنا
الحمل شرع في مسايل الفرق واليهدي
لان في بعض مسائله توقفا الى البيان

والصالح

والصالح يقال **باب ميراث**
الفرقي واليهدي ونحوهما
وقد قدمت ان شروط الارث يعلم
بعضها من ميراث الفرقي وهذا
بيان او انما نقول اعلم ان شروط
الارث ثلاثة احدها واختصاص
بالقضاء العلم بالجهة المختصة
للارث وبالدرجة التي اجتمع فيها
المورث والوارث تفصيلا فلو شهد
شخص عند قاض ان هذا اوارثه
فلا يكفي ذلك حتى يبين سبب
ارثه تفصيلا لا خلافا في العلم في
الورثة فربما ظن الشاهد من ليس
بوارث وارثا الشرط الثاني تحقيق
موت المورث كما اذا شهد ميتا

او الحاقه بالاموات حكما وذلك في
المفقود الذي حكم القاضي بموته
اجزاء اذ كما تقدم في باب اول الحاقه
بالاموات تقدير او ذلك في الجنين
الذي انفصل بجنابة على امه فوجب
الفرد اذ لا تورث عنه غيرها كما
تقدم في باب الحمل الشرط الثالث
تحقق حياة الوارث بعد موت المورث
حياة مستقرة او الحاقه بالاحياء
تقدير الحمل انفصل حيا حياة مستقره
لوقت يظهر وجوده عند الموت
ولو نطفة او علقه اذ المقرر ذلك
فيتمنع من الشرطين الاخيرين ما ذكره
بقوله **وان يميت قوم** متوارثون
من رجال او نساء او منهما وهو

في الأصل اسم للرجال دون النساء
قال القرطبي رحمه الله ورحمته
في مختصر الصحاح والقوم الرجال
دون النساء ورجاء دخل النساء فيه
على الوجه التبع انتهى وهو المراد
هنا وقوله **بهدم** يسكنون الدال
الفعل من قولهم هدمت البنين
هدما اسقطته وفتح الدال اسم
للبن المهدوم وقال القرطبي في
مختصر الصحاح المهدم بالتحريك
ما تهدم من جوانب البئر فسقط
فيها والمهدم بالكسري كسر الهاء
التوب البالي **او غرق** في الماء يقال
غرق بكسر الراء في الماء والخنير
والشر غرق وانفكها فهو غرق

وغارق وغرقه بتشد يد الرء
المفتوحة في الماء غمس فيه فهو
مُغْرَق وغرق **او امر حاديث**
اي نازل قال القرطبي في مختصر
الصالح حذك الشيء حذوا وحذ
وحذيا نازل وأخذك الرجل
معروفا والحديث ضد القديم انتهى
وفي النهاية لابن الاثير في حديث
المدينة من احدث فيها حذنا او اي
محدثا الحديث الامر الحادث المنكر
الذي ليس بمعتاد ولا معروف
في السنة انتهى وقوله **عم الجميع**
اي من القوم المذكورين ومثله
الحادث النازل بهم بقوله **كالخروق**
بفتح الحاء والراء وقال الشيخ

بد الدين سبط المارديني رحمه الله
بكسر الحاء المهملة وفتح الراء النون
ووجه الاول ما قاله ابن الاثير رحمه
الله في النهاية في حديث الفتح دخل
صلى الله عليه وسلم مكة وعليه
عمامة سوداء حرقانية قال
الزنجشيري رحمه الله الحرقانية هي
التي علي لون ما احرقته النار كأنها
منسوبة اليه بزيادة الالف والنون
الي الحرق بفتح الحاء والراء وقال
يقال الحرق بالنار والحرق معا
انتهى وقال فيها انهم حرق النار
بالتحريك ليس بها وقد يسكن انتهى
اي وان حات متوارثان فالشعر
بازداد من بني عليهم او غرقهم

او حرقهم او في معركة قتال او في
 اسرا وفي غزوة **ولم يكن يعلم ح**
السابق منهم أي لم يعلم عينه بان
 علم ان احدهم مات قبل الآخر لكن
 لم يعلم عينه وكذا ان لم يعلم سبق ولا
 معية او علم انهم ماتوا معا **فلا تورث**
زاهقا منهم **من زاهقا** اخر من
 والزاهق الذاهب يقال زهقت
 راحة اذا خرجت وزهقت النفس
 بالكسر لغة اي فلا تورث ميتا
 منهم من اخر اجماعا فيما اذا علم موته
 معا وما اذا لم يعلمه اما معا او
 مرتبا فعند زيد بن ثابت رضي الله
 عنه وبه قال الامام مالك والشافعي
 والوحيفة رحمهم الله وذكر ان

ان

ان عليا رضي الله عنه ورك بعضهم
 من بعض من تلاد اموالهم دون
 طريقها وبه قال احمد رحمه الله وهذا
 عند المناقلة ما لم يقع التداخي
 فان ادعى ورثة كل ميت تاخر موت
 مورثهم ولا يثبت او تعارضت
 بينتاهما حلف كل علي ابطال
 دعوي صاحبه وحيد بن زوارث
 بينهما فيكون الحكم اذا كان كالمذهب
 الاول والمراد بالتلاد ماله الذي بيده
 والطريق ما ورثه من الميت الذي
 معه ويجري الخلاف المذكور فيما
 اذا علم السبق ولم يعلم عين السابق
 وحيث لم تورث احدهم من الآخر
 شيانهم كالا جانب فلذا قال **وعند**

هم

اي الموتي بفرق ونجوم **كانهم**
اجانب اي لا قرابة بينهم ولا غيرها
مما يقتضي الارك **وهكذا القول**
السديد اي الصواب يقال سد
الشيء سد اذا اذا كان صوابا وسد
الرجل اذا احابا بالصواب في قول او
فعل ورجل مسد موقوف للصواب
فقوله **الصائب** اي المصيب غير
المخطئ عطف تفسير **فابعد**
اذا علم مواعيد المتوارئين بالفوق
وخو به بعد الاخر معين او لم ينس
والامر واضح ان المتأخر برز
المتقدم اجماعا وان علم مواعيد
مرتبيا وغير السابق لم ينس وقوف
الامر الى البيان او الصلح وبها ثبت

الحالين

الحالين تمت احوال الفرق خمسة
احوال وملتأ النبي الكلام علي ما اراد
ان يورده في هذه المنظومة ختمها
بالحمد لله والصلاة والسلام علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعا
كما ابتدأ بها بذلك رجاء قبول
ما بينهما فقال **والحمد لله علي التمام**
اي تمام الكتاب اي اتماله **تحمدا**
كثيرا اي كمل في الدوام اي
البقا اي حمد اكثرا دعا والحمد علي
النعمة هو الشكر في اللغة وشكر
المنعم واجب بالشرع **واسأل العفو**
اي ترك المواقفة صفحا وكرما عن
التقصير اي التواني في الامور **خير**
ما نأمل اي نرجو في المصاير

اي المرجع والمراد به يوم القيامة يوم
 يرجع الخلق فيه الى الله تعالى قال
 الله تعالى اليه مرجعكم جميعا **ونعقد**
 اي ستر ما كان من الذنوب
 فلا يظهرها بالعقاب عليها والذنوب
 جمع ذنب وهو الجرم **وستر** اي
 تغطية **ما شان** اي قبض من الشين
 وهو القبح من العيوب جمع عيب
 وهو النقص **وافضل الصلاة**
والتسليم علي المصطفى اي المختار
 من الخلق ليدعوهم الى دين الاسلام
 والمصطفى من الصفوة وهي الخلوة
 فابدلت التاء طاء **الكريم** بفتح
 الكاف قال العلامة سبط المارديني
 رحمه الله علي الافصح ويجوز كسرهما

وهو

وهو تقيض اللين وهو الجواد او
 الجامع لانواع الخير والشرف والفضا
 او الصغوح **محمد** صلى الله عليه وسلم
خير الانام الخلق **العاقب** اي الذي
 لا ينبي بعده قال ابن الاثير رحمه
 الله في النهاية في اسما النبي صلى
 الله عليه وسلم العاقب هو اخير
 الانبياء والعاقب والعقب الذي
 يخلف من كان قبله **والد الغفر**
 يضم الغين المعجمة الاشراف **ذوي**
 اي اصحاب **المناقب** الفاخرة
 والمناقب جمع منقبة وهي ضد
 المثلية وجمعها مثالب وهي العيوب
وصحبه الافاضل من فضل
 الرجل صار ذا فضل وفضيلة

ضد النقص **الاخيار** جمع خير
يُسَدَّد ويخفف من الخير ضد الشر
والاخيار خلاف الاشراز والخير
الفاضل من كل شيء **السادة** جمع
سيد اي شريف من قولهم ساد القوم
سيادة شرف عليهم فهو سيد
والجمع سادة **الامجاد** جمع ماجد
وهو الكامل في الشرف من قولهم
تحمد الرجل تحمدا شرف بكرم الاف
الابرار جمع بر يقال بررت فلانا
بالكسر اثرة بفتح الباء وضمه
الراء فان ابار به وبر وقال ابن الاثير
في النهاية رحمه الله يقال برت يبر
فهو بار وجمعه برة وجمع البر
ابرار وهو كثير ما يخص بالاوليا

والزهاد **والقباد** انتهى **وهذا**
آخر ما سرحنا به كلام المؤلف رحمه
الله **ونختتم هذا الشرح** بخاتمة
تستعمل على ابواب **الباب**
الاول في الرد وذوي الارحام
وفيه فصول **الفصل الاول**
في الخلاف فيما عند الحنفية والخاتمة
اذا كانت الورثة اصحاب فروض
لا تسفرق فيرد الباقي عنهم عليهم نسبة
فروضهم ما عدا الزوجين فان
لا ترد عليهم فان لم يكن له ورثة من
الجميع على ارثتهم او كان له احد الزوجين
وكان له احد من ذوي الارحام فما له
في الاولى او الفاضل بعد فرض الزوجية
في الثانية لذوي الارحام وسياقي

تعرّفهم وعند الأئمة المالكية إذا لم
يخلف ورثة من التجميع على أرثهم
أو خلف إذا فرض لا يستغرق فماله أو
الفاضل بعد الفروض لبيت المال
سواء انتظم لم لا وأما عندنا معاشر
الشافعية فاصل المذهب كذهب
المالكية والمفتي به من مذهبنا الذي
أفتي به المتأخرون من الشافعية
وهو المذهب أنه إذا لم ينتظم أمر
بيت المال لكون الإمام غير عادل
القول بالرد على أهل الفروض غير
الزوجين بالنسبة وسأني كيفية
فإن لم يكن أحد من أهل الفروض
الذين يرد عليهم فماله أو الفاضل بعد
فرض أحد الزوجين لذوي الإحكام

علي

علي ماسياتي وإن انتظم أمر بيت المال
فالمال له دون الرد وذوي الأرحام
الفصل الثاني في الرد وهو ضد
المول فهو زيادة في أنصبا الورثة
ونقصان من السهام وقد منا أنه
لا يرد على الزوجين فإذا لم يكن هناك
أحد الزوجين فإن كان من يرد
عليه شخصاً واحداً كاماً أو ولداً
فله المال فرضاً ورداً أو كان من يرد
عليه صنفان أو أكثر أو ولدان أو حداث
فاضل المسئلة من عددهم كالمصبة
أو كان من يرد عليه صنفان فأكثر
جمعت فروضهم من أصل المسئلة
لأنك الفروض فالمجتمع أصل المسئلة
الرد فاقطع النظر عن الباقي من أصل

ت

مسئلة تلك الفروض كانه لم يكن
واعلم ان سائل الرد التي ليس
 فيها احد الزوجين كلها مقتطعة
 من ستة وانها قد يحتاج لتصحیح
 وان كان هناك احد الزوجين
 فخذ له فرضه من مخرج فرض الزوجية
 فقط وهو واحد من اثنين او اربعة
 او ثمانية واقسم الباقي على مسئلة
 من ترد عليه فان كان من ترد عليه
 شخصا واحدا او صنفا واحدا فاصل
 مسئلة الرد مخرج فرض الزوجية وان
 كان من ترد عليه اكثر من صنف فاع
 على مسئلة الباقي من مخرج فرض
 الزوجية فان انقسم فخرج فرض
 الزوجية اصل لمسئلة الرد كزوجية

وام

وام وولديها وان لم ينقسم ضربت
 مسئلة من ترد عليه في مخرج فرض
 الزوجية لانه لا يكون الامباينا فابايع
 فهو اصل لمسئلة الرد وقد يحتاج
 مسئلة الرد التي فيها احد الزوجين
 لتصحیح ايضاً اذا تقرر ذلك فاصل
 سائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين
 ام لا ثمانية اصول اثنان كجدة واخل
 لام وكزوج وام وثلاثة كام وولديها
 واربعة كام وبنت وكزوجة وام
 وولديها وخمسة كام وشقيقة وعائنة
 كزوجة وبنت وستة عشر كزوجة
 وشقيقة واخت لاب واثنان وثلاثة
 كزوجة وبنت وبنت ابن واربعون
 كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة

الفصل الثالث في ذوي الارحام

وهو كل قريب غير من تقدم من
المجمع على ارثهم وهم وان كثروا
يرجعون الى اربعة اقسام الاول
من ينتمي الى الميت وهم اولاد البنات
واولاد بنات الابن وان نزلوا الثاني
من ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد
والجدات الساقطون وان علوا
الثالث من ينتمي الى ابوي الميت
وهو اولاد الاخوات وبنات الاخوة
وبنوا الاخوة للام ومن يدلي بهم
وان نزلوا الرابع من ينتمي الى اجداد
الميت وجداته وهم القومة للام وا
لعمتا مطلقا وبنات الاعمام مطلقا
والخوولة مطلقا وان تباعدوا

واولادهم

واولادهم وان نزلوا اذا علمت ذلك
فلا خلاف عند من ورث ذوي
الارحام ان من انفرد من هؤلاء حاز
جميع المال وانما يظهر للخلاف عند
الاجتماع وفي ذلك مذهب هجر
منها البعض وبالم يجر منها مذهبنا
لحد هامة مذهب اهل التنزيل
وهو الاقبس الاصح عند الشافعية
وهو مذهب الحنابلة ومحمد بن
انه ينزل كل منهم منزلة من يدلي به
الا الاخوال والخالات فمنزلة الام
والا الاعمام للام والعمتا فمنزلة
الاب على الارحح فان سبق احد
الى وارث قدم مطلقا وان استوا
في السابق الى الوارث قدر كائن

الميت خلف من يدلون به وقسم
المال أو الباقي بعد فرض الزوجية
بينهم كأنهم موجودون فمن تجب
لأبى لمن يدل به وما أصاب كل
واحد قسم علي من نزل منزلته كما
مات وخلفهم الأولاد ولد الأم فيقسم
بين ذكورهم وأنكاهم بالسوية كما صور
مع ان ولد الأم لومات وخلف أولاد
ذكور أو أنفوا قسم ميراثه بينهم للذكر
مثل حظ الأنثيين **والأخت**
والخالة للأم فيقسم بينهما للذكر
مثل حظ الأنثيين مع انه لومات
الأم وخلقهم كانوا أخواتها
فلا تفصل بينهم وعند الخنابلة
وهم من المتزلين ايضاً انه اذا كانت

الذكر

الذكر والأنثى من جهة واحدة في
درجة واحدة فالقسمة بينهم بالسوية
لا يفضل ذكر علي أنثى والمذهب الثاني
مذهب أهل القراية وهو مذهب
الحنفية وبه قطع البقوي والمتولي
من اصحابنا وهم يقدمون الأقرب
فالأقرب كالعصبات والظاهر من مذهبهم
تقديم الصنف الأول علي الثاني والثالث
لثاني علي الثالث والثالث علي الرابع
فما دام أحد منهم من الفروع فلا شيء
لواحد من الأصول وما دام أحد من
الأصول فلا شيء لأولاد الأخوات وبنات
الأخوة وبنات الأخوة للأم وما دام
أحد من هؤلاء فلا شيء للأخوال والعمة
والأعمام للأم وبنات الأعمام ومن

يدي بهم وعن أبي حنيفة رضي الله عنه
 رواية بتقديره الصنف الثاني علي
 الاول وقدم ابو يوسف ومحمد الصنف
 الثالث علي الثاني ومتي كان انسان
 فلكثر من صنف واحد من الاصناف
 الاربعة ففي ذلك تفصيل طويل مذكو
 في كتب الحنفية وقد ذكرت طرفا منه
 في كتابنا شرح الترتيب الامثلة
 علي مذهب اهل التنزيل بنت بنت
 ابن وابن بنت بنت المال للاولي
 لسبقها للوارث ابوام ام وام اب
 ام المال للاول لسبقه للوارث بنت
 بنت ابن وابن بنت بنت من بنت
 ابن اخري نصف المال للاولي ونصف
 بين الآخرين ثلثا عندنا انصافا

عند الحنابلة ابن وبنت اخ لم المال
 بينهما انصافا عندنا وعند الحنابلة
 بنت اخ لابوين وبنت اخ لاب
 وبنت اخ لام المال للاولي والثالثة
 علي ستة للثالثة سهم وللأولي
 خمسة اسهم ولاشي للثانية ثلاث
 اخوال مفترقين للمخال من الام
 والمخال من الابوين الباقي وسقط
 الاخر ثلاث اخوات حالات مفترقة
 المال بينهما علي خمسة للسفينة
 ثلاثة ولكل واحدة من الباقيتين وا
 ثلاثة اخوال مفترقين وثلاث
 حالات كذلك للمخال والحالة من الام
 الثلث ثلثا عندنا وانصافا عند
 الحنابلة والباقي للمخال والحالة من

الابوين كذا لك عندنا وعند الخابلة
 ولا شئى للمحال والحالة من الاب ثلاث
 عمات مفترقات المال بينهن كالحالات
 ثلاث بنات اعمام مفترقات المال
 لبنت الشقيق وحدها سبق بالولا
 مع حب العم الشقيق العم للاب بنت
 اخ لام مع بنت عم شقيق اولا بالاول
 السادس والباقي للثانية ثلاث خاكا
 مفترقات وثلاث عمات كذلك الملك
 للحالات على خمسة والثلاثان للامات
 كذلك وفي كتابنا شرح الترتيب ما فيه
 كفاية والله اعلم **الباب الثاني**
في الولا وفيه فصلان الفصل
الاول في سببه وهو زوال الملك
 عن رقيق فمن اعتق عبدا او بعضه

او دبره او استولد هافقتا بالموت
 او عتق عليه بالكتابة او التمس من
 مالك عتق عبده على حال فاجابة
 او اعتق نصيب من مشترك فشري
 او ملك قريبا فعتق عليه ثبت له
 الولا عليه ولعصبته المتحصين
 بانفسهم ولو اختلف دينهما وان لم
 يرب في صورة الاختلاف والولا
 كالنسب لا يباع ولا يوهب ولا يورث
 ولكن يورث به وكما ثبت الولا على
 العتيق الذكر والانثى ثبت على
 اولاده واحفاده وعلى عتيقه وعلى
 عتيق عتيقه واعماي ثبت على فرع
 العتيق بشرط ان احدهما ان لا يمسه
 الرق ذلك الفرع فان كان رقيقا

وعتق فوله لمعتقه وعصبت من بعده
فان لم يوجد واقببيت المال ولا ولا
عليه لمعتق الاصول الشرط الثاني
في ثبوت الولة لموالي الام وهو ان يكون
الاب حرا لا يصل على الصحيح وامسا
عكسه وهو ان يكون الاب عتقا
والام حرة الاصل فهل يكون عليه
الولة لموالي الاب لانه ينسب اليه
اولا تغليبا للمرية كعكسه الصحيح
الاول قال الامام النووي رحمه
الله في الروضة **ف**رع من مسه
رق وعتق فلا ولا عليه لمعتق ابيه
وامه وسائر اصوله كما سبق ستوا
ووجد وافي الحال ام لا فالمباين
اعتاقه ولا ولا لمعتقه ثم لعصبت

فاما

فاما اذا كان حرا الاصل والوا
عتقان او ابوم عتق فوله لم
ابيه **وان** كان الاب رقيا والام
معتقة فالولة لمعتقها فان مات
والاب رقيا بعد وريته لمعتق
الام وان عتق الاب في حياة الولد
انجز الولة من موالي الام **الي**
موالي الاب ولو مات الاب رقيا
وعتق الجدة انجز من موالي الام
الي موالي الجد ولو عتق الجد
والاب رقيا ففي انجز ام **الي**
موالي الجد وجهان اصحهما
انجز فان عتق الاب بعد ذلك
انجز من موالي الجد الي موالي الاب
والثاني لا ينجز فعلي هذا

مات الأب بعد عتق الجدة فخرجت من
إلى موالي الجدة وجرها أن أصحهما
عند الشيخ إلى علي بن أبي طالب وقطع
القوي بالأنجرار قلت الأنجرار
القوي والله أعلم انتهى **الفصل**
الثاني في حكم الولد وله أحكام
منها الإرث وهو المقصود **هنا**
فإذا مات العتق وله وارث له نسب
ولا نكاح فماله لمعتقه فإن كان له
صاحب فرض لا يستغرقه والباقي
لمعتقه فإن لم يكن العتق حياقي
الصورتين ورث العتق **أقر**
عصبات العتق بالنفس لا بالنسب
ولا مع الغير ولا ذوا فرض وإن لم يكن
للمعتق عصبة بالنسب فلمعتق

المعتق

المعتق فإن لم تحده فلمصبات
معتق المعتق كذلك فإن لم تحدهم
فلمعتق معتق المعتق لم عصبة
وهكذا أولاد ميراث لمصبات معتق
المعتق إلا لمعتق أبيه أو جده ولا
لعصبة عصبة المعتق إذا لم يكن
عصبة للمعتق كما إذا تزوجت امرأة
من غير قبيلتها أو ولدت **ابن**
واعتقت عبد الكرمات عتقها
عن ابن عم ولد لها المذكور فقط فلا
يرثه لأن ليس بعصبة لها وإن كان
عصبة لا عنها وقد ذكر الشيخ بدر الدين
سبط المارديني رحمه الله في شرح
كشف القوامض أنه زاع **يقض**
معا صريه فيها وإطال الكلام فيها

اذا علمت ذلك فقد ذكر الاصحا
رحمهم الله ضابطا لمن يرتك من
عصية المعتق اذا لم يكن المعتق
حيا فقالوا هو ذكر يكون عصية
وارثا للمعتق ولو مات المعتق
يوم موت العتيق نصت العتيق
وخرجوا على ذلك مسائل منها
انه لو ارث امرأة بولا العبد أصلا
وانما ترك بالمباشرة فلمها على
عتيقها الولاوة على اولاده ولحقها
وعلى عتيقه كالرجل وتقدمت
الامانة الى ذلك اخر العصبية
ومنها ما لو اعتق عبد او مات عن
ابن فمات احد هما عن ابن ثم
مات العتيق وخلق ابن معتق

وابن

وابن ابنه ورثه ابن المعتق دون
ابن ابنه ومنها ما لو مات المعتق
عن ثلاث بنين فمات احدهم
عن ابن واحد عن اربعة واخر
عن خمسة فلو مات العتيق
ورث يوم اعشأ رابا بالسوية ومنها
لو اعتق مسلم عبد الكافر او مات
عن ابنين مسلم وكافر ثم مات
العتيق فميراثه للابن الكافر
لانه الذي ترك المعتق بصفة
الكفر ولو اسلم العتيق ثم مات
فميراثه للابن المسلم ولو اسلم
الابن الكافر ثم مات العتيق
مسلم فالميراث بينهما وهذه
المسائل تخرج ايضاً على ان الولا

يورث به ولا يورث **فرعان**
أحدهما الذين يرثون بالولا
 من عصبة المعتق يترتبون
 ترتيب النسب لكن لا يظهران
 أخا للمعتق وابن أخيه فقد حاز
 على جده **الثاني** لو استترت
 امرأة أباهما فعتق عليها لم يعتق
 الأب عبد أو حات عتق بولده
 وللمعتق عصبة بالنسب قبل
 العتق له دون البنت لأنها
 حقتة المعتق فتوخر عن عصبة
 النسب وهذه قبل اخطافها
 اربعماية قاض غير المتفق
 فتسمى سيلة القضاة وصور
 بعضهم سيلة القضاة بما لو استتر

ابن

ابن وابنة أباهما وعتق عليهما
 اعتق الأب عبد أو حات العتق
 بعد موت الأب عنهما فميراثه
 للأب دون البنت لأنه عصبة
 المعتق بالنسب وغلط فيه من
 اربعماية فقالوا الرث العتق بينهما
 وفي الولا مباحث كثيرة قد ذكرت
 أكثرها في شرح الترتيب **الباب**
الثالث في قسمة التركات
 وهي التمرة المقصودة بالذات
 من علم الفرائض وحاشا لمن سلة
 لها وهي حصة على الاربعة الاعداد
 المتناسبة التي هي اصل كبر في
 استخراج المجهولات وهي مذكورة
 في كتب الحساب وذلك ان

نسبة ما لكل وارث من تصحيح
المسيلة الى تصحيح المسيلة كنسبة
ماله من التركة الى التركة اذا انقصر
ذلك فتارة تكون التركة مما لا يمكن
قسمة كالعقارات والحيوانات
فقد رتبلك النسبة تكون حصص
من ذلك الموروث كذا تارة
يعبر المفتي عنها بالقرار بيط و تارة
يعبر عنها بالكسور المشهورة فهو
مخير والاولى مراعاة عرف ذلك
البلد ولو جمع بينهما كان يقول
مثلا للام السدس اربعة قرار بيط
لكان اولى وتارة تكون التركة
مما يمكن قسمة كالنقد او ما
يقدر بالوزن او الكيل او العدد

او ممن

او ممن او قيمة ما لا يمكن قسمة او اراد
قسمة ما يمكن قسمة او ما لا يمكن
بالقرار بيط فيقدر مخرج القراط
وهو اربعة وعشرون كتركة مقدارها
اربعة وعشرون دينار امثلا
ففي هذه الصور كلها ان كانت التركة
مماثلة للتصحيح فالامر واضح
لا يحتاج لعمل كزوجته و بنت وابو
والتركة عبد مثلا او اربعة وعشرون
دينارا فتصح المسيلة من اصلها
اربعة وعشرين المزدوجة ثلاثة
وللبنات اثنا عشر وللأم اربعة
وللاب خمسة ومخرج القراط او التركة
مساوكل بينهما للتصحيح فالزوج
ثلاثة قرار بيط من العبد او ثلاثة

دنانير وثلست اثنا عشر قيراطا
 من العبد او اثنا عشر دينار
 وللأم أربعة قيراط من العبد
 او أربعة دنانير وللأب خمسة
 دنانير من العبد او خمسة دنانير
 وإن كانت التركة غير مساوية
 لمصحح السيلة ففي خمسة التركة
 خمسة اوجه بل أكثر الوجه الاول
 وهو المشهور ان تضرب نصيب
 كل وارث من التصحيح في التركة
 او مخرج القيراط وتقسيم كما حصل
 على التصحيح مخرج ما لذلك
 الوارث ففي المباهلة وهي زوج
 وام واخت شقيقة اولاد لو كانت
 التركة عقارا او أربعة وعشرين

دينار

دينار او اصل المسئلة ستة وثقون
 لثمانية ومنها تصح كما تقدم
 فاضرب للزوج ثلاثة في أربعة
 وعشرين مخرج القيراط او عدد الدنانير
 وللأخت كذلك واضرب
 للأم اثنين في الأربعة والعشرين
 واقسم كما حصل وهو ثمانية واربعون
 على الثمانية مخرج لها
 ستة قيراط في العقار او ستة
 دنانير ومنها وهو اصل الاب
 وهو اعلمها ففعالتا ثب فيهما
 ثلثن فسمته ايض ان تنسب كل
 حصة من المصحح اليه وتاخذ
 من التركة او مخرج القيراط بتلك
 النسبة ففي المثال المذكور انسبت

للزوج حصته وهي ثلاثة الى الثمانية
 مصحح المسئلة تكرر ربعا وثمانيا
 فله ربع الاربعه وثمانها وذلك
 تسعة قرار ربط وان شئت قلت
 ربع التركة وثمانها ولا تحت كذلك
 وانسب للام اثنتان الى الثمانية
 تكرر ربعا فلها ربع الاربعه والعشر
 ستة دنانير او قرار ربط وان شئت
 قلت لها ربع التركة ومن اراد معرفة
 بقية الاوجه مع زيادة فعلية كتابنا
 شرح الترتيب فقد اتيت فيه
 من ذلك بالعجب العجيب
الباب الرابع في
المسائل الملقبات وهي كثيرة
وقد تقدم منها الصرا وان

وقد

وقد تسميان بالعمرتين ايضا
 والنصفيتان والمباهلة والمتر
 كة والاكدرية والدينارية الصغرى
 وام الفروخ والغرا والمنبرية
 والنجيلة والماسونية ومسيلة
 الامتحان والصما والخرقا
 والعطرية والعشرينية
 زيد وتسعينية زيد رضي الله
 عنه ومسيلة القضاة ومنى
 الناقصة وهي زوج وام وولداها
 ومنها الدينارية الكبرى وهي
 زوجة وبنتان وام وابنتا عشر
 اخا واختا كلهم اب والتركة فيها
 ستمائة دينار فخص لاخت
 دينار واحد وتسمي العامرية

في باب المسائل الملقبات

وبالتسائية وبالراكبية ومنها
ام البنات وهي ثلاث زوجات
واربع اخوات لام وعماتي اخوات
لابوين اولاد اصلها اثنا عشر و
تقول خمسة عشر ومنها الدفان
وسا ذكرها في المعايير ومنها عند
المالكية ملقيات ثلاث وهي المالكية
ونسب المالكية وعقرب تحت
طوبه والمالكية زوج وام وجد
واخوة لام واخوة لاب فلاشي
للاخوة الجميع عند المالكية
والباقي بعد فرض الزوج والام
للحد وحده وعندنا للزوج
النصف ولللام السدس وللحد
السدس لانه الاحظ والاخوة

لاب

لاب الباقي ولاشي للاخوة للام اتقا
ونسب المالكية في هذه اذا كان بدل
الاخوة للاب اخوة اشقا والحكم فيها
عندنا وعندهم كالحكم في المالكية فترت
للاخوة الاشقا عندنا الباقي بعد
فرض الزوج والام والحد ولاشي
للاخوة جميعا من الصنفين
عند المالكية وعقرب تحت طوبه
هي زوج وام واخت من ام اقرت
الاخت للام بنت فهي عند
المالكية في الانكار من ستة وفي
القرار من اثني عشر للبنت
منها ستة وللعصبة واحد والمجموع
سبعة فيقسم عليها نصيب
الاخت للام وهو واحد فلا يصح

فتضرب السبعة في الستة تبلغ اثنين
واربعين للزوج واحد وعشرون
وللام اربعة عشر وللبنت المقتربة
ستة وللمعصبة واحد ولاشي للاخت
للأم وانما القبت بذلك اغفلة من
تلقى عليه عما اقرت به للمعصبة
قال امام الحرمين رحمه الله في
النهاية وقد ائثر الفرصيون من
الملقبات ولا نهاية لها ولا حسم
لاوارها انتهى والله اعلم
الباب الخامس في
مُنْتَشَاة النَسَبِ وَالْإِلْفَازِ
وهو باب واسع وفيه فصلان
الفصل الأول في مُنْتَشَاة
النَسَبِ مِنْ ذَلِكَ رَجُلَانِ

كل

كل منهما عم آخر صورتهما رجلان
ترقح كل منهما أم الآخر فأولدها
ابنا فكل من ابنيهما عم الآخر
لأمه رجلان كل منهما خال الآخر
صورتهما أن ينح كل من رجلين
بنت الآخر فتولد لكل منهما ابن
فكل من الابنين خال الآخر
وفي ترتيب المجموع شخص
قال لشخص يا عمي يا خالي
صورته أن اخاز يد من أمه
تزوج باحت زيد من أبيه أو با
لعس فأولدها ولد آخر يد
عمه وخاله انتهى وقيل فيها
نظما يا من تسوأله تعمي
قل خالي كيف صار عمي قال

الشيخ زكريا رحمه الله في آخر شرح
الفصول الكبير رَجُلَانِ كُلُّهُمَا
ابن خال الآخر صورت ان
منكم كل من رجلين أخت الآخر
فيولد لكل منهما ابن أمراة
التقت برجلين فقالتا مرحبا
بابنينا وزوجينا ومن زوجنا
صورتها رجلان تروى كل
منهما أم الآخر وهي من المسائل
التي سأل عنها أبو يوسف ومحمد
الشافعي يجلس الرشيد رحمه
الله فلجأ بهما بذلك انتهى والله
اعلم **الفصل الثاني**
في الألفاظ وهي كثيرة تكاد
تخرج عن الحصر فمن ذلك

رجل

رجل له خال وعم فورد الخال
دون العم هو ان يكون الخال ابن
أخت الميت وصوتها ان ينكح
الرجل امرأة ويترج ابنه امها
فولد لكل منهما ابن فابن الاب عم
ابن الابن وابن الابن خال ابن
الاب فلو مات ابن الاب عن ابن
الابن وعن عم ايض قد خلف
خاله الذي هو ابن أخيه وعمه
فالمالك لابن أخيه دون عمه
ومن ذلك حبل يرات قوتا
يقسمون ما لا فقالت لا تعولوا فإني
حبل يرات ولدت ذكرا لم تر
وان ولدت أنثى ورثت فالحبل
زوج ابني والورثة الظاهرون

زوج وابوان وبنت فلوقالت
ان ولدت ذكرا ورثت وورثت
فلان ولدت انثى لم تترك ولم ارث
فهي بنت ابن الميت وزوجة
ابن ابن له اخر وهناك بنتا
صليبا ومن **ذلك** زوجان
اخذ ائلك المال واخران ثلثيه
صورته ابوان وبنت ابن في
نكاح ابن ابن اخر **ومن ذلك**
رجل وبنته ورثا ما لانصفين
صورته ماتت زوج هو ابن
عم وبنت منه **ومن ذلك** امرأة
ورثت اربع اخوة اشقا واحدا بعد
واحد فحصل لهما نصف اموالهم
كم مال كل واحد منهم الجواب

١٥٤
هم اربعة اخوة اشقا لاول ثمانية
وللثاني ستة وللثالث ثلاثة
وللرابع درهم واحد فليتامات الاول
اصابها منه درهمان وكل اخ در
همان فصار للثاني ثمانية وللثا
لث خمسة وللرابع ثلاثة ثمرات
الثاني عن ثمانية فاصابها منه
درهمان فصار لهما اربعة والباقي
لاخويه فصار للثالث ثمانية
وللرابع ستة ثمرات الثلاثة عن
ثمانية فاصابها درهمان فصار
لها ستة والباقي لاخيه فصار
له اثني عشر فليتامات عنها اصابا
بها ستة ثلاثة فصار لهما تسعة
وهي نصف مجموع اموالهم ولقيت

بالدفانة كما اشترت الى ذلك
في الملقبات لان المرأة دفنت
جميع ازواجها ونظمتها بعضهم قفا
وورثة ارثت بعلها وبعين عدة
وبعلا ابوهن ذواجننا حبر جعفر
فكان لهما من قسمة المال نصف
بذلك يقضي الحاكم المتفكر
وما جاوزت في مال بعل سها ميا
اذا ماتت ربعا في الورثة يزهر
ومن ذلك امرأة تزوجت
اربعة ازواج فموتت من مال كل
نصفه اجرا **ن** هذه امرأة ورثت
هي واخوها الاربعة اعد فاعتقا
ثم تزوجتهم واحدا بعد واحد
علي التتابع وماتوا جميعا فلما

من

١٥٥
من مال كل واحد الربع بالنكاح
ونلت الباقي بالولاء فيجتمع لها
نصف المال وفيها بقول الشاعرة
وما ذات صبر على النايبات
تزوجها تغرر اربع
فتكون من مال كل امر
لعمرك شطر الذي جمعه
وما اظلمت واحدا منها
تغير او لا ركب مقطعة
ومن ذلك صحيح قال لريض
اوص فقال اغايرتني انت واخو
وابواك وعماك والصحيح اخو
المريض لأمه وابن عمه واخوه
اخو المريض لأمه وابواه عمه
المريض وامه وعماه غما المريض

وَالْحَاصِلُ ثَلَاثَةُ اخْوَةٍ
لَامٌ وَاُمٌ وَثَلَاثَةُ اَعْمَامٍ وَلَوْ قَالَ
بِرَّيْنِي زَوْجَتَاكَ وَبَنَاتَاكَ وَاخْتَاكَ
وَعَمَّتَاكَ وَخَالَاتَاكَ فَرَوْجَتَا
الصَّحِيحِ اُمُّ الْمَرِيضِ وَلِخْتِ لَابِيبٍ
وَبَنَاتَا الصَّحِيحِ لَخْتَا الْمَرِيضِ
لَامٌ وَاخْتَا الصَّحِيحِ لَامٌ وَاخْتَا
الْمَرِيضِ لَابِيبٌ وَعَمَّتَا الصَّحِيحِ
اِحْدَا اَهْمَالَابِ وَاخْرَى لَامٌ وَخَا
لَتَا كَذَلِكَ وَارْبَعِينَ زَوْجَاتِ
الْمَرِيضِ فَلِلْحَاصِلِ اَرْبَعَتُونَ
وَاُمٌ وَاخْتَانٌ لَامٌ وَثَلَاثَةُ
اخْوَاتٍ لَابِيبٍ وَاعْلَمْ وَمَنْ ارَادَ
الْمَنْ يَدْرِي مِنْ هَذَا مَعَ التَّحْقِيقِ فِي
عِلْمِ الْعَرَابِ وَالْوَصَايَا وَمَا

يَحْتَاجُ

يَحْتَاجُ اِلَيْهِ مِنَ الْحِسَابِ وَالْاِ
وَرِيَا تَفِي الْاَقَارِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ
فَعَلَيْهِ بِكِتَابِنَا شَرْحِ التَّرْتِيبِ
فِيظْفَرٍ بِمَا يَرِيدُ فَإِنَّ كِتَابِي
يَعْنِي عَنْ كِتَابِ كَيْتَابِي فِي ذَلِكَ
وَهَذَا الْاَخِرُ مَا ارَادَتْ اَهْلُ
فِي هَذَا الشَّرْحِ الْمُبَارَكِ
جَعَلَهُ اللهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ
الْكَرِيمِ وَعَصَمَنِي وَقَارُ نَبِيِّهِ
مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ يَا سَيِّدَ
النَّفْعِ بَدِيٍّ وَلَوْ اَلَدِي وَلَوْ اَلَا
وَي وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ سَيِّدِ
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ قَالَتْ ذَلِكَ
وَكُتِبَ مِنْ مَوْلَانِ الْعَقِيلِ عَبْدِ اللهِ
ابْنِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ الْمَرْحُومِ

الشَّيْخُ تَمَامُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الشَّيْخِ
 الصَّالِحِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّيْخِ
 الصَّالِحِ سَيِّدِي عَلِيِّ بْنِ
 الشَّهِيرِ نَسَبَةً بِالشَّيْخِ شَرِيفِ
 الشَّافِعِيِّ الْفَرَضِيِّ لَخَطِيبٍ بِالْحَا
 الْأَزْهَرِ عَفْرَاءُ اللَّهِ وَلَوْ أَلَدِيَّة
 وَلَوْلَادُهُ وَلَطْفٌ بِهِ وَبِهِ
 آمِينَ أَنْزَلَ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدْ بَرَّ
 وَتَعْبَادُهُ لَطِيفٌ خَيْرٌ
 وَبِالْأَجَابَةِ بِخَدِيرٍ قَالَتْ
 الْمَوْلُفُ وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابَتِي
 هَذِهِ النُّسخَةُ الثَّانِيَّةُ سَادِ
 شَهْرِ رَجَبِ الْآخِرِ سَنَةِ ١٢٧٩
 وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ تَالِيفِهِ فِي
 النُّسخَةِ الْأُولَى سِتًّا بَعْدَ عَشَرَ

شهر

شَهْرُ شَوَّالِ الْمُبَارَكِ وَحَسْبُنَا
 اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ
 النَّصِيرُ سَنَةِ ١٢٨٢
 اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
 وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ الْجَمِيلِينَ آمِينَ

وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسَخِهِ
 هَذَا الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ
 لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ الْمُبَارَكَةِ لِسَعَةِ
 وَعِشْرِينَ لَيْلَةً خَلَّتْ
 مِنْ رَجَبِ الْأَصْبَحِ
 لِسَنَةِ ١٢٣٨
 ثَمَانِيَّةً وَثَلَاثِينَ
 وَمِائَتِينَ
 وَالْفَا

كَتَبَهُ بِيَاكُ الْفَاتِيَّةُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ
 وَالْعَاجِزُ الْحَقِيرُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ تَرْكِي
 لَقَبًا الشَّافِعِيُّ مَذْهَبًا السُّبُهِيُّ
 بِلَدِ اعْفَرَاءُ اللَّهِ وَلَوْ أَلَدِيَّة وَلَمْ يَخُذْ وَلَمْ
 دَعَا لَهُمْ بِالْمَغْفَرَةِ آمِينَ آمِينَ آمِينَ
 وَلِحَمْدِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

قد صار هذا الكتاب في ملك الشيخ
 عبد الحميد أحمد القوي عنده

